

مدخل إلى السياسة والاقتصاد

(دراسة مقارنة)

لطلبة كليات الشريعة

أ.د. سمير الشاعر

أستاذ جامعي وخبير مالي إداري وشرعي

2018م - 1440هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

أستهل وبعد سنوات نسختي الجديدة من كتابي هذا بشكر الله أولاً وطلبتني ثانياً، فبأسئلتهم واستفساراتهم عن موضوعات أكثر من الأخرى، رسموا لي خارطة اهتماماتهم من المادة من تقديم أو تأخير إضافة أو تعديل، ومن المرونة العملية والكياسة العلمية تلبية الممكن ضمن إطار الانضباط الأكاديمي.

وقد مالوا لجزء السياسة من المقرر وأكثروا فيه التساؤلات ومحاولة فهم الواقع، وكان ذهولهم كبيراً عندما استبان لهم اختلاف المعلن من الكلام عن المضمير منه، وكيف أن الأمور تتقدم فيها المصالح على الأخلاق والمبادئ.

واتضح لهم أن السياسة علم متفاعل مع مستجدات الحياة والمصالح، وأن الاقتصاد قلبها النابض وعقلها المتحكم في جل أمورها، والقاعدة أن لا قوام ولا كرامة للمجتمعات والأمم دون اقتصاد، فبه ومعه ترتفع أمم وتنحدر أخرى، تسلم أمم وتباد أخرى.

وتذكيراً يستهدف هذا الكتاب تزويد غير المتخصص بالحد الأدنى من المعلومات في السياسة والاقتصاد بشكل مبسط ومباشر بعيداً عن النقاشات الفلسفية والنظرية.

وسيبقى الكتاب على قسميه الأول يتناول السياسة والثاني الاقتصاد، على أن تختلف وتتغير محتويات ومكونات كل قسم منهما وفق التعديلات المستجدة.

المحتويات

10.....	مقدمة النسخة الأولى
12.....	فصل توضيحي خاص
12.....	واقع العالم العربي والعالم الإسلامي
36.....	القسم الأول: الوجدان في السياسة
36.....	الفصل الأول
36.....	في السياسة وعلم السياسة والفكر السياسي
36.....	المبحث الأول: في السياسة
37	السياسة في اللغة والاصطلاح:
37	كلمة "السياسة" في تراثنا الإسلامي
38.....	المبحث الثاني: علم السياسة
38.....	من أنواع السياسة:-
39	تعريف العلوم السياسية:-
39.....	أهمية علم السياسة بوجه عام:
39.....	أهمية دراسة علم السياسة:
39.....	علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى:
40.....	المبحث الثالث: الفكر السياسي
40.....	أولاً: تطور الفكر السياسي
40.....	ثانياً: الفكر السياسي المسيحي
41.....	ثالثاً: الفكر السياسي بعد العصور الوسطى
43.....	مقارنة بين مفكري العقد الاجتماعي
44.....	رابعاً: الفكر السياسي المعاصر
45.....	خامساً: الفكر الاشتراكي:
46.....	سادساً: الفكر السياسي في الإسلام
47	أهم مشاهير الفكر السياسي الإسلامي:
48.....	سابعاً: نظرية الدولة في الإسلام
49.....	ثامناً: تاريخ الدولة في الإسلام (مدد الحكم المختلفة):
50.....	الفصل الثاني
50.....	الدولة، أنواعها والمؤسسات السياسية
50.....	المبحث الأول: الدولة ونشأتها
50	أولاً: نظريات نشأة الدولة
51.....	ثانياً: ماهية الدولة

52.....	المبحث الثاني: أنواع الدول ووظائفها
52.....	أولاً: أنواع الدول
53.....	ثانياً: وظائف الدولة (وظيفة حكومتها أو السلطة السياسية)
54.....	المبحث الثالث: أنواع الحكومة وهيئاتها
54.....	أولاً: أنواع الحكومات
55.....	ثانياً: الهيئات الحكومية
58.....	الفصل الثالث
58.....	السياسة الخارجية الأمريكية والعرب
58.....	أولاً: السياسة الخارجية
58.....	لمحة تاريخية
59.....	1. مرحلة العزلة:
59.....	2. مرحلة الخروج من العزلة
59.....	3. مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية
61.....	4. مرحلة الهيمنة على العالم وأحداث الحادي عشر من سبتمبر
62.....	ثانياً: من مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية
64.....	ثالثاً: علاقة الرؤساء الأمريكيين بالعالم العربي: من إيزنهاور إلى ترامب
70.....	الفصل الرابع
70.....	صناعة المصطلح السياسي / المصطلح السياسي
70.....	المبحث الأول: صناعة المصطلح السياسي
70.....	صناعة المصطلح السياسي:
70.....	مصطلحات غربية:
71.....	مصطلحات شيوعية:
71.....	مصطلحات إسلامية:
72.....	الموقف من المصطلح السياسي:
72.....	المصطلح السياسي عند الماوردي
73.....	المبحث الثاني: المصطلح السياسي
98.....	الفصل الخامس
98.....	من النظام السياسي في الإسلام
98.....	أولاً: الفقه السياسي
98.....	ثانياً: مقاصد الإسلام في الحكم
100.....	ثالثاً: السياسة والمصالح
102.....	رابعاً: السياسة والأخلاق
102.....	أخلاق السياسة اليوم:

103	والإنسانية أمامها خياران:
105	خامساً: أسئلة في النظام السياسي والاجتماعي في الإسلام.
109	القسم الثاني: الوجيز في الاقتصاد
109	التمهيد
109	بند1: الحاجة لعلم الاقتصاد الإسلامي:
110	بند2: الاقتصاد الإسلامي:
111	بند3: أحكام الاقتصاد الإسلامي نوعان ثابتة ومتغيرة:
111	سعر الفائدة الـ Libor
112	الباب الأول: الاقتصاد الجزئي
112	الفصل الأول
112	أسس علم الاقتصاد
112	بند1: ماهية علم الاقتصاد:
112	بند2: خصائص علم الاقتصاد:
112	بند3: محاور علم الاقتصاد الرئيسية خمسة وهي:
113	بند4: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:
113	بند5: الحاجات وأنواعها:
113	بند6: خصائص الحاجات الاقتصادية:
114	بند7: أنواع السلع الاقتصادية:
114	بند8: المشكلة الاقتصادية:
114	بند9: الرأي الشرعي في المشكلة الاقتصادية:
115	بند10: عناصر المشكلة الاقتصادية:
115	بند11: حل المشكلة الاقتصادية:
115	بند12: الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي
116	الفصل الثاني
116	الأسواق والحكومة في الاقتصاد
116	بند1: ماهية السوق:
117	بند2: ماهية الحكومة:
117	بند3: معايير اقتصاد السوق:
117	بند4: دور الحكومة الرئيسي في نظام اقتصاد السوق يتمثل بالآتي:
118	بند5: العناصر الأساسية للعرض والطلب
118	الفصل الثالث
118	الدخل وتسعير عوامل الإنتاج
118	بند1: الدخل المحلي

119	بند2: الناتج المحلي الإجمالي
119	بند4: الدخل القومي
119	بند5: عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي
119	بند6: سوق عناصر الإنتاج
119	بند7: رأس المال في الاقتصاد الإسلامي
120	الفصل الرابع
120	فرض الضرائب والإنفاق الحكومي
120	بند1: مفهوم الضريبة وأهدافها
120	بند2: حكم فرض الضريبة في الفقه المالي الإسلامي
121	أولاً: الماتعون لفرض الضرائب:
122	ثانياً: المجيزون، وهو الراجح:
123	بند3: القواعد أو المبادئ لفرض الضريبة التي وضعها آدم سميث في كتابه ثروة الأمم:
123	بند4: قواعد أو مبادئ وضعها علماء آخرون:
123	بند5: الإنفاق العام يركز على النظام الاقتصادي
123	بند6: أهداف الإنفاق العام
124	الفصل الخامس
124	نظرة في قضايا الاقتصاد الكلي
124	بند1: السياسة الاقتصادية
125	بند2: أهداف السياسة الاقتصادية
125	بند3: الطلب الكلي والعرض الكلي
126	بند4: سياسات الاقتصاد الكلي
126	الفصل السادس
126	الدخل القومي وحسابات الإنتاج
126	بند1: الناتج المحلي والدخل المحلي (القومي):
127	بند2: الناتج المحلي الإجمالي:
127	هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة
127	بند3: تقييم الناتج المحلي الإجمالي
127	بند4: الإنفاق أربعة أنواع:
127	بند5: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي
128	الفصل السابع
128	الاستهلاك والاستثمار
128	أولاً: الاستهلاك

128	بند1: الاستهلاك في الإسلام
128	بند2: ضوابط الاستهلاك في الإسلام
129	ثانياً: الاستثمار
129	بند1: تعريف الاستثمار في المنظور الإسلامي
129	بند2: أهداف الاستثمار في القطاع الاقتصادي الإسلامي
129	بند3: مقاصد الاستثمار في الاقتصادي الإسلامي
130	بند4: الإطار النظري للاستثمار في الإسلام
130	بند5: محددات وموجهات الاستثمار من المنظور الإسلامي
131	الفصل الثامن
131	الحكومة، التجارة الدولية والمخرجات
131	أولاً: السياسة المالية
131	بند1: السياسة المالية
131	بند2: أدوات السياسة المالية
131	بند3: ضوابط أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي
132	ثانياً: التجارة الخارجية
132	بند1: أهمية التجارة الخارجية
132	بند2: مصادر (أسباب) الحاجة للتبادل الخارجي
132	بند3: مفهوم التجارة الدولية
132	بند4: تأثيرات الحكومة على التجارة الخارجية
133	الفصل التاسع
133	النقد والأعمال المصرفية التجارية
133	أولاً: النقد
135	رأي المجمع الفقهي حول العملة الورقية
136	ثانياً: الأعمال المصرفية
136	بند1: أنواع المصارف
136	بند2: المصارف الإسلامية
137	بند3: أنواع المصارف الإسلامية على نوعين:
137	بند4: أهداف المصارف الإسلامية:
137	بند5: بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية:
137	الفصل العاشر
137	البنوك المركزية والسياسة النقدية
137	بند1: أهداف ووظائف البنك المركزي
137	أولاً: الوظائف ذات السمة العامة

ثانياً: الوظائف الأخرى التي لها ارتباط مباشر بنشاط البنوك التجارية، وتتمثل هذه الوظائف بالآتي:-	138
بند2: أدوات رقابة البنك المركزي على البنوك.....	138
بند3: أهم مشكلات البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية	139
بند4: السياسة النقدية	139
بند5: أدوات السياسة النقدية الكمية	139
بند6: ضوابط أدوات السياسة النقدية:	140
جدول: بدائل أدوات السياسة النقدية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي	140
الفصل الحادي عشر	141
التنمية الاقتصادية	141
بند1: التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي	141
بند2: مبادئ أساسية في التنمية	141
بند3: أهداف ومرتكزات التنمية	142
الفصل الثاني عشر	142
الدورات الاقتصادية والبطالة	142
أولاً: الدورة الاقتصادية	142
بند1: الدورة الاقتصادية	143
بند2: مراحل الدورات الاقتصادية	143
ثانياً: البطالة	143
بند1: البطالة بالمفهوم الاقتصادي	143
بند2: أنواع البطالة	143
بند3: آثار البطالة	145
الفصل الثالث عشر	145
ضمان استقرار الأسعار (التضخم/ الركود)	145
بند1: تعريف التضخم	145
بند2: أنواع التضخم	146
بند3: أسباب نشوء التضخم	146
بند4: آثار التضخم	146
بند5: علاج مشكلة التضخم في المنهج الاقتصادي الإسلامي:	146
بند6: الركود الاقتصادي	147
الفصل الرابع عشر	148
عواقب الدين الاقتصادية	148
أولاً: الموازنة والسياسة المالية	148
بند1: الموازنة:	148

148	بند2: تعريفها
148	بند3: السياسة المالية والنقدية
149	ثانياً: عبء عجز الموازنة والدين
149	بند1: مفهوم الدين العام وتطوره
150	بند2: مفهوم الدين العام القانوني والاقتصادي
150	بند3: الدين (القرض) العام في الاقتصاد الإسلامي
152	بند4: عجز الموازنة
152	ثالثاً: أشكال عجز الموازنة الحكومية
153	بند5: تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي
153	أولاً: صيغ تمويل عجز الموازنة الدورية:
153	ثانياً: الصيغ الحديثة في تمويل عجز الموازنة:
153	الفصل الخامس عشر
153	سياسات التنمية والاستقرار
154	بند1: مصطلح التنمية الاقتصادية في الإسلام
154	بند2: السياسة الاقتصادية والتنمية
154	بند3: السياسة الشرعية
155	بند4: مقومات السياسة الاقتصادية في الإسلام
155	قواعد الترجيح والسياسة الشرعية:
156	الفصل السادس عشر
156	ميزان المدفوعات الدولي
156	ميزان المدفوعات (Balance of Payments)
156	بند1: مفهوم ميزان المدفوعات، أهميته، تركيبته
156	بند2: أهمية ميزان المدفوعات
157	بند3: أهداف ميزان المدفوعات
157	الفصل السابع عشر
157	التعاون الدولي
157	مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي
158	الركن الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)
159	الركن الثاني: صندوق النقد الدولي
159	الركن الثالث: منظمة التجارة العالمية
161	الخاتمة
161	هل الاقتصاد الإسلامي إلى انتشار أم انحسار؟

مقدمة النسخة الأولى

وصلت التجربة الإنسانية في عالم السياسة اليوم إلى أن: هناك بديهيات تحمل كل أشكال المناورة السياسية والصراع السلمي المدني تجاه السلطة، وهو صراع مُباح، ساحته صناديق الاقتراع وباحات البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والشعب.. إلخ

ومتى ما تم التلاعب أو انتهاك هذه البديهيات فإن قواعد اللعبة السياسية تتغير -غالباً- لتشكّل قواعد لعب جديدة ليست سائدة قبل الانتهاكات والتلاعب، وعادة ما تكون قواعد اللعب الجديدة ذات سقف أعلى من القواعد السابقة وذات أدوات جديدة وأكثر فاعلية عما سبق.. كتحريك الشعب والمطالبة بخيارات ليست ملكه وفق الدستور.

أما الكتابة في علم الاقتصاد الإسلامي، فلها ثقلها وعبئها دون العديد من العلوم الأخرى ذات الصلة خاصة عند محاولة الخروج بصورة كتاب اقتصاد إسلامي يتوافق وتقسيمات الكتب الاقتصادية العالمية¹ وفي مقدمها كتاب "الاقتصاد" لسام ويلسون الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1970، فقد اشتهرت كثير من كتابات الاقتصاد الإسلامي بثوبها الشرعي الطاغى على الفنيات الاقتصادية، وهو التحدي الذي أتمنى أن يوفقني الله للنهوض بأعبائه.

وقد حملت نفسي على اعتماد فهرس كتاب ويلسون لمقاربة الموضوع بأسرع ما يخدم الاقتصاد الإسلامي وطلابه ودارسيه وبما يؤسس لنفي ما يقال أنه لا نظرية اقتصادية إسلامية أو أن الإسلام لا يستطيع أن يكون له نظرية اقتصادية، أو أن باحثيه عاجزين عن كتابة ما يخاطب العقل العلمي المتخصص بما يفهم ليتقبل كل ما هو إسلامي منتجاً ونظاماً وحتى فكراً.

وعموماً الاقتصاد علم تحتاج البشرية لواقعيته فلا هو بالأخلاقيات أو الترفيات أو الفلسفة المجردة، **فقد قال العالم الاقتصادي آدم سميث:** "إننا لا نتوقع أن يتكرم علينا الجزار أو الخباز بطعام العشاء، لكننا نتوقعه من اعتبارهما لمصلحتهما الشخصية، ونحن لا نخاطب إنسانيتهم لكن نخاطب حبهما لأنفسيهما، ولا نتحدث عن ضروراتنا، لكن عن مكاسبهما"².

في المنهجية:

قبل الاستهلال بهذا الكتاب أحب أن أؤكد أن ما كان فطرياً طبيعياً تلقائياً في التفكير والعلم يعتبر مقبولاً شرعاً ما لم يتصادم ونص شرعي مانع، وعليه فكثير من منهجيات التفكير لناحية الأسس الاقتصادية (عرض، طلب، استهلاك، إنتاج....) سنجد أنها لا تحتاج تدليل شرعي، والعديد منها سيرد على أساس قبولها إسلامياً من غير استخدام الدليل الشرعي إلا حيث الاختلاف الجوهرى مع الاقتصاد التقليدي.

¹ التقسيم يتوافق وكتاب الاقتصاد لنورد هاوس وسام ويلسون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1970م، في طبعته الخامسة عشرة، بترجمة هشام عبد الله ومراجعة د. أسامة دياغ، نشر الدار الأهلية، الأردن، ط2، 2006م.

² د. راغب السرجاني، <http://www.hadielislam.com>

فالأرقام باستخداماتها المختلفة من جمع وطرح وقسمة وضرب، لا تحتاج إلى تدليل شرعي على جوازها وتبقى العهدة على المستخدم لها في حلال أم حرام، أما هي لذاتها فلا مشكلة شرعية فيها، وقياساً على ذلك ندلل لما سيأتي اقتصادياً، من غير الخوض في المتقدم من الرسوم والمعادلات، فكتابنا هذا ليس بديلاً لكتب الاختصاص المتقدمة أو أنه سيكون الكتاب الذي ليس له ثاب بل حقيقة المحاولة المستهدفة تقريب وجهات النظر العلمية للوصول إلى اعتراف علمي عالمي بوجهة النظر الإسلامية في الاقتصاد، وتوفير كتاب جامعي منهجي للطلبة الراغبين بالتعرف على الاقتصاد الإسلامي.

فصل توضیحي خاص

واقع العالم العربي والعالم الإسلامي

إن الناظر لواقع العرب والمسلمين وحال بلدانهم، أمامه أحد تعليقين:

- الأول يقول: وضع مهترئ وبلدان منخلفة عموماً.
 - والثاني يقول: ثروات غير مستغلة وطاقات مهدرة.
- فأي منهما الصحيح؟

بداية، ليس في التعليقات قول خطأ؛ أما كيف؟ ولماذا؟

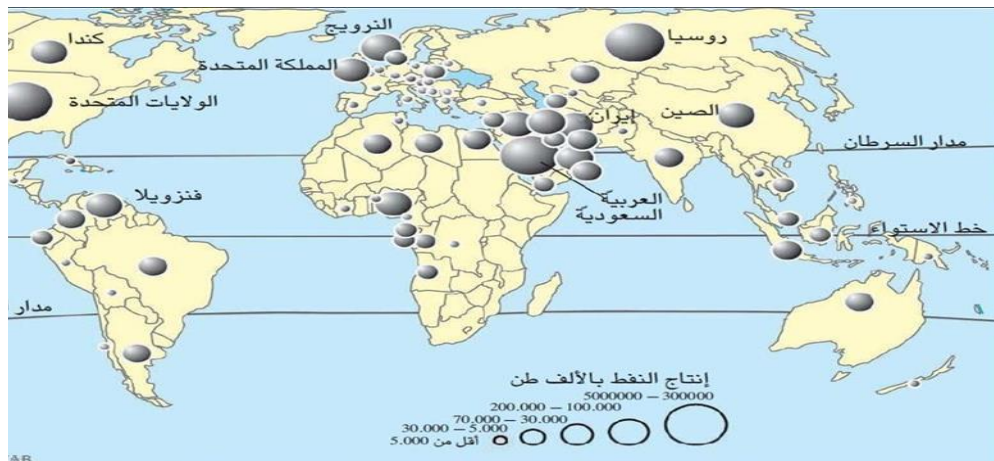
فهي التساؤلات التي أخرجناها من حيز تفكيرنا، لخروجنا من فسحة الإيجابية إلى ضيق السلبية. ولاستئناسنا بمنطقة الدعة والراحة أو كما يسميها الآخرون (Comfort Zone) هذا من جهة، ولإتقاننا الشكاية والتأفف ولوم كل من سوانا حتى الشمس والهواء وباقي عناصر الطبيعة.

وقبل الخوض في الأسباب، أؤكد أنه لو أمكن للعلم أن يخترع مصدر جديد للطاقة من الكلام والتأفف، لتصدرنا وسدنا العالم كمصدر للطاقة الجديدة المتجددة، وسيزيد الطلب على مواطنينا لاستخدام كثرة كلامهم وخاصة غناؤه لتشغيل المصانع.

"أي الآخرون منتجون مصنعون مدركون مقامهم وماذا يريدون، وبالمقابل نحن مثلهم منتجون مولدون للسلبية غير مدركين مقامنا وماذا نريد".

أما الإجابة المنطقية والعقلية فتبدأ بنظرة بسيطة لخارطة ثرواتنا:

1. النفط



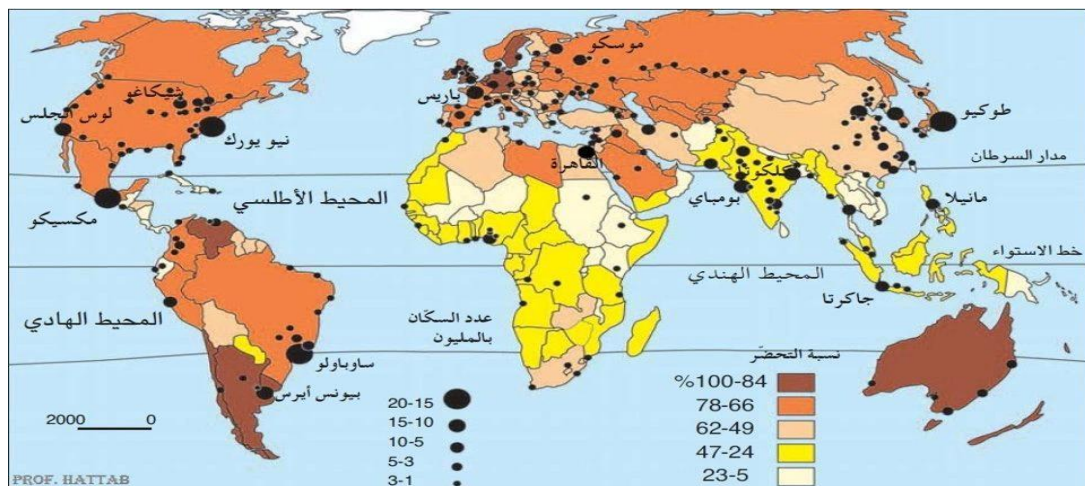
بالنظر للنفت: سنجد أن الله حباناً بثروة ضخمة، وجعلنا في مقدمة الدول المالكة للثروة النفطية، ولكن هل نحن في مقدمة الدول علوماً وعمراناً؟.

2. الغاز



وبخصوص الغاز فالأمر يتكرر لامتناهنا أكبر مخزون غاز في العالم، فكيف وظفناه؟
وكم ارتقينا به؟

3. الطاقة البشرية



أما الموارد البشرية التي نكثر التأفف منها ومن كثرتها فالخرائط تثبت أننا من أقل الدول كثافة سكانية، أي ثروة ضخمة على عدد أفراد غير كثيف مما يرفع حسابياً نصيب الفرد من هذه الثروة.

وبالمقابل هل نحن بين أكثر الدول تحضراً؟

الجواب وحسب الخرائط يقول لا، بل نحن من بينهم وليس في مقدمهم. فلماذا؟؟؟

وهنا لا بد للإجابة من أن تكون: **صادقة ولو صادمة، حقيقية ولو مؤلمة، علمية ولو لم تكن على هوانا**. وفي الأسباب يمكن ذكر الكثير، ولكن: **ليس أولها قلة العلم والعلماء ولا آخرها ضعف الإدارة وسوء التوظيف**.

وتغيير الحال وإدارة المنظومة يلزمه إرادة،

فهل نمتلكها؟ وهل نعمل بأسبابها المتبعة عالمياً؟

ولن أكثر الكلام أو الملامة في الإجابة، وسأنتقل لزاوية أخرى في النظر لواقعنا وهي: كم التأفف والتسخط من تسلط الآخرين علينا، وأنا مستضعفون، وأنا كذا وكذا و...و...و...

فالعالم لا يحترم الضعيف ولا الجاهل ولا يبادر للعدالة المطلقة، بل السياسة تحكمها المصالح لا الأخلاقيات، فالآخر لن ينتظرنا لنستفيق لمصلحتنا بل يبادر قبل أن تكون هذه اللحظة، ويجني ما يحب بما سلف من جهود وعلوم، دراسات وعلماء، اكتشافات وإنجازات، **ونحن من جل هذا براء أو غرباء**.

وأيضاً في الحروب التي يشهدها واقعنا، يكثر الكلام في توصيفها على أنها حرب على الإسلام والمسلمين، فهل هذا دقيق؟

علماً أنه بالمقابل ممكن أن تكون الأسئلة:

- لماذا تكثر في مناطقنا؟

- ولماذا ألبسوها ملابس العرقية والدينية والطائفية والمذهبية وغيرها؟

والجواب: بكل بساطة ليتنعموا بثرواتنا بأبخس الأثمان وينشطوا تجارة أسلحتهم بأعلى الأسعار وأشد القيود، أي هم قوم أدركوا مصالحهم ونحن أهملناها، أداروا أمورهم بأكبر ربحية وأسأناها،

وأيضاً، أبعدوا الحروب ونزيفها عن مجتمعاتهم واستوردناها، اختلقوا لنا أسبابها وصدقناها، دلسوا بها علينا فقبلناها، وأوقدوها بتوقييتهم فتبنيناها، وما كل ذلك إلا لأنهم فهموا أننا "أشداء على بعضنا رحماء مع غيرنا".

أما المقتنع بأنهم فرضوها علينا؟

فالجواب: أشفق على نفسك وأهلك في الدنيا قبل أن تلقى الله، فلا يفوز بالسباق إلا **المتهيء له**. وأظن أن قد يسجل لنا رقم قياسي عالمي في الإضرار بذواتنا ومصالحتنا.

ولكن هل من مخرج؟ طبعاً دون أدنى شك:

- أولاً: بفهم ما حصل.
- ثانياً: بالعمل بالأسباب وفي مقدمها **"ترك فرقة الكلمة"** و **"سؤال أهل العلم"**.
- ولفهم ما سبق: تكفي نظرة على أسباب الحروب الأخيرة من **"أفغانستان حتى الاقتتال بعد الربيع العربي"** وآخرها حرب غزة.

- حرب أفغانستان:

هي إحدى حلقات الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، وقيل هي التي كانت السبب في تفتت الاتحاد السوفيتي، ولكن ألبست ثوب حرب بين الإسلام والشيوعية، أي حاربت أمريكا الاتحاد السوفيتي بالمسلمين.

فلماذا كان التدخل السوفيتي ولماذا واجهته أمريكا؟

الجواب:

- **الهدف المباشر غير المعلن** " خط النفط عبر أفغانستان المدعوم أمريكا والآخر المدعوم سوفياتياً. والتحكم في منطقة بحر قزوين التي تعج بمشاريع النفط وخطوط أنابيب نقله".



- **الهدف غير المباشر وغير المعلن** مادة **"الليثيوم"** ثم **"النيوبيوم"** حيث تبين عملياً وعلمياً وبشهادة الأمريكيين في التحقيقات التي تمت في الداخل الأمريكي مع الخبراء الذين كانوا على الأرض الأفغانية. وهي الحقيقة التي ظهرت بعد سنوات، **"فالليثيوم"** كان المادة الأساس في **النقلة الحضارية التكنولوجية التي شهدتها العالم والسبب في تطوير تصغير أحجام الإلكترونيات بشكل غير عادي**. وقالت الصحف لاحقاً:

أفغانستان: ثروة معدنية قيمتها تريليون دولار (BBC)

- كما يوجد في أفغانستان كميات كبيرة من معدن النيوبيوم، وهي مادة حيوية في تصنيع الفولاذ المقوى.

وقودها: الشعب الأفغاني الإسلاميين المستوردين من كل مكان تحت عناوين كثيرة: المجاهدين، الطالبان وأخيراً القاعدة.

من نتائجها: استغلال الدول العربية لتأمين مقاتلين لمحاربة الشيو عيين، ثم إرغام الدول على استقبال العائدين من أفغانستان ومحاسبتهم ومحاولة الحجر عليهم والتشديد على عدم هجرتهم للدول الأوروبية والأمريكية.

انخداعنا بسذاجة:

جاء على لسان «هيلاري كلينتون» عبر مقطع فيديو منقول عن شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأمريكية. تضيف «كلينتون»: «بمباركة الرئيس ريغن وبموافقة الكونغرس بقيادة الحزب الديمقراطي قمنا بالتعامل مع المخابرات الباكستانية ودعمنا تجنيد هؤلاء المجاهدين من السعودية وأماكن أخرى.. واستوردنا العلامة الوهابية للإسلام حتى نستطيع الإجهاز على الاتحاد السوفيتي». وتؤكد «كلينتون»: «في النهاية انسحب السوفييت.. لم يكن استثماراً سيئاً فقد أسقطنا الاتحاد السوفيتي ولكن علينا أن نوقن أن ما نزرعه فسوف نحصد».

وكان من رأي مجلس الأمن القومي الأمريكي، أن أميركا تستطيع أن تزيد جرعات دعمها لميليشيات «المجاهدين»، وأن تحفزها دينياً «للجهاد - أكثر فأكثر - ضد الملحددين الذين يريدون شراً بالإسلام». ذلك أن جهاد أولئك المجاهدين إذا وفرت له أميركا بيئة مساعدة إقليمياً وإسلامياً وغطاء من الدعاية الإعلامية ومدداً من المتطوعين الراغبين في الشهادة في سبيل الله ورزماً من المال وترسانات من السلاح، فهو حينئذ لا بد أن يؤتي أكله، عاجلاً أو آجلاً... ولقد أثمر «الجهاد» نتائج رائعة لمصلحة أميركا، فيستنزف السوفيات، من دون أن تخسر هي شيئاً يذكر!

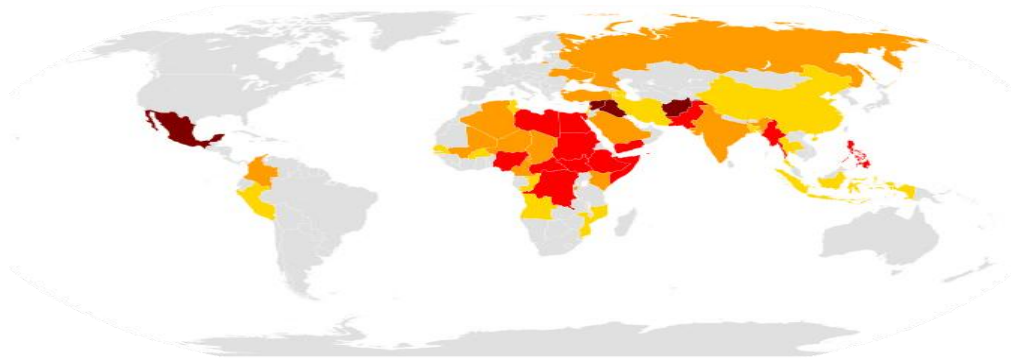
ولأجل تحقيق هذه الأهداف، قرر الرئيس الأميركي جيمي كارتر إيفاد مستشاره للأمن القومي في «جولة مكوكية» إلى الشرق الأوسط لإقناع الحلفاء بمحاسن «الجهاد الإسلامي»، وبأهمية تمويل «المقاومة» وتسليحها، وبضرورة الوقوف كالبنيان المرصوص ضد دولة الاحتلال، وضد الكفار والملحددين الذين يريدون شراً بالإسلام وأهله!

وبعد مجيء رونالد ريغن وطاقمه. وكان من الطبيعي أن تفتح للإدارة الأميركية الجديدة جميع الملفات السرية، ومنها عمليات «سي آي إيه» للجهاد في سبيل الله ودحر الكفر والإلحاد. وكان على الجنرال فيرنون والترز نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية

الأميركية آنذاك، أن يشرح لريغن تفاصيل تلك العملية. ويبدو أن الرئيس الأمريكي المنتخب قد تحمس كثيراً لمسألة الجهاد ضد السوفييات. ولكن العقبة كانت الكلف، وجاء الفرع، في شكل «نصيحة» من ألكسندر دو ميرانش رئيس جهاز مكافحة التجسس الخارجي (المخابرات الفرنسية)، للرئيس ريغن. وكانت النصيحة الاستفادة من شحنات المخدرات الهائلة التي يصادرها كل من مكتب التحقيقات الفيدرالي وهيئة الجمارك، لأجل تمويل حصة الولايات المتحدة في صندوق الجهاد. وإنّ تلك الشحنات المصادرة من المخدرات ربما تتّمن بمليارات الدولارات في السوق السوداء، وبدلاً من إتلافها - كما ينص القانون الأمريكي - يستحسن إعادة بيعها والاستفادة بثمنها في العمليات السرية للإدارة، من دون المرور بالكونغرس وبلجانه البيروقراطية. ولعل «سي أي إيه» تستفيد من المخدرات بطريقة أخرى إذا استطاعت توصيلها إلى الجنود السوفييات ليستهلكوها!³

ثم كان الانقلاب على الإسلاميين الجهاديين وانقلابهم على دولهم ومجتمعاتهم، والعكس مستمر بأسماء عديدة حتى اليوم.

ويكفي لمعرفة واقعنا نظرة على مواقع الحروب المستمرة حتى عام 2018:



مواقع الصراعات الجارية في جميع أنحاء العالم عام 2018

حروب كبرى، 10,000+ حالة وفاة سنوياً

الحروب والنزاعات، 1,000-9,999 حالة وفاة سنوياً

مناوشات طفيفة والصراعات، أقل من 1000 حالة وفاة سنوياً واللائحة ستكون في نهاية الفصل.

- حروب الغاز (ومنها حروب الربيع العربي)
بداية من المفيد التعريف بالواقع والمخطط له:

³ - محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابول، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ط 4، يونيو 2003، ص 258-293.
- John Cooley - Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism - Pluto Press, June 2002 - P 128-129.
- Ahmed Rashid - Taliban: Islam, Oil and the New Great Game in Central Asia - I.B. Tauris Publishers, 2000 - P 120-121.
<https://www.sasapost.com/the-drug-trade-in-afghanistan>

1- خطوط الغاز الموجودة حالياً بالأحمر، والمطروحة في مشاريع بالأزرق، والمقترحة نظرياً بالنقاط الحمراء



2- حروب الغاز.. من الذي يحكم العالم؟! – راجعوا التوتر الروسي الألماني هذا الواقع الذي يمثل السيل الشمالي من تحكم روسيا في سوق الغاز الأوروبي، السبب المباشر لمحاولة الخروج من هذه القبضة الروسية بإنشاء خط غاز نابوكو؛ ليكون.



هنا بداية القطبية الجديدة (ايران تركيا وربطها بالربيع العربي)



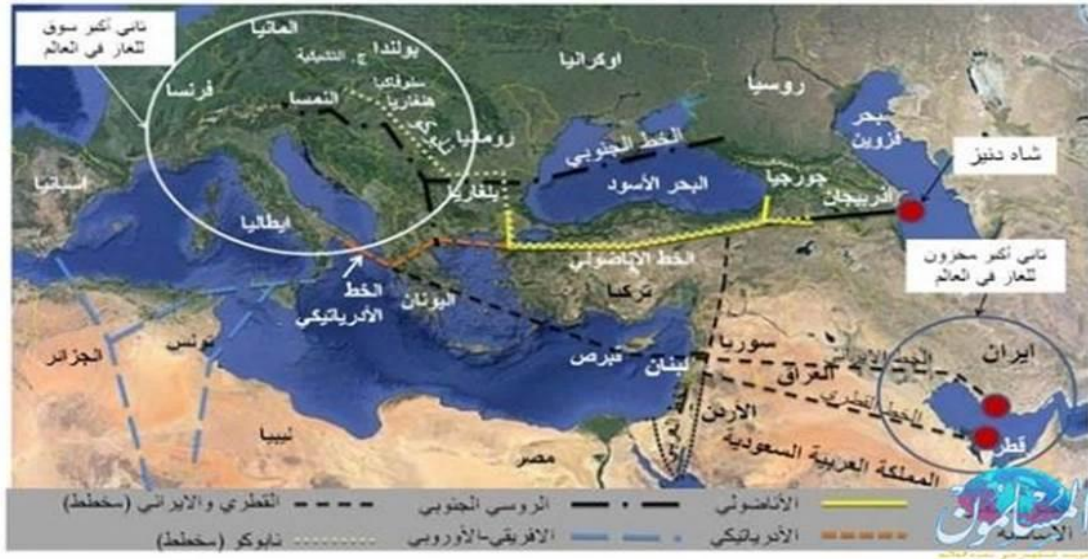
هل سيسمح الروسي باستعباده من سوق الغاز؟ بهذا يفهم الكثير مما يحصل (مصادر متعددة لخط نابوكو)



من هنا تتضح مناطق الصراع التي عرفت بالربيع العربي (انظروا التسلسل)



بدقة مواطن الصراع



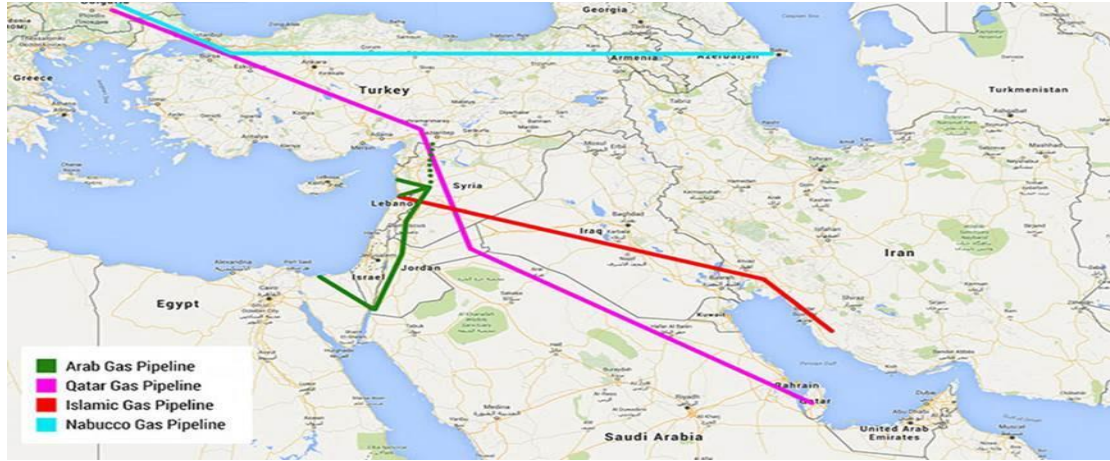
حرب سوريا:

حرب الغاز: الصراع على سورية و الشرق الأوسط



الحرب في وعلى سورية ولغة الحرب الكونية على ممرات الغاز

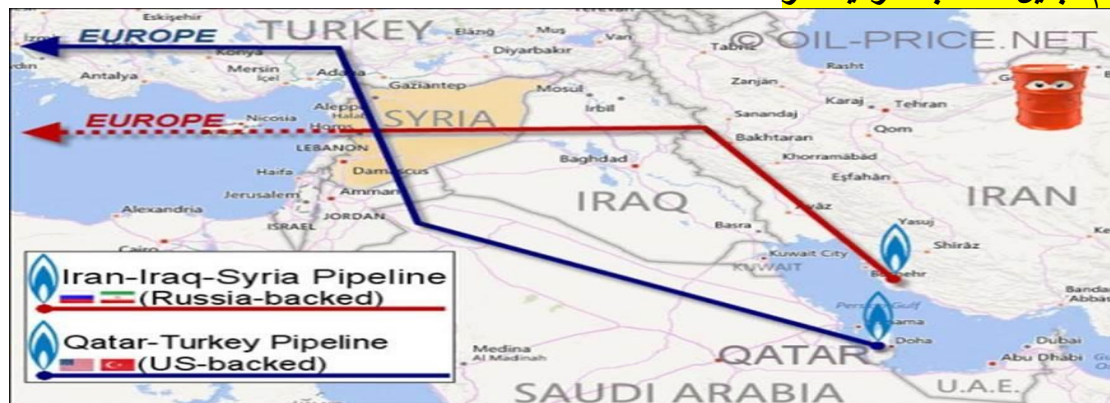
وأنظروا العواصم التي تسيطر عليها إيران والتحالفات الإيرانية التركية والقطرية



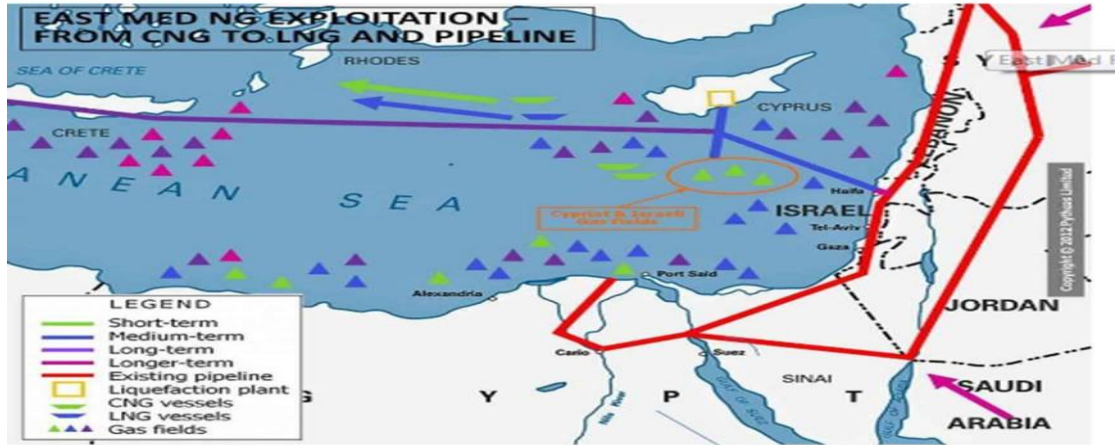
في تفاصيل الحرب السورية رفض دمشق عام 2010 خط الغاز القطري التركي المستبعد إيران وبداية الخلاف السعودي القطري لسوء إدارة الأزمة السورية



ثم البديل المستبعد تركيا قطر



مواقع الغاز في البحر المتوسط وخطوطه:



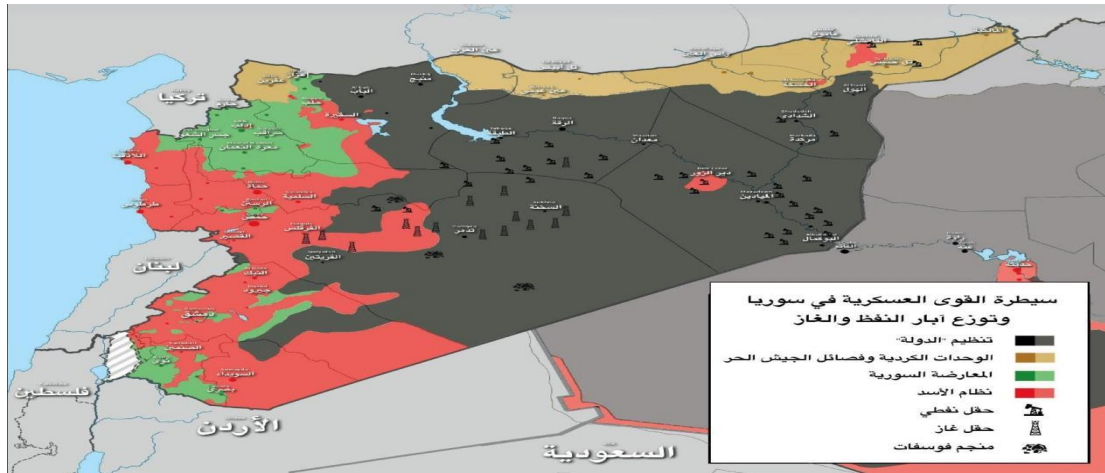
الغاز العربي حلم أميركي قديم - جديد: حروب العراق وأهم أسباب الحرب في سوريا والمنطقة



مصدر آخر سماه خط الغاز العربي



أنظروا تركز الأمريكي في سوريا

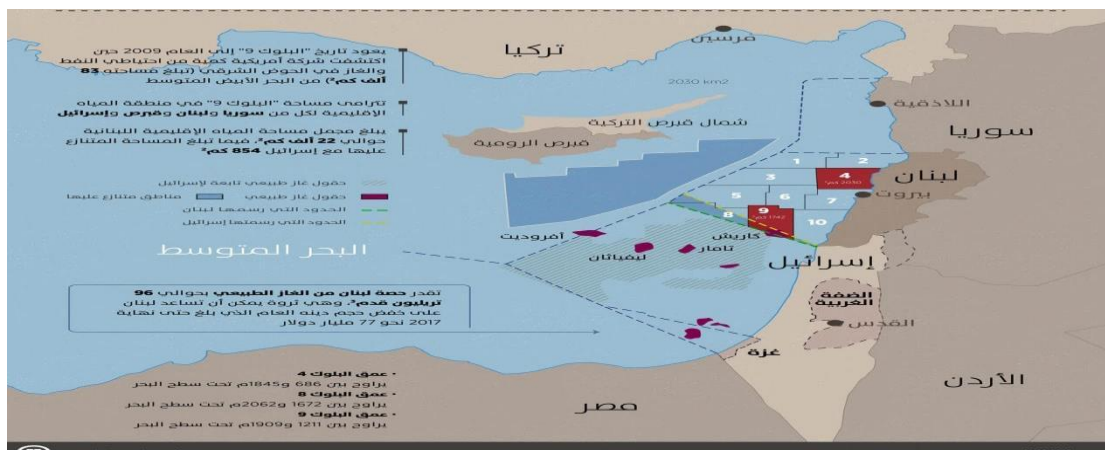


تنبها لإسرائيل

خط أنابيب شرق المتوسط (إلى أوروبا) – وسبب الدعوة الإسرائيلية لتوحيد قبرص

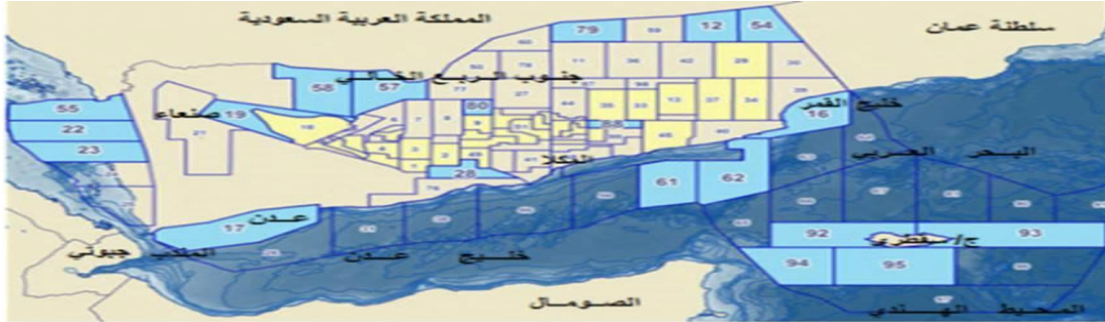


(إسرائيل المنافسة على **تلزيم نفط لبنان** بين الأمريكان والروس ودخول حزب الله بموضوع تهديد المنصات الإسرائيلية) وانظروا موضوع **البلوك 9** علماً أن الضرر الأكبر على 8 ولكن المطروح للتزيم لبنانياً حالياً بلوك 9

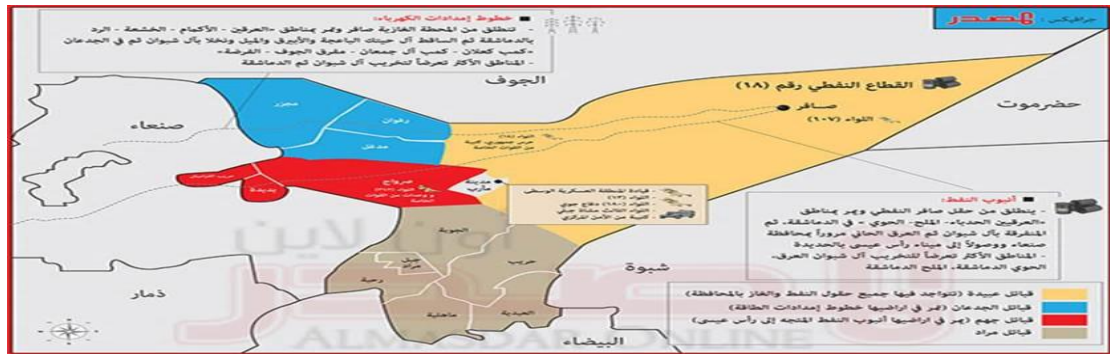


حرب اليمن

أسباب حرب اليمن: المرتدية ثياب الشحن المذهبي، وبالمقابل يبين لماذا عاد الاهتمام بإعادة الدولة في الصومال لتأمين باب المندب.



تقرير خاص: تقديرات لحجم النفط المنهوب من اليمن بـ"400 مليار دولار، والتقسيم القتالي وفق الحصص من أنبوب النفط وأنظروا أكثر المناطق خراباً

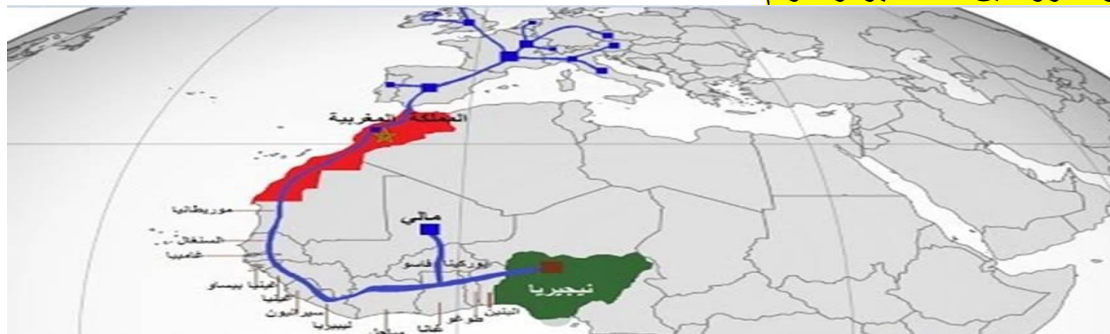


الحروب القادمة

في أفريقيا

تليكسبريس - هذه هي خريطة مسار أنبوب الغاز من نيجيريا لأوروبا (أنظروا مالي والتدخل الفرنسي)

وانظروا أين نشأت بوكو حرام



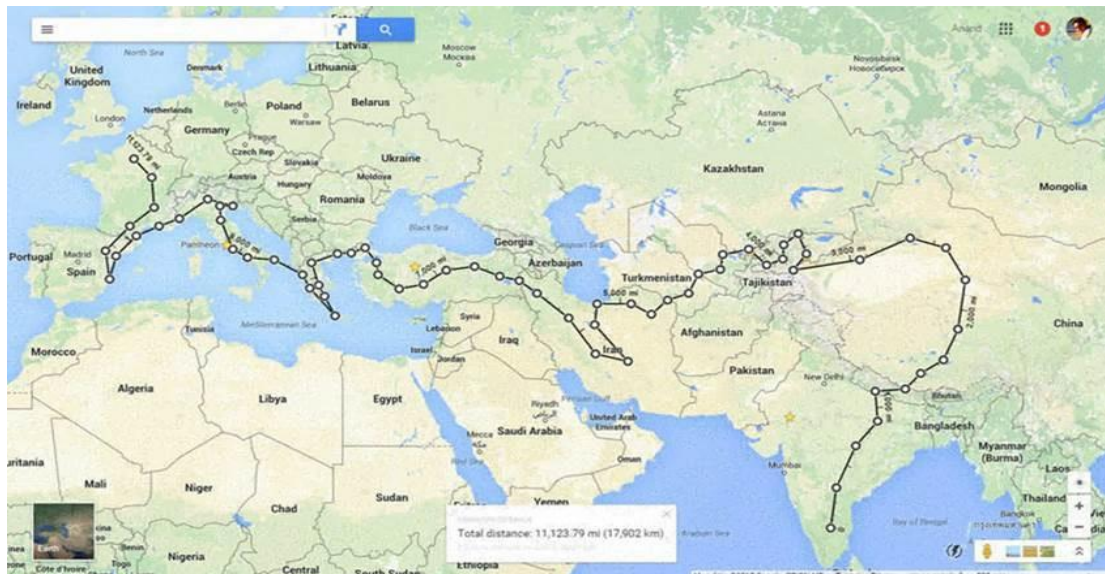
البديل (1)



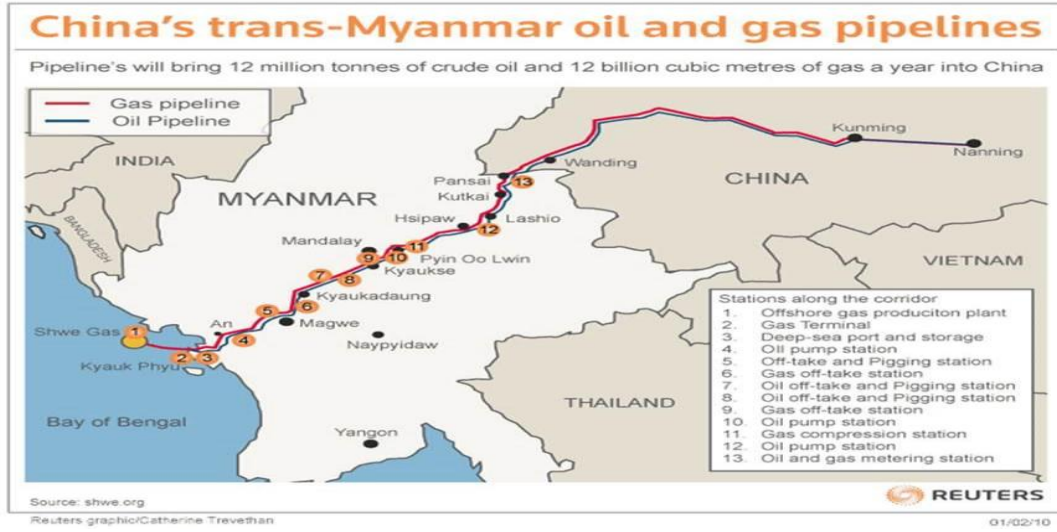
البديل (2) تفرعه الرئيسية عبر تونس وليربط ذلك بما حصل في تونس



حروب آسيا وقريباً ستظهر مشكلة ميانمار



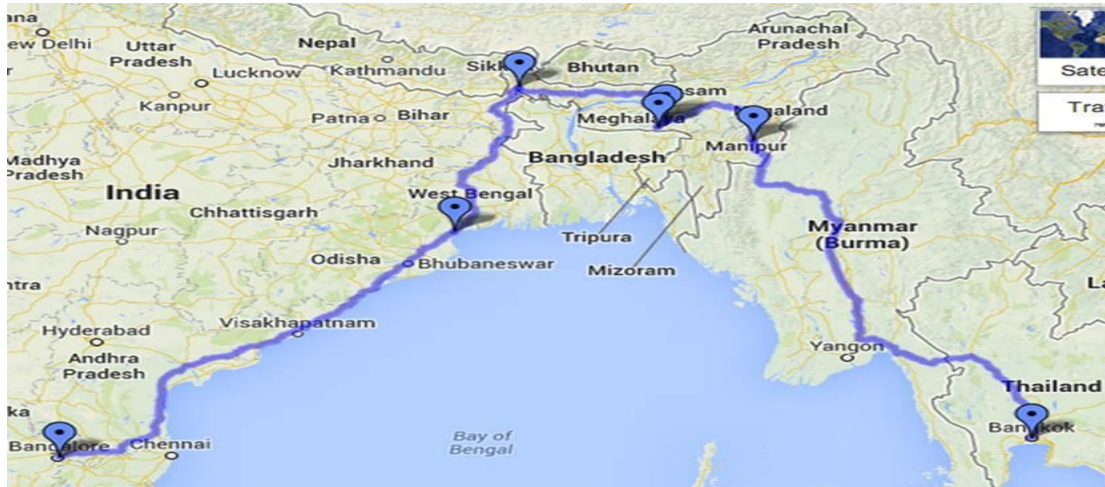
الخط ومواقع اضطهاد مسلمي الروهينغا



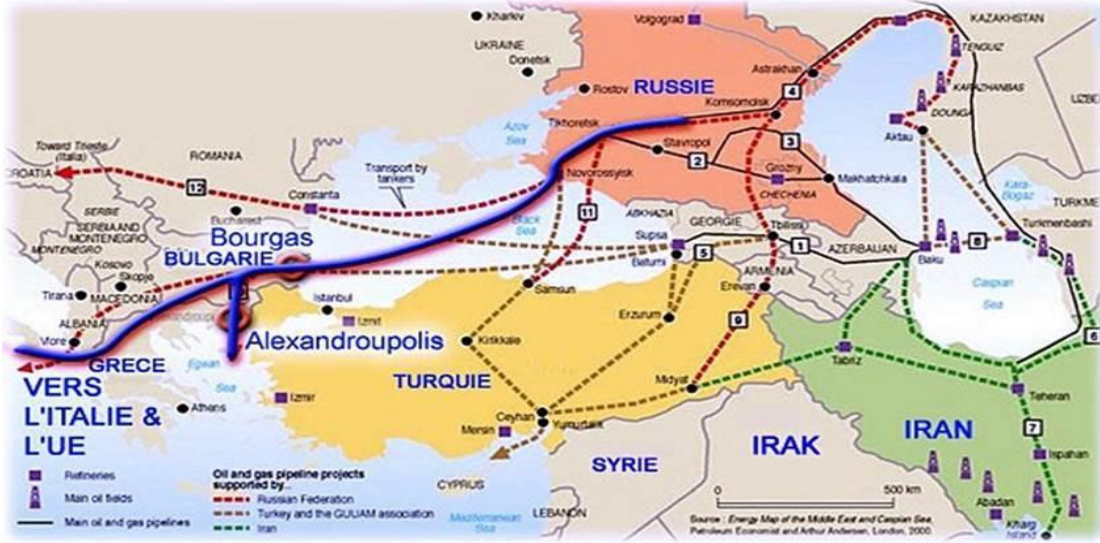
فأنابيب النفط والغاز العابرة خلال بورما إلى الصين ترجح كفة المصالح التجارية في مقابل
دعاء المسلمين



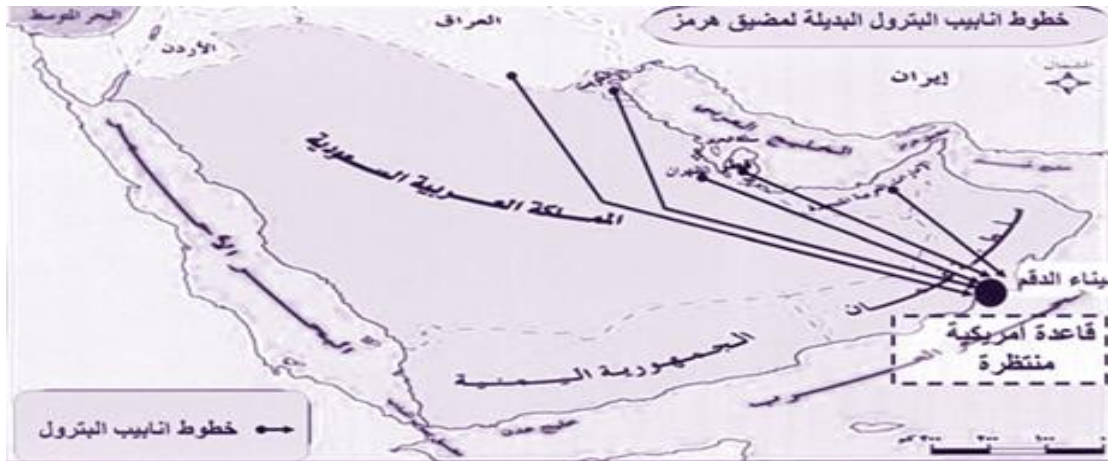
الخط الثاني عبر ميانمار من الهند إلى تايلند



التشابك المصلحي الروسي التركي الإيراني



مشكلة هرمز المستجدة 2019 (الظاهر الاتفاق النووي وحقيقة تهديد إيران)



الحروب القادمة (تحولات اقتصادية استراتيجية ومياه)

إيران آسيا العرب



حرب غزة 2023-2025

موجز تفاصيلها بعد الدوافع الاقتصادية

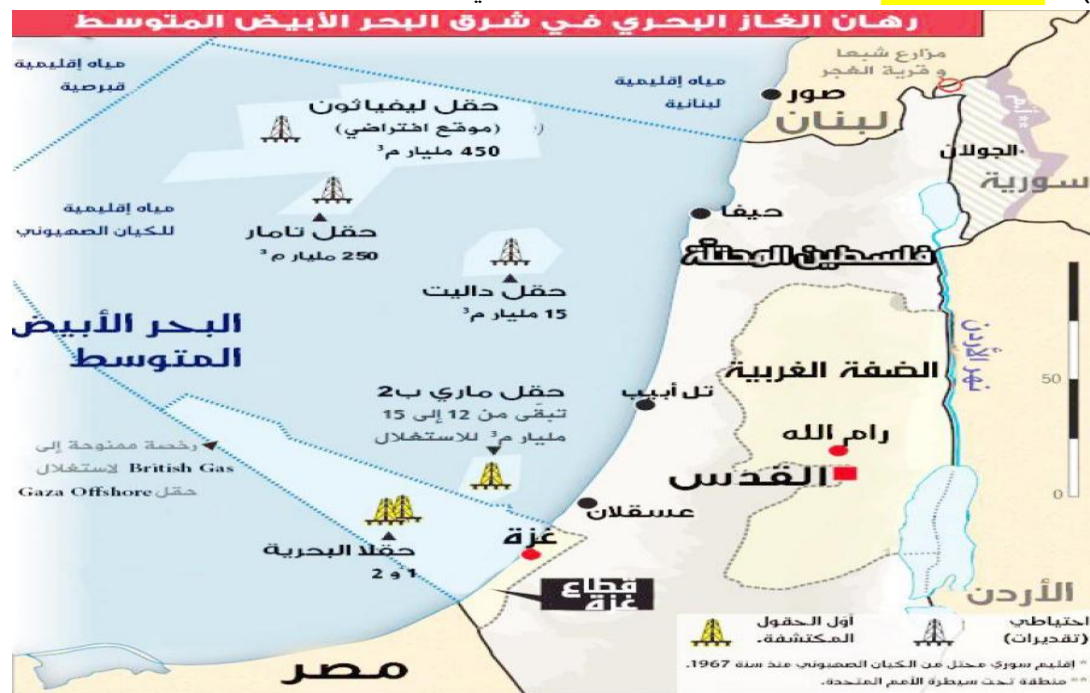
الدوافع الاقتصادية لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على غزة⁴

إن إراقة الدماء والدمار الذي يرتكبه الجيش الإسرائيلي يتصاعد مع قيام الولايات المتحدة بمنع حتى تصويت مجلس الأمن على وقف إطلاق النار، وترفض إسرائيل الاستجابة لدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار حيث صوتت 153 دولة لصالح القرار وصوتت 10 دول فقط ضده في 11 ديسمبر 2023.

على الرغم من أن دولة الاحتلال ومؤيديها قد صوروا الجريمة على أنها حرب ضد حركة حماس، إلا أن العديد من المراقبين والمطلعين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه لا يقبلون هذا التوصيف. وهم يعتقدون أن مصالح أخرى تقف وراء العنف.

و أن هناك بعض العوامل والأهداف الأخرى التي تلعب دورا هنا بما في ذلك

(1) **النفط والغاز**، وخاصة تلك الموجودة في شرق البحر الأبيض المتوسط،

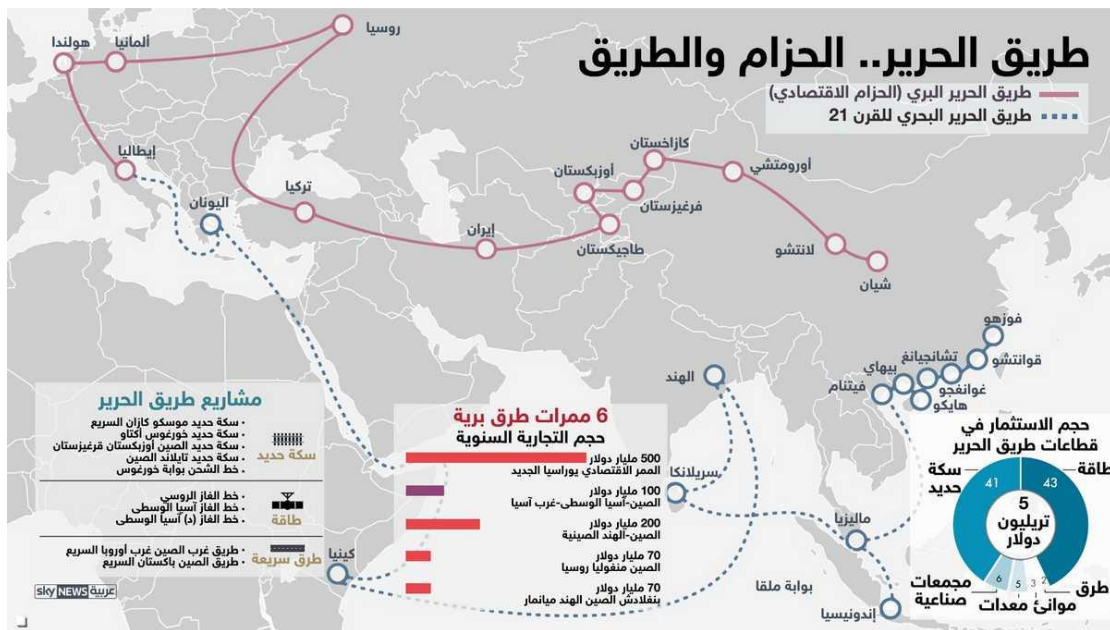


⁴ د. عاطف قبرصي – جامعة ماكماستر، فبراير 12، 2024، <https://sabahelkheyr.com/?p=11561>، بتصرف.

(2) وقناة بن غوريون كبديل لقناة السويس،



(3) والطريق التجاري الجديد الذي يربط الهند بأوروبا عبر دولة الاحتلال والذي تأمل الولايات المتحدة أن يكون بديلا لطريق الحرير الصيني.





سكاي نيوز عربية ترصد حجم الدمار والمعاناة في شمال غزة

تمتلك غزة ثروات طبيعية هائلة تجعلها محط أنظار العالم، وعلى رأسها حقول الغاز الطبيعي في مياهاها الإقليمية، حيث يحتوي حقل "مارين 1 و2" على احتياطي يبلغ حوالي 1.4 تريليون قدم مكعبة من الغاز، بالإضافة إلى حقل "نوا" الذي سيطرت عليه إسرائيل، وتبلغ احتياطياته حوالي ثلاثة تريليونات قدم مكعبة.

كما يُتوقع أن يحتوي حقل المنطقة الوسطى، مقابل مخيم النصيرات، على مخزونات ضخمة من الغاز لم يُسمح بالتنقيب عنها.

ولا تقتصر ثروات غزة على الغاز، إذ تشير التقديرات إلى وجود احتياطيات مؤكدة من النفط تقدر بحوالي 1.5 مليار برميل، تبلغ قيمتها وفقاً للأسعار الحالية نحو 114 مليار دولار. إضافةً إلى ذلك، تمتلك غزة واجهة بحرية تمتد بطول 41 كم، يمكن تحويلها إلى مركز اقتصادي متكامل يضم منتجات سياحية وموانئ، ما يعزز من مكانة القطاع كموقع استراتيجي بالغ الأهمية.

إلى جانب ثروات الطاقة (النفط والغاز)، تتمتع غزة بثروات طبيعية أخرى، مثل الثروة السمكية، التي يقدر إنتاجها السنوي بـ5000 طن، بالإضافة إلى مساحات زراعية خصبة تدمرت بنسبة 71 بالمئة جراء العدوان. كما تمتلك غزة تراثاً أثرياً غنياً، يضم 325 موقعاً أثرياً، تهدم معظمها بسبب القصف الإسرائيلي.

وبحسب حشاد، فإن "الاحتلال يمنع الفلسطينيين من استغلال ثرواتهم، ويعمل على عرقلة أي مشاريع اقتصادية تنموية، بهدف إبقاء غزة في حالة ضعف دائم."

في الوقت نفسه، أدى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى تعطيل جهود التنقيب، وبين 2002 و2004 اتخذت حكومة شارون مواقف متقلبة ففي البدء أبدت انفتاحاً، ضمن مساعيها للتقرب من توني بليز الذي كان داعماً للتنقيب، لكنها وضعت شروطاً معقدة لتطوير الحقل حتى لا تذهب عوائده لـ"الإرهابيين".

لم يكن تطوير الحقل ممكناً من دون موافقة الحكومة الإسرائيلية وتعاونها المستمر، وهو ما لم يحدث إذ يكشف الكتاب أن المسؤولين الإسرائيليين اشترطوا في اجتماعات مع شركة الغاز البريطانية أن تستقبل إسرائيل جميع كميات الغاز المستخرجة إلى الأراضي الإسرائيلية، مما أثار تكهنات مستمرة حول مؤامرة إسرائيلية لسرقة الغاز الفلسطيني.



أرييل شارون (أ ف ب)

كتاب "قصة مارين غزة" للمؤلف مايكل بارون (أمازون)

سرد المؤلف كامل التفاصيل عن الموضوع وتدرج في تاريخ الصراع والنزاع على استغلال الحقل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

في الفصل الـ12 والأخير يوضح الكاتب أن حقل غزة مارين ظل يتأرجح بين الخيال والواقع. من جانب هناك خطط اقتصادية طموحة، وعود دولية، ونظريات مؤامرة، أما في الواقع فهو حروب، وانقسامات فلسطينية، وقيود إسرائيلية. في 2019 خصصت إدارة دونالد ترمب مساحة لحقل "غزة مارين" في خطتها للسلام الاقتصادي *Peace to Prosperity* بتمويل قدره مليار دولار، لكن لم تُحدد آليات التنفيذ أو مصادر التمويل.

وفي يونيو (حزيران) 2023 وافقت إسرائيل على تطوير الحقل، وأعلنت أن تحالفاً تقوده الشركة المصرية القابضة للغاز "EGAS" هي من سيتولى تنفيذه، لكن اندلاع حرب غزة أوقفت عملية التطوير، وبات مستقبل الحقل غامضاً.

وأخيراً في 2024 تداولت وسائل إعلام أنباء عن سعي إسرائيل إلى [إبرام صفقات](#) مع شركات كبرى للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل غزة، وهو ما يرفضه الفلسطينيون، مؤكدين حقهم الكامل بثروة غزة البحرية، ومؤملين في أن يشكل الزخم الدبلوماسي للاعتراف بدولة فلسطين أساساً لاستغلال مواردها.

حقل ماري بي

ضمن حقول الغاز الطبيعي في مدينة غزة، حقل غاز ماري بي، الواقع على الحدود البحرية الشمالية لقطاع غزة.

وجرى اكتشاف حقل غاز ماري بي عام 2000، بسعة تبلغ 1.5 تريليون قدم مكعبة، وبدأت إسرائيل الاستحواذ على الحقل واستغلاله عام 2004، حتى جففته تمامًا عام 2011، بحسب المركز الفلسطيني للإعلام.

حقل نوا

اكتُشف حقل نوا للغاز بصفته أحد حقول الغاز الطبيعي في مدينة غزة عام 1999، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وأشارت تقديرات إلى أن مخزون الغاز بداخل حقل نوا نحو 3 تريليونات قدم مكعبة، إلا أن تل أبيب بدأت الاستحواذ عليه واستغلال موارده عام 2012.

حقل المنطقة الوسطى

أشارت دراسة أولية أعدها خبراء وسياسيون فلسطينيون عام 2014 إلى وجود حقل غاز في بحر المنطقة الوسطى لقطاع غزة، مقابل مخيم النصيرات، على بعد بضعة مئات من الأمتار عن الشاطئ، يضاف إلى حقول الغاز الطبيعي في مدينة غزة.

لكن هذه التوقعات لم تتأكد بدراسة مُعلنة وفقًا للمعايير العالمية، نتيجة رفض [إسرائيل](#) دخول الكوادر البشرية والمعدات اللازمة لإجراء الدراسات اللازمة.

انتهاكات إسرائيلية

في أكتوبر/تشرين الأول 2023، منحت وزارة الطاقة الإسرائيلية تراخيص لـ 6 منشآت إسرائيلية وشركات عالمية للتنقيب عن حقول الغاز الطبيعي في مدينة غزة، في مناطق بحرية تُعد، بموجب القانون الدولي، تابعة للسلطة الفلسطينية.

ودعت العديد من المؤسسات الحقوقية إسرائيل إلى إلغاء مساعيها للتنقيب الاستكشافي عن الغاز في المناطق الفلسطينية قبالة ساحل غزة، مشيرة إلى أن ذلك يُمثل انتهاكًا للقانون الدولي.

الدوافع الاقتصادية لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على غزة⁵

إن إراقة الدماء والدمار الذي يرتكبه الجيش الإسرائيلي يتصاعد مع قيام الولايات المتحدة بمنع حتى تصويت مجلس الأمن على وقف إطلاق النار، وترفض إسرائيل الاستجابة لدعوة الجمعية

⁵ د. عاطف قبرصي – جامعة ماكماستر، فبراير 12، 2024، <https://sabahelkheyr.com/?p=11561>، بتصرف.

العامه للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار حيث صوتت 153 دولة لصالح القرار وصوتت 10 دول فقط ضده في 11 ديسمبر 2023.

على الرغم من أن دولة الاحتلال ومؤيديها قد صوروا الجريمة على أنها حرب ضد حركة حماس، إلا أن العديد من المراقبين والمطلعين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه لا يقبلون هذا التوصيف. وهم يعتقدون أن مصالح أخرى تقف وراء العنف.

و أن هناك بعض العوامل والأهداف الأخرى التي تلعب دورا هنا بما في ذلك (1) النفط والغاز، وخاصة تلك الموجودة في شرق البحر الأبيض المتوسط، (2) وقناة بن غوريون كبديل لقناة السويس، (3) والطريق التجاري الجديد الذي يربط الهند بأوروبا عبر دولة الاحتلال والذي تأمل الولايات المتحدة أن يكون بديلا لطريق الحرير الصيني.

لائحة مواقع الصراعات الجارية في جميع أنحاء العالم عام 2018

الصراعات في القائمة التالية تسبب حاليا لا يقل عن 10,000 حالة وفاة عنيفة سنويا.

الموقع	القارة	الصراع	بداية الصراع
 أفغانستان	آسيا	حرب أفغانستان	1978
 العراق	آسيا	صراع العراق	2003
 نيجيريا  تشاد	أفريقيا	التمرد الإسلامي في نيجيريا	2009
 سوريا	آسيا	الحرب الأهلية السورية	2011

1,000–9,999 حالة وفاة سنويا

الموقع	القارة	الصراع	بداية الصراع
 إسرائيل  فلسطين	آسيا	الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	1948
 الصومال  كينيا	أفريقيا	الحرب الأهلية الصومالية حرب الصومال	1991
 نيجيريا	أفريقيا	نيجيريا	1998
 السودان	أفريقيا	نزاع دارفور	2003
 باكستان	آسيا	الحرب في شمال غرب باكستان	2004

الموقع	القارة	الصراع	بداية الصراع
 المكسيك	أمريكا الشمالية	حرب المكسيك على المخدرات	2006
 ليبيا	أفريقيا	الأزمة الليبية	2011
 اليمن  السعودية	آسيا	الأزمة اليمنية الحرب الأهلية 2015	2011
 جمهورية أفريقيا الوسطى	أفريقيا	صراع جمهورية أفريقيا الوسطى	2012
 جنوب السودان	أفريقيا	النزاع في جنوب السودان	2013
 أوكرانيا	أوروبا	حرب شرق أوكرانيا	2014

100-999 حالة وفاة سنويا

الموقع	القارة	الصراع	بداية الصراع
 الهند  باكستان	آسيا	نزاع كشمير	1947
 إيران  باكستان	آسيا	صراع بلوشستان	1948
 بورما	آسيا	الصراع في بورما	1948
 تايلاند	آسيا	حركة التمرد في جنوب تايلاند	1960
 كولومبيا	أمريكا الجنوبية	الصراع الكولومبي	1964
 الهند	آسيا	التمرد في شمال شرق الهند	1964
 الهند	آسيا	الحرب الشعبية في الهند- تمرد الناكسال الماويين	1967
 جمهورية الكونغو الديمقراطية	أفريقيا	تمرد كاتانغا	1978
 باكستان	آسيا	الطائفية في باكستان	1989
 الصين	آسيا	صراع شينجيانغ	1989
 إثيوبيا	أفريقيا	التمرد في أوجادين	1995
 جمهورية الكونغو الديمقراطية	أفريقيا	تمرد القوات الديمقراطية المتحالفة	1996

الموقع	القارة	الصراع	بداية الصراع
 جمهورية الكونغو الديمقراطية	أفريقيا	صراع إيتوري	1999
 الجزائر  تونس	أفريقيا	التمرد في المغرب	2002
 جمهورية الكونغو الديمقراطية  بوروندي	أفريقيا	صراع كيفو	2004
 السودان	أفريقيا	الصراعات البدوية السودانية	2009
 روسيا	أوروبا	التمرد في شمال القوقاز	2009
 مصر	أفريقيا	الإرهاب في سيناء	2011
 لبنان	آسيا	تداعيات الحرب الأهلية السورية على لبنان	2011
 السودان	أفريقيا	صراع جنوب كردفان	2011
 مالي	أفريقيا	الصراع في شمال مالي	2012
 السلفادور	أمريكا الشمالية	الحرب مع العصابات في السلفادور	2014

أقل من 100 حالة وفاة سنويا

الموقع	القارة	الصراع	بداية الصراع
 إيران	آسيا	انفصال الأكراد في إيران	1946
 إندونيسيا	آسيا	صراع بابوا	1963
 الفلبين	آسيا	مورو التمرد في الفلبين	1969
 الفلبين	آسيا	التمرد الشيوعي في الفلبين	1969
 أنغولا	أفريقيا	صراع كابيندا	1975
 بيرو	أمريكا الجنوبية	الصراع الداخلي في بيرو	1980
 تركيا	آسيا	الصراع الكردي التركي	1984
 الكونغو الديمقراطية  أفريقيا الوسطى  جنوب السودان	أفريقيا	تمرد جيش الرب للمقاومة	1987

بداية الصراع	الصراع	القارة	الموقع
1988	نزاع ناغورني- كاراباخ	آسيا	 أرمينيا  أذربيجان
1989	الصراع الداخلي في بنغلاديش	آسيا	 بنغلاديش
1991	الجهة من أجل استعادة الوحدة والديمقراطية	أفريقيا	 جيبوتي
1992	جبهة تحرير أرومو	أفريقيا	 إثيوبيا
1994	صراع تشياباس	أمريكا الشمالية	 المكسيك
1995	تمرد عفر الثانية	أفريقيا	 إريتريا
2004	الصراع في دلتا النيجر	أفريقيا	 نيجيريا
2013	تمرد رينامو	أفريقيا	 موزمبيق

القسم الأول: الوجيز في السياسة

الفصل الأول⁶

في السياسة وعلم السياسة والفكر السياسي

المبحث الأول: في السياسة

السياسة علم له أصوله وتعاريفه، فقد ذكر أنه:

- علم إدارة القوة.
- علم السلطة أين وجدت وحيثما كانت وعلى أي مستوى.
- علم دراسة الدولة وما له علاقة بها كالحكومة والمؤسسات.
- علم حكم الدولة أو دراسي المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى.

⁶ أصل هذا الفصل: الشبكة وبعض المؤلفات ومنها:

- أ.د. أحمد حميد النعيمي، د. إبراهيم السلامي، أحكام قوانين الأحوال الشخصية بين الشريعة الإسلامية والقانون (دراسة مقارنة)، والمعجم الوسيط، مادة: ساس، بتصرف.
- تاج العروس، القاموس المحيط ولسان العرب، بتصرف.
- د. يوسف القرضاوي، <http://articles.islamweb.net/>، بتصرف.
- مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، <http://dralfaqih.blogspot.com/>، بتصرف.
- رباب جابر، علم السياسة، <http://www.startimes.com>، و <https://www.almsal.com>، و <http://mawdoo3.com>، بتصرف.
- د. سمير عالية، الدولة الفاضلة في الإسلام، منشورات الحلبي، ط1، 2018م، بتصرف.
- الوجيز في التاريخ، د. سهيل طقوش، دار النفائس، بتصرف.

- دراسة عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع.
- دراسة الحكومات ودراسة عملية الممارسة السياسية ودراسة المؤسسات والسلوك السياسي.
- دراسة العلاقة بين الطبقات والاشتراك في شؤون الدولة وتوجيه الدولة وتحديد أشكال ومهام ومضمون نشاط الدولة.
- وقيل السياسة:
- فن الممكن.
- فن الحكم و فن إدارة الصراع.
- فن الخداع أي فن حكم البشر عن طريق خداعهم.

السياسة في اللغة والاصطلاح:

- السياسة في اللغة: جاء في "لسان العرب لابن منظور" أن: السياسة مصدر للفعل ساس يسوس، وساس الأمر سياسة: أي قام به، ويقول "الفيروز آبادي في القاموس المحيط" سست الرعية سياسة: أي أمرتها ونهيتها، وقال "ابن حجر" يسوس الشيء: أي يتعهده بما يصلحه.
- السياسة في الاصطلاح: تعرّفها موسوعة العلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت - نقلا عن معجم "روبير" - بأنها: "فن إدارة المجتمعات الإنسانية"، وحسب معجم "كامل": "تتعلّق السياسة بالحكم والإدارة في المجتمع المدني"، وتبعا لمعجم العلوم الاجتماعية: تشير السياسة إلى: "أفعال البشر التي تتّصل بنشوب الصراع أو حسمه حول الصالح العام، والذي يتضمن دائما: استخدام القوة، أو النضال في سبيلها"، ويذهب المعجم القانوني إلى تعريف السياسة بأنها: "أصول أو فن إدارة الشؤون العامة".

كلمة "السياسة" في تراثنا الإسلامي

- كلمة "السياسة" لم ترد في القرآن: لا في مكّيّه، ولا في مدنيّه، ولا أي لفظة مشتقة منها وصفا أو فعلا. وجاء بما يدل عليها، ويُنبئ عنها، مثل: كلمة "المُلك" الذي يعني حكم الناس وأمرهم ونهيهم وقيادتهم في أمورهم. جاء ذلك في القرآن بصيغ وأساليب شتّى، بعضها مدح، وبعضها ذم. فهناك المُلك العادل، وهناك المُلك الظالم، المُلك الشُّوري، والمُلك المستبد. فهذا كله حديث عن السياسة والسياسيين تحت كلمة غير "السياسة". وكذا "الاستخلاف" و "الحُكم".
- كلمة السياسة في السنة: تضمّنت الأحاديث ما اشتقّ من السياسة، وهو الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرُونَ". قالوا: فما تأمرنا؟ قال: "أوفُوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم الذي جعل الله لهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم".

- وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية في مادة "سياسة" قولها: لعل أقدم نص وردت فيه كلمة "السياسة" بالمعنى المتعلق بالحكم هو قول عمرو ابن العاص لأبي موسى الأشعري في وصف معاوية: إني وجدته وليّ عثمان الخليفة المظلوم، والطالب بدمه، الحسن السياسة، الحسن التدبير.

المبحث الثاني: علم السياسة

السياسة هي من أهم المؤثرات في حياة البشر، وهي مفهوم قديم قدم البشر ومرادف لحياة الإنسان وتطوره عبر العصور وزاد الاعتماد عليها بعد التطور للحياة حيث أصبحت في شكل مجتمعات وجماعات أي بدأت زيادة أهمية السياسة بعد أن اتخذت الحياة الصورة الأكثر تنظيماً وأصبحت العديد من أمورنا تحتاج إلى الإدارة والطرق التي تقوم بمعالجة الأمور والمصالح واحتواء الخلافات والعمل على حلها بشكل مرتب ومنظم للوصول إلى حلول مرضية لكل الأطراف وبأقل خسائر ممكنة إذن فكان لابد من القيام بدراسة الآخر والمعرفة الدقيقة له ولمتطلباته وأهدافه وما العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات.

من أنواع السياسة:-

1. سياسة اقتصادية:- وهي تلك السياسة التي تهتم بالأمور المالية وبايرادات الدولة واستثماراتها وسياساتها الضريبية ورؤيتها للنمو الاقتصادي وغيرها من الأمور التي تتعلق بأي شؤون لها الطابع الاقتصادي أو النقدي.
2. سياسة عسكرية:- وهي تلك السياسة التي تتبعها الجيوش والقادة العسكريين حيث نوعية التسليح وأساليب التدريب والأساليب القتالية والخطط العسكرية من كيفية تنفيذ المهام والأهداف أي كل ما يتعلق بالشؤون العسكرية وكيفية إدارتها من جانب القادة العسكريين.
3. سياسة احتوائية:- وهي نوع من أنواع السياسة يقوم على احتواء الآخر بالعديد من الأشكال الدبلوماسية التي تبغي السيطرة عليه لتحقيق أهداف سياسية مرجوه مثل ما تقوم به الأجهزة المخبرية من دراسة لأهداف وخطط الطرف الآخر ومن ثم العمل على احتوائه.
4. سياسة تشغيلية:- وهي مثال سياسة المدير أو صاحب العمل أي مجموعة الطرق التي يتبعها مع مرؤوسيه لجعلهم يقومون بتحقيق الأهداف الإنتاجية.
5. سياسة عليا:- وهي تلك السياسات التي تتبعها الحكومة أو المؤسسات الحاكمة في مجتمع أو دولة من أجل تحقيق خططها ورؤيتها للعديد من المسارات الخاصة بالدولة.
6. سياسة تكتلية:- وهي تلك السياسة التي تقوم على تكتل طرف مع طرف آخر أي دولة مع دولة ضد أخرى أو مجموعة دول ضد دولة أخرى بما يجعل موقفها السياسي ضعيفاً ومن ثم يسهل التأثير عليها للقيام بتنفيذ سياسات في صالحهم تكتل سياسي.

تعريف العلوم السياسية:-

هي مجموعة العلوم السياسية والتي تعتمد على دراسة السلوك السياسي حيث أنها تكون مهمة بعمليات الفحص للتطبيقات السياسية المتعددة من دراسة لسلوكيات أو سياسات دول أخرى وما يؤثر فيها من عوامل وما تبغيه من رويتها السياسية وتسعى لتحقيقه من أهداف.

أهمية علم السياسة بوجه عام:

1. تعمل على فهم الترابط بين الأجزاء المتعددة للعملية السياسية.
2. التمكن من تحقيق الأهداف وذلك بأقل تكلفة وبأفضل النتائج والمكاسب الممكنة.
3. القيام بعملية الفحص والتفسير لكل ما يتعلق بالساحة السياسية.
4. وسيلة من وسائل المراقبة.

أهمية دراسة علم السياسة:

1. الإعداد العلمي والمهني لشاغلي الوظائف العليا في الدولة
2. تنمية المهارات السياسية للأفراد وبالذات تلك المتصلة بصنع القرار ومهارات التفاوض وفن التعامل مع الناس. تلك المهارات مهمة للأفراد بغض النظر عن الحقل الذي سيعملون فيه عند التخرج.
3. التمييز بين السياسة كعلم وفن ومبادئ وأخلاق وبين السلوك السياسي الذي قد يتطلب الإصلاح.

علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى:

1. علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد: يوجد ارتباط قوى بين علم السياسة وعلم الاقتصاد حيث لا يمكن تفسير القرارات السياسية التي تتخذها الدولة بمعزل عن الدوافع الاقتصادية، **لذا يرى البعض تبعية السياسة للاقتصاد وهناك من يرى العكس**، ودائماً تفود المشاكل الاقتصادية إلى أزمات سياسية بين الدول.
2. علاقة علم السياسة بعلم التاريخ: يرتبط العلمان بروابط متينة يصعب فيها الفصل بين الحدث السياسي والحدث التاريخي، فمثلاً لا يمكن تخيل تناسي الشعب الفيتنامي للمعاناة التي تكبدوها أثناء الحرب مع الولايات المتحدة، كذلك الشعب الياباني لا يعتقد نسيانه آثار القنابل النووية بالرغم من أن تكون المصالح قد تملى على كليهما التعامل السلمي بسبب المصالح المشتركة.
3. علاقة علم السياسة بعلم القانون: يوجد قواسم مشتركة بين العلمين فالقانون الدستوري هو الذي يحدد نوع السلطة والسلطة هي جوهر السياسة.
4. علاقة علم السياسة بعلم النفس: شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتمام الحكومات بعلم النفس حيث دراسات اتجاهات الرأي العام داخلياً وخارجياً.
5. علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع.

6. علاقة علم السياسة بعلم الجغرافيا.

المبحث الثالث: الفكر السياسي

أولاً: تطور الفكر السياسي

- عرفت مصر القديمة قبل آلاف السنين وبرغم أن الملك أو الحاكم اسبغ عليه صفة الألوهية إلا أنه ظل في حاجة إلى تعيين الوزراء والقضاة للاضطلاع بشؤون الرعية.
- عرفت الهند الظاهرة السياسية وإن كانت تأثرت بالمعتقدات الدينية والاجتماعية السائدة وانعكست الديانة البراهمية على وجود تفاوت بين فئات المجتمع المختلفة وإن كانت الديانة البوذية القديمة قد قللت من ذلك.
- كذلك الصينيون القدماء والذين اعتقدوا أن الإمبراطور يستمد حكمه من الله وإن ظلوا يعتبرونه بشراً قابلاً للخطأ، واتصفت كتابات مفكرهم السياسيين مثل كونفوشيوس ومنشيوس بالنضج والتحرر السياسي.
- الإغريق: تعود المصطلحات السياسية الحديثة مثل الديمقراطية والحكومة الدستورية والحرية والعدالة إلى المفكرين الإغريق أمثال أفلاطون وأرسطو.

ثانياً: الفكر السياسي المسيحي

أدى ظهور المسيحية وقيام الكنيسة ككيان مستقل بجوار الدولة إلى وجود آثار سلبية حيث تنازعت السلطات بينهما حتى نهاية القرن 15 حيث وجدت سلطتين إحداهما دينية والأخرى زمنية أو دنيوية.

- وخلال الخمس قرون الأولى من الميلاد لم يظهر هذا التعارض والصراع بين السلطتين حيث نادى خلال تلك الفترة رجال الدين بالخضوع لسلطة الإمبراطور فنجد أن البابا الأول سانت – بير يدعو للخضوع للإمبراطور والقديس بول افتي بأن سلطة الحاكم مستمدة من سلطة الإله واستمر هذا الوضع إلى أن شعرت الكنيسة بشيء من القوة فبدأ الصراع بين السلطتين وبسببه لم تقدم أوروبا خلال هذه الفترة شيء ذا شأن في مجال الفكر السياسي.
- وبسبب الصراع سيطر على رجال الفكر المسيحي موضوع ازدواجية الولاء بين سلطة الكنيسة وسلطة الإمبراطور وانشغلوا بمناقشة العلاقة بين السلطتين واختفى الفكر على الأسس العلمية.

ثالثاً: الفكر السياسي بعد العصور الوسطى

في نهاية العصور الوسطى وانتهاء الصراع بين السلطة والكنيسة وانتهاء الإقطاع وظهور الدولة القومية ذات السلطة المركزية القوية مع أمور أخرى أدى إلى ظهور الفكر الذي انقذ أوروبا من تخلفها والانطلاق نحو آفاق أرحب.

- **ميكافلي (1469 – 1527م)** هو نيقولا ميكافلي ولقد تأثر بالأوضاع السياسية في بلده إيطاليا تأثراً كبيراً، لكن لم تكن هذه الأوضاع السياسية الفاسدة مطمئنة له علاوة على تقسيم إيطاليا، فقد قام بالهجوم على الكنيسة والباباوات محملهم مسؤولية ما آلت إليه الأمور.... ولقد اشتهر كتابه (الأمير The Prince) الذي صدر عام 1513م، والـف العديد من الكتب الأخرى من أشهرها كتاب (المطارحات The Discourses).

ويأخذ موقفاً سلبياً من طبيعة النفس البشرية حيث الأنانية وحب الذات وحماية نفسه أو حياته وممتلكاته وتتجلى تلك الأنانية لدى الحاكم بالرغبة في امتلاك القوة والسعي لتحقيق توسيع حدود دائرة السلطان، لذا فكانت الحاجة إلى الحكومة والا تحول الأمر بين الأفراد إلى شريعة الغاب. ونادى بعزل السياسة عن الدين والأخلاق، الأمر الذي دعا البعض إلى اعتباره مؤسس علم السياسة الحديث والبعض الآخر إلى اعتباره مجرداً من الدين والأخلاق.

وينادى أن الحاكم يستطيع تحقيق أهدافه بأي وسيلة ممكنة (الغاية تبرر الوسيلة) وهو مبدأ غاشم وغير أخلاقي مما يؤكد على وجود معيارين للأخلاق عند ميكافلي أحدهما للشعب والآخر للحاكم.

وينصح ميكافلي الحاكم بعدم الاعتماد على المرتزقة حيث انهم سيعجلون بنهايته لكن يجب بناء جيش وطني قوى، وينصحه بالجمع بين الخير والشر حيث يحبه الشعب ويخشونه، وينصحه بتحقيق العدالة الاجتماعية بين شعبه فهذا ادعى إلى الاستقرار وتحاشى الفتن.

- **توماس هوبز (1588-1679م)** تأثر بالحرب الأهلية التي نشبت في بلاده بريطانيا والصراع بين الملك والبرلمان ووظف فلسفته في الدفاع عن النظام الملكي مستخدماً نظرية القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي لتبرير موقفه ففي كتابه (الوحش الهائل أو التنين Leviathan) يشبه الدولة بالوحش الضخم الذي لا يحبه الشعب لكن يخشونه، وينظر بسلبية للإنسان فهو أناني شرير وعدواني وفوضوي ومحب للسيطرة لذا لن يتحقق للإنسان الطمأنينة إلا بقيام الدولة.

لا يعتنى هوبز بالمصلحة العامة بل إن نظريته قائمة على الفرد وتأييده للنظام الملكي ليس مطلقاً وإنما مرهون بقدرة هذا النظام على حماية المجتمع وتحقيق الأمن والطمأنينة لأفراده.

يعتبر هوبز أحد رواد نظرية العقد الاجتماعي إلى جانب كل من جان لوك و جان جاك روسو وملخص تلك النظرية (أن الأفراد الذين عاشوا في العصر الفطري قرروا بموجب عقد اجتماعي الانتقال من تلك الحياة إلى حياة المجتمع السياسي والإعلان عن ولادة الدولة).

- **جان لوك (1632-1704م) يلتقي جان لوك مع هوبز في الأفكار التالية:**

- أهمية وجود الحكومة وضرورتها في حماية الحريات.
- روح المفاهيم الفردية.

يختلف جان لوك مع هوبز في الأفكار التالية:

- يؤيد **هوبز** الحكومة المطلقة لكن يفضل لوك الحكومة المقيدة بالدساتير.
- النظر في الحياة الفطرية: فقد كان **هوبز** ينظر إليها نظرة سلبية ويرأها ما هي إلا حروب ونزاعات وشرور لكن **لوك** يراها على وضع مختلف بما فيها من السلام ومحبة وتعاون.
- لم يميز **هوبز** بين الدولة والحكومة ولكن **لوك** ميز بين الاثنين حيث احتلت الدولة محور الاهتمام عنده أما الحكومة فعرضة للتغيير وهي جزء من الأصل (الدولة).

الحياة الفطرية عند لوك: الفرد في حياته الفطرية عرضة للخطر لغياب الوسائل التي تحميها وتعاقب من يخالفها والمقصود بتلك الوسائل (الدولة وأجهزتها وقوانينها).

طبيعة العقد وقيام الحكومة عند لوك المجتمع السياسي جاء نتيجة عقد مكنها من القيام بمسئولياتها وهو العقد الأساسي The Original Compact كما أن التنازل من قبل الأفراد مقصور على ما يمكن الحكومة بالقيام بمسئولياتها والدولة مسؤولة أمام الأفراد عن أي تقصير، وإن طغت أو استبدت أو خرجت عن القانون لزم مقاومتها واستبدالها بأخرى. (علما أن هذا يخالف رأى **هوبز** والذي نادى بأن الحكومة خارج العقد وأن الأفراد تنازلوا لها عن كامل حقوقهم).

ولقد نادى لوك بالفصل بين السلطات وان قام بدمج السلطة التنفيذية والقضائية.... وأضاف السلطة الاتحادية (الخارجية).

أيد لوك الحكم الديمقراطي ونادى بالحد من سلطة الدولة وتدخلها في حياة الأفراد وأنشطتهم.

- **جان جاك رسو (1713-1778م) ولد في سويسرا واستقر به المقام في فرنسا**

وألف العديد من الكتب في مجال العلوم السياسية (العقد الاجتماعي) تأثر بآراء جان لوك و هوبز لكنه اختلف معهم في درجة حماسة للنظم الديمقراطية والتحريض على الثورة ضد الحكومات المستبدة فقد نادى بالحلول الجذرية ونادى بالديمقراطية المباشرة والمساواة التامة بين الطبقات في المجتمع وكان

لأفكاره بالغ الأثر على قيام الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية وتطو الفكر السياسي الغربي.

الحياة الفطرية: كما عاشها الإنسان كانت حياة سعيدة وقريبة من المثالية لكنها كانت فاقدة لضمان استمراريتها وظهرت عوامل أدت إلى انتهاء تلك الحياة مثل ظهور المدنية والتطور الصناعي وظهور الملكية الخاصة مما عجل بالقضاء على الحياة الفطرية ومعها سعادة الإنسان وأصبح ظهور الدولة ضرورة حتمية. طبيعة العقد وظهور المجتمع السياسي والانتقال إلى حياة الدولة: جاء نتيجة عقد بين الأفراد تم بموجبه التنازل عن حقوقهم الطبيعية ليس لفرد أو لحاكم وإنما لجميع الأفراد ككل أو كمجموعة موحدة، ونتج عن هذا العقد ما يعرف بالإرادة العامة The General Will وبمجرد قيام الدولة تمثلت الإرادة العامة في قرار الغالبية وإرادتها لذا ينصح الأقلية بعدم معارضة الأغلبية.

مقارنة بين مفكري العقد الاجتماعي

الموضوع	توماس هوبز	جان لوك	جان جاك رسو
الحالة الفطرية	حالة حروب وشرور والأنسان فيها أناني	رأيه وسط بين الرأيين	حياة سعادة والإنسان يتسم بالطيبة والصلاح
اطراف العقد	الأفراد وحدهم دون الحاكم	الأفراد والحاكم	الأفراد والإرادة العامة المعبرة عن المجموع
طبيعة العقد	الأفراد تنازلوا عن كل حقوقهم	الأفراد تنازلوا عن جزء من حقوقهم	الأفراد تنازلوا عن كل حقوقهم للإرادة العامة لكن لم يفقدوا حريتهم
التزامات العقد	طاعة من قبل الأفراد لصاحب السلطة المطلقة	ضرورة تقيد من يمارس السلطة بشروط العقد	الطاعة من قبل الأفراد للإرادة العامة
صاحب السيادة	من يتم التنازل له فردا أو مجموعة	الشعب	الشعب أو أغليبيته (الإرادة العامة)

نظام الحكم	استبدادي والسلطة مطلقة	ديمقراطي والسلطة مقيدة	ديمقراطي مباشر والسلطة مطلقة لكنها سلطة الإرادة العامة
الدولة والحكومة	لم يميز بينهما	ميز بينهما	ميز بينهما وقال إنه يوجد حدود
الموقف من تغيير الحكومة	التغيير يعنى انحلال المجتمع السياسي والعودة للحياة الفطرية حيث الفوضى والحروب	حق للشعب عليه ممارسته إذا اقتضت المصلحة ذلك	الحكومة وكيل للشعب لتجسيد ما تمليه الإرادة العامة

رابعاً: الفكر السياسي المعاصر

ساعدت الأفكار الديمقراطية التي نادى بها لوك ومنتسكيو وروسو على نجاح الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية اللتين عززتا تطبيق تلك الأفكار على أرض الواقع، أي **تطبيق الجانب السياسي دون الجانب الاقتصادي**.

وانتشرت النظريات التي تمحورت حول مصلحة الفرد وأهمها "النظرية الفردية" والتي دافعت عن حقوق الطبقة البرجوازية وتبرير حقوقها وامتيازاتها- وأن الاقتصاد يقوم على أساس المبادرات الفردية فالمنتج من حقه تحديد إنتاجه كماً وكيفاً والتاجر له مطلق الحرية في تحديد سعر سلعته ورب العمل له مطلق الحق في تحديد ساعات العمل والأجر وكل هذا دون تدخل من الدولة ومن أبرز مفكري هذه النظرية (آدم سميث – جان ستيوارت ميل – جيرى بنتام – هربرت سبنسر – ريكاردو)، وينحصر دور الدولة الحمائي فيما يلي:

1. توفير الأمن الداخلي

2. الحماية من العدوان الخارجي

3. القيام ببعض المشروعات المحدودة

ولقد ثبت من الأفكار الديمقراطية التي نادى بها مفكري القرنين السابع والثامن عشر أنها نجحت في تحرير الشعوب من سلطة الحكم المطلق إلا أنها لم تنجح في تجسيد الديمقراطية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وإن كانت نجحت في تحرير الإنسان من الدولة فإنها لم تنجح في تحرير الإنسان من الإنسان.

وبعد أن ظهرت عيوب النظرية الفردية الخطيرة كان لهذا أثر بالغ في تطور الفكر السياسي الغربي وظهور الاشتراكية والماركسية.

خامساً: الفكر الاشتراكي:

رغم إيجابيات الثورة الصناعية إلا أنه صاحبها الكثير من السلبيات وفي مقدمتها الأحوال المزرية لأوضاع العمال علاوة على تعميقها للتفاوت بين الطبقات وتحويل المجتمع إلى مجتمع طبقتين متناحرتين، مما ظهرت معه بوادر نفس للنظرية الفردية، وظهر بعض الكتاب الاشتراكيين أمثال روبرت أوين في بريطانيا وسان سايمون في فرنسا.

ثم ظهر كارل ماركس (1818- 1883 م) معلناً سخطه على ما آلت إليه المجتمعات بسبب النظام الرأسمالي لذا يجب القضاء على الطبقة البرجوازية، والوسيلة لذلك هي الثورة.

ماركس والنظرية الشيوعية: ولد ماركس في ألمانيا عام 1818م أمضى بها 30 سنة من عمره (3 عقود) دارساً الفلسفة والتاريخ والسياسة والصحافة والقانون..... نفى إلى بريطانيا وبسبب الأوضاع المزرية هناك اهتم بدراسة الاقتصاد.... ولقد نادى بالملكية العامة لجميع أفراد المجتمع وإلا سوف تستعبد الملكية الخاصة أغلبية أفراد المجتمع.

فائض القيمة استعان ماركس بأمثلة تاريخية لدعم آرائه عن تطور الملكية عبر مراحل التاريخ مع التركيز على الفكر الرأسمالي حيث أوضح ظلم هذا النظام للعامل الذي لا يحصل على مقابل عادل نظير جهده حيث يحصل أقل مما يجب بكثير... فمثلاً إذا كان إنتاج طاولة يكلف 20 دولاراً من مواد خام وأجور وبيعت بمبلغ 50 دولار فإن الفارق 30 دولاراً هو (فائض القيمة) وهذا الفائض هو حق للعامل نظير جهده لكن الرأسمالي يحرمه منه.

ويرى ماركس أن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية محسوم لصالح الأخيرة... وان هلاك الرأسمالية نابع من طبيعتها ويضرب على ذلك مثلاً: أن جشع الرأسمالي سيجعله يخفض أجور العمال مما يعنى انخفاض القدرة الشرائية مما يجعله يخفض ثمانية الأجور في محاولة للتعويض وهذا بدورة سيؤدى إلى انخفاض جديد في القوة الشرائية وهكذا إلى أن يضعف النظام الرأسمالي وتتحول بعض فئاته إلى الطبقة العاملة (البروليتاريا) مما يمهد الطريق لإنجاح الثورة البروليتارية.... وحدوث الثورة في مكان سوف يشجع على انتقالها إلى أماكن أخرى.

وبعد وصول الطبقة البروليتاريا إلى الحكم ستبدأ فترة الديكتاتورية البروليتاريا حتى يتم القضاء التام على الطبقة الرأسمالية ثم يبدأ المجتمع الاشتراكي الذى لا توجد فيه هناك حاجة لوجود الدولة....

أما من يعاقب على جرائم مثل النهب والسلب والسرقة والقتل ففي رأى ماركس إن كل تلك الجرائم كانت نتاج الرأسمالية التي حرمت العامل من أبسط حقوقه فبعد أن يحصل العامل على كافة حقوقه من ملابس ومسكن وطعام وشراب وتعليم وعلاج فلن يكون هناك جرائم.

ومن أشهر أعمال ماركس (البيان الشيوعي عام 1848 م) وكتابه الضخم (رأس المال عام 1867م)، وتبدو جهود زميله فردريك إنجلز في بعض الأعمال التي اقترنت باسم ماركس ومنها الكتابين السابقين. ولقد أثرت كتابات ماركس على مناطق كثيرة من العالم، وكان ابرز المتأثرين بالفكر الماركسي فلاديمير لينين مفجر ثورة تشرين الأول (أكتوبر 1917م) في روسيا.

(على عكس ما تنبأ به ماركس) فقد بدأت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية المتقدمة في التحسن) والإجابة على هذا الوضع تأتي في كتاب فلاديمير لينين (الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) فهو يشير إلى التحولات التي أتت بعد عصر ماركس والتي تمثلت في الاندفاع الاستعماري للدول الأخرى مما صدر مشاكل أوروبا إلى البلدان المستعمرة وهذا ساهم في حل المشكلات الداخلية لتلك الدول الأوروبية وتحسين أوضاع الطبقة العاملة فيها وارتفاع مستوى معيشتها، ويعتبر لينين هذا الوضع مؤقت.

وللينين كتاب آخر هو (الرأسمالية في روسيا) ولقد صدقت تنبؤات لينين في الكتابين بأن المناخ مهيب في روسيا لنجاح الثورة الشيوعية والتي قامت 1917 م.

سادساً: الفكر السياسي في الإسلام

لم يتحدث القرآن عن شكل الدولة ولا عن طبيعة الحكم ونوع السلطة وكيفية تنظيمها ولا عن وسيلة وصول الحاكم إلى الحكم فقد أتت الآيات فيما يخص هذه المواضيع عامة مثل الآية "ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" فهل يقصد بلفظ الأمة هنا الدولة أم لا؟، وكذلك في الاحاديث النبوية الشريفة، لكن برغم عدم وجود تحديد لطبيعة الدولة، نجد أن كلا المصدرين السابقين (القرآن والسنة) قد أكدا على المرتكزات الأساسية والمبادئ العامة للحكم الإسلامي بكل وضوح ومنها:

- مبدأ العدل: العدل هو نقيض الانحياز في الحكم ضد آخر فقد قال تعالى " وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" وقال "إن الله يأمر بالعدل والإحسان" وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم " إن احب الناس إلى الله يوم القيامة...: إمام عادل وان أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدهم عذابا: إمام جائر".
- مبدأ الشورى: والشورى هي استعانة الحاكم بأهل الرأي من الشعب للوصول إلى القرارات الصائبة، وقد قال تعالى " وشاورهم في الأمر" وقال " وأمرهم

شورى بينهم " وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير كبار الصحابة، وقد قال عمر بن الخطاب رضى "لا خلافة بدون شورى".

- مبدأ المساواة: والمساواة في الإسلام هي عكس التمييز، وقد قال الله تعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم" وهذا ما أكد عليه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف "يا أيها الناس إن ربكم واحد، كلكم لأدم وادم من تراب، إن أكرمكم عند الله اتقاكم، وليس لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر إلا بالتقوى".

أهم مشاهير الفكر السياسي الإسلامي:

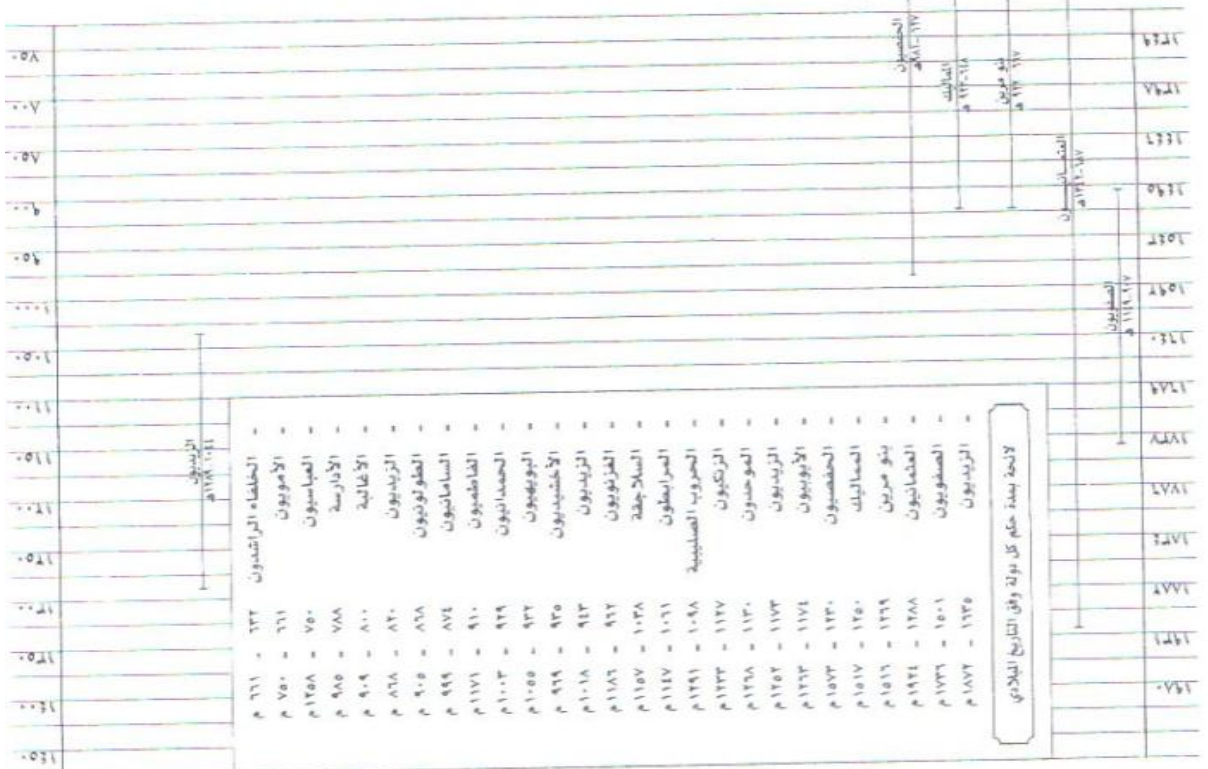
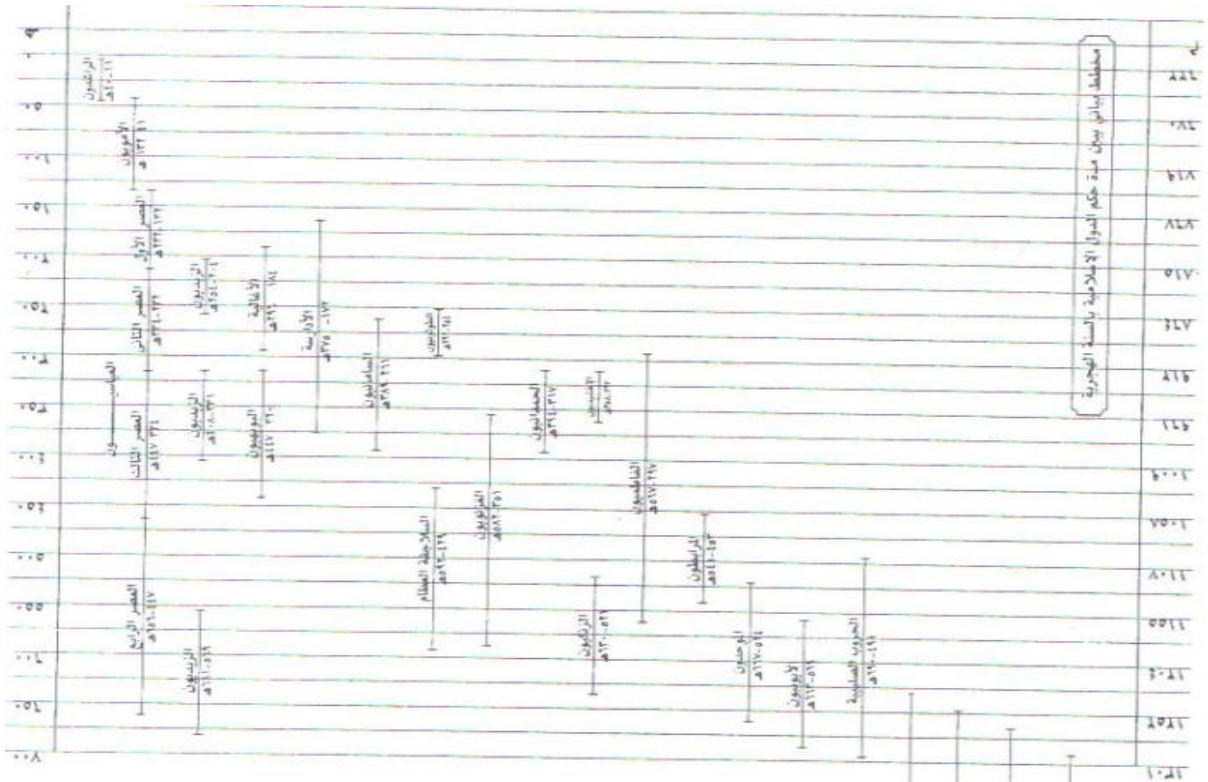
- **الفارابي 870 – 950م** هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرفان الفارابي، درس العلوم والرياضيات والدين والطب والفلسفة واللغات – لقب بالمعلم الثاني (أرسطو هو المعلم الأول) كان شديد الذكاء ووزير الإنتاج ألف الكثير من الكتب في شتى فروع العلم والمعرفة ولقد تأثر بمشاهير الفكر السياسي اليوناني ومن مؤلفاته في مجال علم السياسة:
 - آراء أهل المدينة الفاضلة ويتحدث فيه عن مثالية دور الفرد في المجتمع.
 - السياسات المدنية يعالج مواضيع الاقتصاد السياسي.
 - التوفيق بين أفلاطون وأرسطو.
- **أبو حامد الغزالي 1058 - 1111م** هو محمد بن محمد الغزالي، ألف الكثير من الكتب في العديد من المواضيع ومن مؤلفاته في علم السياسة: (المنقذ من الضلال/ التبر المسبوك/ سر العالمين).
- **ابن خلدون 1332 - 1406م** اكتسب ابن خلدون شهرته من كتابه الموسوعي (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) وتكمن أهميته في مقدمته التي اشتهرت بمقدمة ابن خلدون وجعلته أحد عظماء الفكر الاجتماعي، وتعكس موسوعية المؤلف ومواهبه المتشعبة وأسبقيته في وضع أسس الكثير من العلوم التي ظهرت كالتاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة..... ويقول:
 - إن الفرد عدواني بطبعه لذا وجب وجود الحاكم لكبح عدوانيته.
 - الدولة كيان متغير ومتطور ويحكمه خمس مراحل هي:
 1. قيام الدولة على أنقاض دولة سابقة.
 2. يعتمد الحاكم إلى التخلص ممن اشتركوا معه في تأسيس الدولة وينفرد بالحكم.
 3. مرحلة حياة الدعة والطمأنينة والراحة.
 4. مرحلة روح المسالمة والقناعة.
 5. مرحلة انقراض الدولة ونهايتها.

ولقد أعطى بن خلدون للعصبية (على أساس النسب والأصل) دوراً في تماسك الدولة.

سابعاً: نظرية الدولة في الإسلام

1. أسماء الدولة: الأمر لقوله (وأمرهم بينهم شورى)، السلطنة ثم المملكة إلى أن كانت الدولة.
2. أركان الدولة: شعب، إقليم (بحدوده يابسة بحر وطبقات جو)، سلطة (تشريعية، تنفيذية وقضائية) وسيادة (داخلياً وخارجياً).
3. دعائم الدولة: العدل، الشورى، المساواة والأخلاق.

ثامناً: تاريخ الدولة في الإسلام (مدد الحكم المختلفه):



الفصل الثاني⁷

الدولة، أنواعها والمؤسسات السياسية

المبحث الأول: الدولة ونشأتها

أولاً: نظريات نشأة الدولة

1. نظرية الحكم المقدس (النظرية الدينية): تقول هذه النظرية بأن الرب هو خالق الدولة وهو الذي يختار الحكام ليجسدوا إرادته على الأرض، ولقد قامت الديانة اليهودية وبداية الديانة المسيحية على هذا الأساس، واستغل الحكام المطلقون هذه النظرية للسيطرة التامة على شعوبهم فهذا؛

- الملك لويس الرابع عشر يقول أن سلطة الملوك مستمدة من الخالق وليس من الشعب والخالق وحدة الذي يستطيع محاسبته على استخدامها.
- وهذا الإمبراطور غليوم (إمبراطور ألمانيا) يقول في إحدى خطبه أنه "يستمد سلطته من الله وأنه مختار من الله ولذا فليس عليه أن يحفل بالرأي العام أو بمشيئة البرلمان".

خلاصة: من الظلم للدين أن توصف هذه النظرية به.

2. نظرية القوة: الدولة نشأت نتيجة لسيطرة القوى على الضعيف، على مستوى الأفراد والقبائل والدول.
3. نظرية التطور التاريخي: هي من أهم النظريات التي لاقت قبولاً من علماء السياسة عن تطور أصل الدولة التاريخي حيث أن هناك عوامل عديدة وتطورات اجتماعية على فترات طويلة من الزمن أدت إلى قيام الدولة.
4. نظرية العقد الاجتماعي: تركز على نقطتين: (1) الفطرة الأولى قبل قيام المجتمع السياسي (2) طبيعة العقد. ولقد اختلف مفكرو العقد الاجتماعي في هذه الأمور كما أوضحنا في جدول المقارنة السابق وهم: "توماس هوبرز – جان لوك – جان جاك رسو".

⁷ أصل هذا الفصل: أ.د سامي جمال الدين، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف بالإسكندرية 2005م، د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990-1991م، والدكتور كنعان نواف، النظام الدستوري والسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، مكتبة الجامعة – إثراء للنشر والتوزيع. والدكتور عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 1999م. حنان فالح حسن، مبادئ علم السياسة، الجامعة المستنصرية، 2017م، وهادي حميدي الشكر اوي، أصل نشأة الدولة وأساس سلطتها، جامعة بابل، والوجيز في القانون الدستوري/ للدكتور الأمين شريط، القانون الدستوري والنظم السياسية / للسعيد بوشعير، شرح في القانون الدستوري / فوزي الصديق، نقلاً عن: <http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net> ورياب جابر، موقع سنار تايمز، علم السياسة، <http://www.startimes.com>، د. سامي عباس، شبكة البصرة، باحث في الشؤون الدستورية وحقوق الإنسان، <http://www.albasrah.net>، بتصرف.

ثانياً: ماهية الدولة

- **الدولة:** هي مجموعة كبيرة نسبياً من البشر (الشعب) تقيم بشكل مستقر على مساحة معينة من الأرض (الوطن) وتخضع لسلطة أمرة (الحكومة).
- **عناصر الدولة:** (1) الشعب أو المواطنين (2) الجغرافيا أو الوطن (3) الحكومة أو السلطة السياسية.

وغياب أي عنصر من العناصر السابقة لا يستقيم معه إطلاق اسم دولة أو تكوينها، وقد يضاف بعض العناصر الأخرى مثل: اعتراف الدول بها أو قبولها في المنظمات الدولية وهذه العناصر إيجابية للدولة ولكنها ليست أساسية كالعناصر الثلاث السابقة فغياب تلك العناصر الإضافية لن تؤثر على الدولة (مثال: جنوب أفريقيا إبان التفرقة العنصرية وإسرائيل فبرغم عدم اعتراف كثير من الدول والمنظمات بهما إلا أنهما مارستا مكانتهما كدولتين).

- (1) **العنصر الأول: الشعب أو المواطنين:** لا يوجد حجم معين من البشر لتصبح دولة، لكن كلما زاد العدد كان ذلك مبعث قوة لها، وإن كان للعدد الكبير مزاياه إلا أن بعض دول العالم الثالث تتبرم من زيادة عدد سكانها.

التفريق بين مفهوم الأمة ومفهوم الشعب

- **الأمة:** عبارة عن مجموعة من البشر تربطهم عناصر واحدة كالعرق واللغة والدين والتاريخ المشترك والتشابه في العادات والتقاليد والأعراف (مثال إيطاليا – اليابان) أو تتوزع الأمة بين مجموعة من الدول (الأمة العربية).
- **الشعب:** هم مواطنو الدولة الواحدة بغض النظر عن اشتراكهم أو اختلافهم في عناصر التجانس السابق ذكرها (مثال: سويسرا حيث يتكون سكانها من ثلاث أمم الألمانية والفرنسية والإيطالية – كذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتكون من مجموعة ضخمة من الأعراق المختلفة).

(2) العنصر الثاني: الجغرافيا أو الوطن أو الإقليم

يجب أن تكون الحدود موضحة ومعروفة، ولتلك الحدود أهمية قانونية بالغة، وتلك الحدود قد تكون طبيعية كالجبال أو البحار أو الأنهار وقد توطن حدود اصطناعية عبارة عن معالم أو علامات تقيمها الدول المتجاورة.

ويتكون إقليم الدولة من اليابسة وما يمر فيها من أنهار وإذا كانت هناك حدود بحرية فللدولة 12 ميل بحري داخل البحر. وقد يكون إقليمها متصلاً أو منفصلاً بعوائق طبيعية كالمحيطات أو البحار أو الأنهار أو الجبال ولا شك أن وحدة إقليم الدولة يساعد على تقوية وحدتها الوطنية وترباط أبنائها وانصهارهم، **فالأجواء** المغطية لسطح الأرض الواقعة داخل حدودها جزء من سيادتها.

وكما زادت مساحة الإقليم كان أفضل للدولة حيث فرصة استيعاب أعداد كبيرة من السكان وزيادة توفر الثروات الطبيعية وجعل مهمة الأعداء صعبة في السيطرة

عليها، وخير مثال مساهمة الأرض الروسية الشاسعة في هزيمة أعداءها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية... والسبب نفسه جعل الولايات المتحدة تجد سهولة في السيطرة على دولة صغيرة المساحة كجزيرة جرينادا.

(3) العنصر الثالث: السلطة السياسية ذات السيادة

تعتبر أحد العناصر الأساسية لقيام الدولة وتتكون الحكومات من أجهزة أو مؤسسات أو هيئات مثل:

- الهيئة التشريعية
- والهيئة التنفيذية
- والهيئة القضائية.

وسياتي توضيحها.

المبحث الثاني: أنواع الدول ووظائفها

أولاً: أنواع الدول

أ- الدول البسيطة أو الموحدة: تمتاز بوحدة الدستور والقوانين في الدولة وحكومة مركزية واحدة، والعبرة هنا بالمركزية السياسية وليس المركزية الإدارية (فقد تكون الإدارة مركزية أو لا مركزية).

ب- الدول المركبة أو الاتحادية: وهي التي تتجزأ فيها السيادة الداخلية أو حتى الخارجية... وتأخذ هذه الدول أحد الأشكال التالية:-

1. الاتحاد الشخصي: وهو اتحاد بين دولتين (أو أكثر) مستقلتين وكاملتي السيادة في شؤونها الداخلية والخارجية حول اسم شخصية واحدة تقوم على رأس هذه الدول. وما عدا هذه الشخصية فهما دولتان مستقلتان تماماً حتى في حالة الحروب، فالحرب بين تلك الدول حرباً بين دولتين وليست حرباً أهلية (ليس لهذا النوع من الدول أمثلة في وقتنا الحاضر).

2. الاتحاد الكونفدرالي: هو اتحاد بين مجموعة من الدول بموجب معاهدة على إنشاء كيان مشترك ومستقل وهو اتحاد ليس قوياً في الغالب وسلطاته محدودة حيث لا يملك سلطة أمرة على الدول الأعضاء حيث أن قراراته تعتبر توصيات يمكن الأخذ بها أو تجاهلها.... حيث أن الدول كاملة السيادة داخلياً وخارجياً ودبلوماسية والحرب بين تلك الدول حرباً دولية وليست أهلية... وهذا الاتحاد أقوى من الاتحاد الشخصي لكنه أضعف من الاتحادات الأخرى كالاتحاد الفعلي أو الحقيقي والاتحاد الفدرالي.

3. الاتحاد الفعلي أو الحقيقي: وهو اتحاد حقيقي بين الدول حيث تتخلى عن سيادتها الخارجية لتكون في يد الاتحاد وتلتزم الدول الأعضاء بكل الاتفاقات الدولية الموقعة من قبل الاتحاد وتلتزم بإعلان الحرب مع أي دولة خارجية والحرب الداخلية حرباً أهلية ويترك هامش من الحرية للدول الأعضاء في ممارسة بعض الأمور الداخلية.

4. الاتحاد الفيدرالي: عبارة عن اتحاد أقام دولة واحدة بموجب دستور بعد موافقة مجموعة على قيامها والاندماج فيها والدستور يحدد علاقة الحكومة المركزية بالأقاليم أو الولايات ولتلك الدول شخصية دولية واحدة وجيش واحد وجنسية واحدة وتمثيل دبلوماسي واحد وعلم ونشيد وطني واحد، وهناك هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية اتحادية وأخرى على مستوى الحكومات المحلية ولكل مقاطعة أو ولاية حكومة محلية ودستور خاص ولها التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والتجارة المحلية وتنظيم البوليس المحلي (أمثلة: الولايات المتحدة الأمريكية والهند وسويسرا وأستراليا).

ثانياً: وظائف الدولة (وظيفة حكومتها أو السلطة السياسية)

تختلف وظيفة الدولة تبعاً للعقيدة السياسية لهذه الدولة وعقيدة مفكرها فمثلاً وظيفة الدولة تختلف بين كل من الفكر الماركسي والفكر الفردي كما يلي:

(4) النظرية الفردية ووظيفة الدولة

للدولة دور محدود يجب أن لا تتعداه مثل:

- توفير الحماية من العدوان الخارجي وذلك ببناء جيش قوي.
- توفير حماية أمن الأفراد في الداخل.
- حماية الملكية الخاصة.
- إقامة المشاريع التي لا يستطيع الإنسان بمفرده القيام بها.

و يؤخذ على هذه النظرية أنها كبلت الدولة وأظهرت استغلال الإنسان لأخيه الإنسان خلال الثورة الصناعية، مما حدا بالدول تغيير تلك النظرية وأصبح تدخلها أكبر بكثير مما نادى به النظرية الفردية.

(5) النظرية الاشتراكية ووظيفة الدولة

عكس دور الدولة في النظرية الفردية، لذا تنادى بتدخل واسع للدولة حتى تتمكن من تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تملك الدولة لأدوات الإنتاج ورأس المال بدلاً من الملكية الخاصة ولقد أدى نجاح الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917م إلى قيام الدول الرأسمالية بتحسين مواطن الضعف والقصور في أنظمتها وسن القوانين لتحسين حال العمال والعمل على رفع مستوى معيشتهم عن طريق رفع الأجور.

المبحث الثالث: أنواع الحكومة وهيئاتها

أولاً: أنواع الحكومات

التقسيمات وفقاً للمفهوم القديم

- الحكومة الملكية وهي التي تنحصر فيها السلطة في يد فرد واحد.
- الحكومة الأرستقراطية وهي حكومة الأقلية الغنية.
- الحكومة الديمقراطية وهي حكم الأغلبية.

التقسيمات وفقاً للمفهوم الحديث

أ- الحكومة البرلمانية أهم خصائصها:

- تتداخل فيها السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث لا يوجد فصل تام بينهما برغم احتفاظ كل منهما بوظائفها حسب ما يحدده الدستور.
- السلطة التنفيذية تتكون من جزئين هما رئيس الدولة ورئيس الحكومة.
- نتائج الانتخابات التشريعية هي التي تحدد من سيكون رئيس الحكومة (رئيس الحزب الفائز) وعندما لا يتمتع أي حزب بالأغلبية المطلقة يقوم رئيس الدولة باختيار من يشاء لرئاسة الحكومة.
- رئيس الدولة لا يمارس سلطة فعلية.
- تعين الوزراء مسؤولية رئيس الحكومة.
- يستطيع البرلمان إسقاط الحكومة بحجب الثقة عنها.

ب- الحكومة الرئاسية أهم خصائصها:

- الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- السلطة التنفيذية غير مقسمة فرئاسة الدولة ورئاسة الحكومة بيد شخص واحد.
- توجد انتخابات تشريعية وأخرى لرئيس السلطة التنفيذية.
- لا يملك الرئيس سلطة حل البرلمان والبرلمان لا يملك سلطة حجب الثقة عن الحكومة.
- حق ترشيح وعزل الوزراء بيد رئيس الدولة.
- لا يستطيع الوزير الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان.

ج- حكومة الجمعية الوطنية (أمثلة تلك الحكومة متوفرة في الدول الشيوعية بشكل أكثر)

هي عبارة عن جمعية أو مجلس منتخب من قبل الشعب، وينتخب هذا المجلس من بين أعضائه لجنة تسند إليها الأمور التنفيذية.. وأهم خصائص تلك الحكومة:

- تقوم بممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية مجتمعين ومندمجين.
- بإمكان المجلس حل هذه اللجنة وانتخاب أخرى.

- يتم اختيار رئيس اللجنة من قبل المجلس وله حق محاسبته وعزله.
- المجلس هو المسؤول عن حل نفسه وتحديد وقت انعقاده.

ثانياً: الهيئات الحكومية

توجد في كل دولة بغض النظر عن كونها ديمقراطية أو غير ديمقراطية نفس الهيئات (تشريعية – تنفيذية – قضائية) لكن الفارق الكبير يكمن في الكيفية التي يتم من خلالها تجسيد هذه المهام وعلى ضوء هذه الكيفية يتم الحكم على الحكومة إذا كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية (مثال: فإذا كان القيام بهذه الوظائف عن طريق مؤسسات مستقلة عن بعضها البعض ومحدد صلاحيات واختصاصات كل منه دستوريا ويديرها الشعب عبر ممثلين منتخبين في انتخابات حرة مباشرة وخاصة أعضاء السلطة التشريعية أو البرلمان فهنا نقول أن الحكومة ديموقراطية.... والعكس صحيح).

ومعيار الفصل بين السلطات معيار نسبي حيث لا يوجد فصل مطلق بين هذه السلطات حيث أن التعاون والتناغم بين تلك السلطات هو الذي يؤدي إلى النجاح.

ومن قديم الزمان نادى المفكرون بضرورة الفصل بين السلطات فهذا أرسطو الذى عاش في القرن الرابع قبل الميلاد نادى بالفصل وإن لم يستخدم نفس مسميات اليوم... إلى أن أتى القرن 18 حيث شهد نقطة كبيرة على يد المفكر الفرنسي (شارلز دي مونتسكيو 1689-1755م) فى كتابه (روح القوانين 1748م) والذي تحدث فيه عن أهمية الفصل بين السلطات واتسمت مناقشته لهذا الموضوع بالعمق والدقة والوضوح والتفصيل ما لم يسبقه إليه أحد... ولقد قال أن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إذا كانت في يد شخص واحد فإنها ستؤدي إلى سن قوانين يقوم بتنفيذها نفس الشخص مما يؤدي إلى التعسف ومن ثم الديكتاتورية.

1- **(السلطة) الهيئة التشريعية:** يقوم بوظيفة التشريع في الحكومات الديموقراطية برلمان منتخب انتخاباً حراً مباشراً، وتختلف تركيبة البرلمان من دولة لأخرى فقد يكون مكون من مجلس أو من مجلسين وتختلف مسمياته من دوله لأخرى ففي الولايات المتحدة الأمريكية يسمى (الكونجرس) وفي فرنسا يسمى (الجمعية الوطنية) وبرغم اختلاف المسميات فالجوهر واحد، والوظيفة الأساسية للبرلمان هي:-

- سن التشريعات وتعديل القوانين وإلغاء القوانين التي ليس لها حاجة وإضافة ما ترى إضافته منها.
- حق المصادقة على المعاهدات الدولية.
- حق الموافقة على قرارات الحرب والسلم.
- الموافقة على الميزانية العامة للدولة وتحديد النفقات العامة بها وتحديد النظم الضريبية والإشراف على كل ما له علاقة بموارد الدولة ونفقاتها.

- مراقبة أداء المسؤولين في الحكومة ولها حق مساءلتهم واستجوابهم والتحقيق معهم عندما يقتضى الأمر (والمساءلة تعنى حاجة البرلمان أو أحد أعضائه معرفة أمر ما أو شرح تصرف ما لأحد المسؤولين أو الوزراء.... والاستجواب درجة متقدمة على السؤال وتتضمن نقد للوزراء أو لوم على سياسة أو تصرف ما ويتم بشكل مناقشة عامة وينتهى الاستجواب باتخاذ البرلمان لقرار... وقد يصل الحد إلى طرح الثقة في الوزارة أو حجبها.... وقد يعتمد البرلمان إلى تشكيل لجنة تحقيق بشأن قضية معينة)

2- (السلطة) **الهيئة التنفيذية:** تتمثل السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس الحكومة وأعضاء وزارته إلى أصغر موظف تنفيذي في الدولة.

ففي الحكومة الرئاسية يعتبر رئيس الدولة هو الشخصية الأولى نظرياً وعملياً، وفي الحكومة البرلمانية يعتبر رئيس الدولة هو الشخصية الأولى اسمياً أو بروتوكولياً فقط، بينما يعتبر رئيس الحكومة صاحب السلطة الفعلية في الدولة (مثال على الحكومة البرلمانية: الملكة في بريطانيا هي رئيسة الدولة اسمياً وذات سلطات محدودة أما السلطة الفعلية بيد رئيس الحكومة "رئيس الوزراء")

دور السلطة التنفيذية يتجاوز وظيفة تنفيذ القرارات إلى ما هو أهم بكثير من الناحية العملية إلى كل ما له علاقة بشؤون الدولة:-

- داخليا(وزارة الداخلية توفر الاستقرار والأمن، ووزارة الدفاع مهمتها الدفاع عن حدود الدولة، ووزارة المالية لتنظم الأمور المالية في الدولة من إيرادات ومصروفات، ووزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة الشباب ووزارة الصناعة ووزارة التجارة ووزارة المواصلات... إلى آخر الوزارات المتخصصة كل حسب تخصصه).
- وخارجيا (وزارة الخارجية التي تقوم بكل ما له علاقة بالشؤون الخارجية بدءا بتعيين الدبلوماسيين وعقد الاتفاقات ومتابعة أنشطة السفارات والبعثات الدبلوماسية.... الخ)

3- (السلطة) **الهيئة القضائية:** تعتبر احد الهيئات الأساسية الثلاث، وأهم ما تحتاج إليه هذه السلطة في أداء مهمتها هو الاستقلالية التامة عن السلطة التنفيذية وعدم التبعية لها مثلها مثل السلطة التشريعية، وأهم وظائف السلطة القضائية:-

- تفسير القانون وتطبيقه والتأكد من دستورية القوانين والقرارات حتى ولو كان مصدرها رئيس الدولة.
- الفصل في المنازعات التي تحدث بين أفراد المجتمع حسب القوانين والأنظمة فإن لم توجد يلجأ القاضي إلى الاجتهاد والقياس والاسترشاد بالأحكام السابقة في القضايا المشابهة.

■ حماية حريات الأفراد وحقوقهم من سطوة الدولة وفقاً للدساتير والقضاء مسؤول عن إنصاف أصحاب التظلمات ووضع حد للتجاوزات من الإدارة التنفيذية (الحكومة).

ولأهمية دور القضاء يشترط في القاضي (العدل والنزاهة والموضوعية والمعرفة الشاملة والعميقة بأدق تفاصيل القانون)، ويجب أن يكون القاضي مستقلاً ومحايلاً بعيداً عن الاعتبارات السياسية والولاءات الحزبية.... كذلك هناك بعض الإجراءات التي تجعل القاضي يؤدي عمله في جو من الطمأنينة والاستقرار مثل بقاءه في وظيفته مدة طويلة وجعل إجراءات فصله من الصعوبة بحيث لا تتم إلا في حالة ثبوت ارتكابه مخالفات دستورية خطيرة.

الدستور: هو الوثيقة الرسمية المتضمنة للقانون الأساسي للدولة والمحددة لشكلها وطبيعة نظام الحكم فيها وكيفية توزيع السلطات وعلاقة كل منها بالأخرى وعلاقة الحكومة بالمواطن وقد يكون الدستور مكتوباً أو مدوناً وهو حال غالبية الدول وقد يكون غير مدون (نادر الوجود).

وصياغة الدستور تتلزم مع قيام الدولة أو قيام نظام حكم جديد بها وبعد مرور وقت طويل قد تقتضي الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات على بعض فقراته عن طريق السلطة التشريعية... وتكمن صعوبة أو سهولة إجراء تلك التعديلات كما يرد في الدستور الذي قد يرد فيه نص يحظر التعديل إلا بعد مرور فترة زمنية معينة أو حظر تعديل بعض النصوص فيه كعدم تغيير النص الخاص بشكل الحكومة.

■ في الماضي عندما كان الوعي لدى الجماهير محدوداً كانت الدساتير تصدر كمنحة من الحاكم لذا كان الدستور يعكس مصلحة الحاكم وينكمش فيه هامش حريات وحقوق المواطن.

■ مع تزايد الوعي صارت الدساتير تأتي بضغط جماهيري مما جعلها متوازنة بين حقوق الحاكم والمحكوم.

■ في الدول الديمقراطية توكل مهمة إعداد الدستور إلى لجنة منتخبة أو قد تعده الهيئة التنفيذية ومن ثم يتم طرحه إلى استفتاء شعبي.

وأهمية الدستور تكمن في تقييد تصرفات الحكومة والحاكم، مثلاً إذا حظر الدستور بقاء الحاكم أكثر من فترتين رئاسيتين فلا يمكن التجديد له لفترة ثالثة.

الفصل الثالث⁸

السياسة الخارجية الأمريكية والعرب

أولاً: السياسة الخارجية

تقوم السياسة الخارجية على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة، وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح.

إن تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمرٌ في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً وكذلك من حيث المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد في الصعوبة هو حجم تأثيرها وفعاليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية.

وللوصول إلى تصور شامل بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، لابد لنا من التطرق للمسار التاريخي والعوامل المتعددة التي رافقت نشوء الولايات المتحدة قبل أن نبدأ برصد أهم السلوكيات التي نستطيع من خلالها رسم نقاط أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية.

لمحة تاريخية

في عام 1775 كانت الولايات المتحدة راضخةً تحت الاستعمار البريطاني ذو الطابع الاستبدادي الملكي، وهو ما دفع تلك الولايات للانتفاض والثورة ضد هذا الاستعمار، حتى أعلنت استقلالها في الرابع من تموز 1776 بقيادة جورج واشنطن.

بعد ثمان سنوات، وبمساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا، هُزمت القوات البريطانية وتم إبرام معاهدة اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الولايات الشمالية عام 1783، وتم وضع أول دستور أمريكي في عام 1787، الذي أصبح نافذاً عام 1789 وعُيِّن جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة.

بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية واعتراف القوى الكبرى بها، تبنت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين مجموعة من التوجهات العامة عبر عدة مراحل

⁸ أصل هذا الفصل: <http://political-encyclopedia.org/2016/06/02>، محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1. دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002. وجوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الطبعة الأولى. الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997. ود. خالد المصري، محاضرات في السياسة الخارجية، الأكاديمية السورية الدولية. ومصطفى صايح، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 – 2008، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. جامعة الجزائر 2007، 2006. علاء بيومي، كاتب وباحث سياسي، www.diwanalarab.com/spip.php?article147، آراء - آراء حول الخليج، <http://araa.sa>، محمد علاء، كاتب وصحافي مصري، عمل لفترة في جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة، و <https://raseef22.com>، <http://alwaght.com/ar>، بتصرف.

واكبت تطورها، و كانت لكل مرحلة من هذه المراحل ميزتها وأثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية. وللتبسيط والإيجاز سنقسم المراحل إلى أربع مراحل وهي:

1. **مرحلة العزلة:** اتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالانعزالية في الفترة الممتدة من الاستقلال حتى قيام الحرب العالمية الأولى. وتم التركيز على بناء دولة قوية، واعتقد الساسة الأمريكيون أنّ هذا لا يتم إلا عبر البناء الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي الموجه نحو الداخل، والنأي بالنفس عن كل الملفات والمشاكل الخارجية.

وهذا ما يفسر عزوف الولايات المتحدة عن الارتباط السياسي بالدول الأوروبية، التي تشهد نزاعات ومشكلات فيما بينها في تلك الحقبة خوفاً من انتقال آثارها إلى الداخل الأمريكي.

وتكرّست الانعزالية بشكل أكبر مع وصول الرئيس الثاني للولايات المتحدة **جيمس مونرو** صاحب شعار "أمريكا للأمريكيين". في هذه الفترة تم بناء استقرار داخلي وقاعدة اقتصادية لا بأس بها، والتي ستشكل أحد المرتكزات الأساسية للتوجه نحو الانفتاح على العالم الخارجي.

2. **مرحلة الخروج من العزلة:** نظرت الولايات المتحدة في بادئ الأمر إلى الحرب العالمية الأولى على أنها حرباً أوروبية لا شأن ولا مصلحة لها فيها، وهذا ما كفل لها ميزة التعامل مع كل الأطراف وخصوصاً من الناحية الاقتصادية التي كونت قاعدة أمريكية ثابتة إلى جانب الاستقرار الداخلي مقابل هشاشة القاعدة الاقتصادية الأوروبية، وهذا بالضبط ما كون حافزاً عند الساسة الأمريكيين للتوجه نحو الانفتاح للخارج ما بين الحربين.

وفي عام 1916 اقترح الرئيس **ويلسون** آنذاك وساطة أمريكية لحل الخلافات الأوروبية تحت شعار **سلام بدون نصر**، واعتُبر هذا أول مؤشر على نية الولايات المتحدة بالانفتاح على الخارج، وفعلاً دخلت الولايات المتحدة الحرب في 1917 إلى جانب دول الوفاق، حيث شكل هذا التغير في السياسة الأمريكية سبباً رئيسياً لهزيمة دول المحور وبروز الدور الأمريكي على الساحة الخارجية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز نجم الولايات المتحدة، أعلن الرئيس **ويلسن** المبادئ الأربعة عشر الشهيرة، التي تناولت مواضيع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وحرية التجارة وفكرة إنشاء تنظيم دولي. وعلى هذا النحو خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بذكاء من عزلتها التي استمرت منذ استقلالها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، محققة حجماً سياسياً من خلال دورها في إنهاء الحرب وحجماً اقتصادياً من خلال التقليل من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم بعد الحرب.

3. **مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية:** على غرار السلوك الذي اتبعته الولايات المتحدة فترة الحرب العالمية الأولى، فإنها نأت بنفسها إلى حد كبير في خضم

الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشكل مباشر ولم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة "بيرل هاربر" التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة.

وكما هو الحال في المرة الأولى، فإن الولايات المتحدة خرجت بوزن دولي واقتصادي هام جعل منها دولة متأهلة لتوسيع سياستها الخارجية والانتقال من العزلة إلى الانفتاح، لكن وبذات الوقت برز نجم الاتحاد السوفيتي كقاعدة للاشتراكية العالمية مقابل القاعدة الرأسمالية الأمريكية، ما شكل بنية جديدة للنظام الدولي الذي انتقل من التعددية القطبية إلى القطبية الثنائية.

تسببت المصالح المتضاربة وبروز الدولتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، بنشوء ما اصطلح عليه بمرحلة الحرب الباردة التي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، في تلك الفترة انفتحت الولايات المتحدة على العالم بشكل كبير، حيث رافق هذا الانفتاح وجود مجموعة من المصالح المتنوعة للسياسة الخارجية الأمريكية على رأسها احتواء المد الشيوعي والسعي للهيمنة العالمية.

لقد تجلت سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى الهيمنة العالمية بشكل واضح مع وصول الرئيس هاري ترومان إلى السلطة من خلال التغييرات التي اتخذها في السياسة الخارجية الأمريكية التي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في العالم، وهو التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية التي عرفت بمبدأ ترومان والتي بدأت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان عام 1947.

فيما بعد نتج ما اصطلح عليه بسياسة الاحتواء التي سعت للوقوف في وجه المد الشيوعي، وقد تجلت بشكل واضح من خلال خطة مارشال لإعادة بناء القارة الأوربية والمساعدة في إعمار ما دمرته الحرب والتي توجهت بحقيقتها إلى فرض النفوذ الأمريكي على أوروبا الغربية وجعلها مناطق نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الفترة الممتدة بين 1963-1969 انقسمت السياسة الأمريكية نتيجة حرب فيتنام إلى تيارين أطلق عليهم؛ الصقور والحمام، حيث يدعو تيار الصقور إلى مواصلة التدخل الأمريكي في الشأن الدولي واحتواء المد الشيوعي، في حين يدعو تيار الحمام إلى السلام وإيجاد صيغ من التوافق بين العملاقين.

مع وصول ريتشارد نيكسون بدأت سياسة تخفيض التسليح من قبل الطرفين لإظهار حسن النية التي ما لبثت أن انهارت مع التدخل السوفيتي في أفغانستان.

ومع وصول الديمقراطي جيمي كارتر إلى السلطة انتهجت السياسة الأمريكية فكرة الترغيب والترهيب من خلال الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان من

ناحية، والتهديد بعدم قبول المساس بأيّ من المصالح الأمريكية في العالم من ناحية أخرى، وهنا ظهر ما عُرف بمبدأ كارتير الذي جاء فيه: "تُعْتَبَر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفيتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية ..."

في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغن، بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية و نشر مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، يقول ريغن: "أريد إعادة الاعتبار لأمريكا بعدما أنتقص منها جيمي كارتير".

4. مرحلة الهيمنة على العالم وأحداث الحادي عشر من سبتمبر: مع انهيار المعسكر الشرقي تم فتح مرحلة جديدة من الاستراتيجية الأمريكية بإعلان الرئيس جورج بوش الأب عن قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب ويسعى للعدالة والمزيد من الأمن، ويتيح للأمم العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه أن تزدهر وتعيش معاً بانسجام، وتكرس هذا أكثر مع قدوم كلينتون، الذي بنا سياسته فيما يُعرف باستراتيجية "الالتزام والتوسع" على أعمدة ثلاث هي (1) الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم، (2) وتحقيق الرخاء الاقتصادي (3) وتعزيز وترويج ديمقراطيات السوق الحرة في العالم.

وفي عام 2001 شكّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدوليّة، إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة بيرل هاربر، ونتيجةً لذلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ما وصفته بالإرهاب العالمي وعلى كل من له صلة أو علاقة به أو بأفكاره.

وعلى هذا قامت السياسة الخارجية الأمريكية زمن بوش الابن على أربعة مبادئ رئيسية هي:

- ١- استثنائية القوة العسكرية الأمريكية
- ٢- الحرب الاستباقية
- ٣- نشر الأفكار الديمقراطية
- ٤- استخدام القوة، وذلك لمجابهة أربعة أخطار تمثلت؛ (1) بالإرهاب العالمي (2) والدول المارقة (3) والدول الفاشلة (4) وأسلحة الدمار الشامل.

عند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية نراها إتصفت بالبرجماتية، واهتمت أنّ يكون ذلك في إطار خدمة المصالح والمتطلبات الداخلية، وتجلّى هذا بشكل أكبر عند الساسة الديمقراطيين (كبيّل كلينتون و باراك أوباما) فعامل شخصية الرئيس ذو دور هام في التأثير على السياسة الخارجية.

وبالنظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الأخيرة يظهر صراع لم يحسم بعد بين أزواج ثلاثة من الأفكار والمبادئ الكبرى المتناقضة وهي:

- فكرة العزلة في مقابل التدخل،
- وفكرة العمل الفردي في مقابل العمل الجماعي،
- وفكرة الأخلاقية في مقابل الواقعية.

وفي المقابل يهتم الواقعيون بتحقيق مصالح الولايات المتحدة بشكل أساسي من خلال النظر إلى العالم وإلى الساحة الدولية من خلال منظور صراع القوى لا صراع المبادئ، ويرفض هؤلاء الإفراط في الحديث عن الأهداف الفكرية والمثالية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. وهم أكثر تأثراً على السياسة الخارجية الأمريكية تاريخاً، كما أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تعاني من تناقضات أخلاقية كبيرة وعديدة وعلى رأسها موقف أمريكا المنحاز من قضية الشرق الأوسط.

ثانياً: من مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية

- مبدأ مونرو 1823 م: ينص على تطبيق سياسة شبه انعزالية في الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية، وظل هذا المبدأ سائداً في محدودية الدور الأمريكي في السياسة الدولية حتى الحرب العالمية الثانية في القرن الحالي حين خرجت أمريكا إلى العالم كقوة دنيوية عظمى.

منذ أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وقررت الدخول في المعترك السياسي والعسكري الدولي، إصدار الرؤساء الأمريكيون سلسلة من المبادئ التي ترسم تعامل الولايات المتحدة مع العالم الخارجي وتحمي مصالحها واختلف مضمون هذه المبادئ وتضمنت ما بين المثالية السياسية والبرجماتية لحماية الأمن القومي الأمريكي الذي تمدد خارج حدود الولايات المتحدة بعد أن أصبحت قوى عظمى، وفيما يلي أهم هذه المبادئ:

- مبدأ ويلسون 8 كانون الثاني (يناير) 1918م: ركز فيه على السلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى وإنشاء الأمم المتحدة.

- مبدأ ترومان 12 مارس 1947 م: الدفاع عن اليونان وتركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط في وجه الأطماع السوفيتية، ودعم الحكومات المعارضة للأيديولوجيات السوفيتية الواقعة في هذه المنطقة، والهدف من هذا المبدأ هو خلق القوة السوفيتية ومنعها من التسرب إلى المناطق ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي البارز بالنسبة للأمن الغربي.

- مبدأ أيزنهاور 5 كانون الثاني (يناير) 1957م: أهمية سد الفراغ السياسي الذي نتج في المنطقة العربية بعد انسحاب بريطانيا وفرنسا منها، وطالب الكونجرس

بتفويض الإدارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية للدول التي تحتاجها للدفاع عن أمنها ضد الأخطار الشيوعية، مع عدم المواجهة المباشرة مع السوفييت، وعبر دعم تلك الدول اقتصادياً حتى لا تؤدي الأوضاع الاقتصادية السيئة إلى تنامي الأفكار الشيوعية.

- **مبدأ نيكسون 1969م:** وينص على أن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع بلدان العالم الثالث على تحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها، وأن يقتصر دور أمريكا على تقديم المشورة وتزويد تلك الدول بالخبرة والمساعدة
- **مبدأ كارتر 23 يناير 1980م:** أعلنه وأكد فيه تصميم الولايات المتحدة على مقاومة أي خطر يهدد الخليج ؛ بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وكانت جذور هذا المبدأ هي فكرة إنشاء قوات التدخل السريع للتدخل في المنطقة وحث حلفائها للمشاركة في هذه القوة، وقد أنشئت قيادة عسكرية مستقلة لهذه القوة عرفت (بالسنتكوم).

وجاء مبدأ كارتر بعد سقوط شاه إيران، في الأول من شباط (فبراير) 1979م، ومن ثم سقوط مبدأ نيكسون. فتغيّر ميزان القوى، مع عدم وجود بديل في إيران، كل ذلك دفع القادة الأمريكيين إلى ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة في الخليج العربي، لحماية المصالح الأمريكية.

- **مبدأ ريغن 1 شباط (فبراير) 1985م:** قال: نحن لا نملك أن نتقمّص ثوب البراءة في الخارج وسط عالم غير بريء. كما لا نستطيع البقاء سلبيين والحرية مطوّقة. فبدون موارد، لا يمكن للدبلوماسية أن تتجح. وهي برامج المساعدة الأمنية التي أعددناها لتهدف إلى تمكين حكومات صديقة من الدفاع عن نفسها، وتمنحها الثقة في العمل من أجل السلام. إن من واجبنا أن نقف إلى جانب حلفائنا من أنصار الديمقراطية. وعلينا ألا نفقد الثقة بأولئك الذين يعرّضون حياتهم للخطر في كل قارة من قارات العالم، من أفغانستان إلى نيكاراغوا لتحدي شتى أشكال العدوان المدعوم من الاتحاد السوفيتي، في سبيل حقوق هي ملك لنا منذ أن ولدنا.
- **مبدأ كلينتون 1994م:** (الرئيس الأمريكي الأول الذي جاء بعد الحرب الباردة وسياسة الاحتواء)

جوهر مبدأ كلينتون هو الاحتفاظ بالهيمنة العالمية، ورفع شأن الأسواق الحرة وهدم جدران التعرّفة وفتح الأبواب أمام المشاريع الأمريكية والخبرة والمال الأمريكيين، بناء على استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة على ثلاث ركائز هي:

1. المحافظة على السيطرة العسكرية العالمية.
2. تحقيق ازدهار اقتصادي متواصل.
3. تعزيز ديمقراطية السوق الحرة في الخارج.

ثالثاً: علاقة الرؤساء الأمريكيين بالعالم العربي: من إيزنهاور إلى ترامب

- دوايت أيزنهاور (1953-1961): تولى السلطة بعد عام من ثورة يوليو 1952، وما أعقبها من سلسلة ثورات وموجات استقلال بالمنطقة. فحاول أيزنهاور مع بداية ولايته توطيد العلاقات مع جمال عبد الناصر لما يمتلكه من شعبية جارفة، إلا أنه وجد ناصر مائلاً شرقاً، لا سيما بعد تخلي أمريكا عن تمويل بناء السد العالي وتسلسل الأحداث وصولاً لتأميم القناة، وما تبعها من عدوان ثلاثي، رفضت أمريكا دعمه، بل إن تدخلها حسم المعركة.

ويقول أيزنهاور في مذكراته: "هناك مشكلة أساسية هي نمو طموح عبدالناصر والإحساس بالقوة الذي اكتسبه من ارتباطه بالسوفييات واعتقاده أنه يستطيع البزوغ قائداً حقيقياً للعالم العربي. ولدحر أي حركة في هذا الاتجاه نريد تقصي إمكانية إقامة الملك سعود كـثقل موازٍ. إن السعودية تضم الأماكن المقدسة، والسعوديون أشد العرب تديناً، ومن ثم فإن الملك يمكن تنصيبه زعيماً روحياً، وبإنجاز ذلك نستطيع المطالبة بحقه في القيادة".

- جون كينيدي (1961-1963): رغم أن الفترة التي مكثها بسدة الحكم كانت قصيرة قبل اغتياله، إلا أنها ذخرت بالأحداث الهامة في العلاقات العربية الأمريكية. ولعل أبرز المحطات دعم كينيدي للقضية الفلسطينية، والتي يُقال إنها كانت سبباً من أسباب اغتياله، مع عدة مواقف أخرى في كوبا وغيرها لم تلق استحسان إسرائيل ولا المخابرات الأمريكية.

- ليندون جونسون (1963-1969): استهل حكمه بطمأنئة إسرائيل، والالتزام بدعمها وحمايتها، وقبل انتهاء ولايته احتلت إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية.

- ريتشارد نيكسون (1969-1974): نيكسون لم يكمل ولايته الثانية، وعزل عقب فضيحة "ووترغيت"⁹. وبرغم أن العرب استبشروا خيراً بتوليهِ المنصب، واستمر الدعم الأمريكي لإسرائيل. وخلال حرب أكتوبر 1973، لم تتمكن إسرائيل من النجاة إلا بالجسر الجوي الذي اتصل من واشنطن إلى سيناء لدعم جيشها.

- جيرالد فورد (1974-1977): أكمل فورد مدة حكم نيكسون، وكان لقصر المدة والقضايا الشائكة التي ضربت الإدارة الأمريكية، دور في جعله أقل الرؤساء الفاعلين في العالم العربي، إذ كان يعمل على لملمة الجراح المتتاثرة بين فيتنام والبيت الأبيض، عقب الفضيحة التي أطاحت سلفه.

وكان لوزير الخارجية هنري كيسينجر الدور الأبرز بمسرح عمليات الشرق الأوسط، إذ تمكن من الوصول إلى اتفاق سيناء 1975، وخرجت مصر بأكبر

⁹ عام 1972: لاحظ أحد حراس مبنى وترجيت وجود شريط لاصق يغطي أقفال عدة أبواب في المبنى ويقوم بإزالته، لتتم إعادة وضعه على الأقفال من جديد. قام الحارس باستدعاء الشرطة بعد أن ساوره الشك حول الشريط اللاصق. واقتحمت الشرطة المكان لتلقي القبض على خمسة أشخاص يقومون بزرع أجهزة تنصت على المكالمات الهاتفية للجنة القومية للحزب الديمقراطي.

المكاسب، وخرجت إسرائيل بأقل الخسائر، إذ حافظت على وجودها في الضفة والجولان.

- **جيمي كارتر (1977-1981):** كان لكارتر تأثير كبير دولياً، إلا أن المشاكل الداخلية جعلته يفشل في الاحتفاظ بمقعده الذي خسره بعد 4 سنوات. ويمكن وصف كارتر بـ"مهندس" اتفاقية كامب ديفيد التي جمعت أنور السادات ومناحم بيجن، في أول اتفاقية سلام عربية إسرائيلية منذ نشأة الدولة الصهيونية 1948، وكانت سبباً في قطيعة لسنوات بين مصر والعديد من البلدان العربية، إلا أن مصر استعادت بمقتضاها السيادة الكاملة على أراضيها.

- **رونالد ريغن (1981-1989):** شهدت فترة ولايته هدوءاً نسبياً في العلاقات الأميركية العربية، إذ ركز على حسم المعركة المحتدمة مع الاتحاد السوفياتي، ورغم ذلك فهناك نقاط مهمة علينا التوقف عندها، ومنها ما سمي بفضيحة "إيران غيت"¹⁰ التي كشفت عن مد نظام ريغن لإيران بالسلاح رغم الحظر خلال حربها مع العراق، التي كانت مؤازرة من أمريكا أيضاً، **والهدف التخلص من الدولتين وإنهاكهما.** وتم في عهده اجتياح إسرائيل للبنان.

- **جورج بوش الأب (1989-1993):** هي إحدى أكثر الفترات ازدهاراً في العلاقات العربية الأمريكية، إذ شهدت حدثين مهمين في المنطقة العربية أولهما كان خلال حرب الخليج عام 1991، عندما قادت الولايات المتحدة جيوش حوالى 27 دولة لتحرير الكويت، بعد غزو العراق لها. والثاني عقد مؤتمر دولي لبحث الصراع في الشرق الأوسط، في مدريد عام 1991، بحضور وفود ممثلة لجميع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، وكان أول لقاء في التاريخ يضم أطراف الصراع إلى طاولة واحدة.

- **بيل كلينتون (1993-2001):** أكثر رؤساء الولايات المتحدة حفاظاً على شعبيته بعد مغادرته للبيت الأبيض، وتعد فترة ولايته أكثر الولايات التي عرفت تحريكاً للقضية الفلسطينية، إذ عرفت سلسلة من المفاوضات والاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

خلال تلك الفترة وقعت منظمة التحرير وإسرائيل اتفاقية أوسلو التي حصلت المنظمة بمقتضاها على حكم ذاتي في الضفة وغزة، وأسفرت عن تكوين سلطة وطنية. ثم تلتها اتفاقية واي ريفر وشرم الشيخ. وقبل مغادرته البيت الأبيض بأيام، قدم اقتراحات لتسوية القضية الفلسطينية على أساس إعطاء **السيادة للفلسطينيين على القدس مقابل التنازل عن حق العودة للاجئين.**

¹⁰ قضية إيران كونترا (بالإنجليزية: Iran-Contra affair) التي عقدت بموجبها إدارة الرئيس الأمريكي ريغان اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسلحة بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها أثناء حربها مع العراق، حيث كان الاتفاق يقضي ببيع إيران عن طريق الملياردير السعودي عدنان خاشقجي ما يقارب 3,000 صاروخ "تاو" مضادة للدروع وصواريخ هوك أرض جو مضادة للطائرات مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكان المحتجزين في لبنان. وقد عقد جورج بوش الأب عندما كان نائباً للرئيس رونالد ريغان في ذلك الوقت، هذا الاتفاق عند اجتماعه برئيس الوزراء الإيراني أبو الحسن بني صدر في باريس، اللقاء الذي حضره أيضاً المندوب عن المخابرات الإسرائيلية الخارجية "الموساد" "أري بن ميناش"، الذي كان له دور رئيسي في نقل تلك الأسلحة من إسرائيل إلى إيران.

- جورج بوش الابن (2001-2009): تعد فترته من أصعب الفترات التي عرفتھا العلاقات العربية الأمريكية، وشهدت منحنيات عديدة. بدأت ولاية بوش بضربة موجعة في 11 سبتمبر، أمضى بعدها سنوات حكمه في رحلة "مكافحة الإرهاب" التي أثرت سلباً على صورة المسلمين.

خلال تلك الفترة اجتاحت العراق، وترافق ذلك مع أحداث ستظل وصمة عار في التاريخ الأمريكي الحديث، وتجلت في فضائح المعتقلات وعلى رأسها فضائح أبو غريب وغوانتانامو.

وفي عهده أيضاً تم رسم سيناريو **تفتيت الوطن العربي** المسمى بـ"الشرق الأوسط الجديد".

- باراك أوباما (2009-2017): بدأ ولايته بمداخلة مشاعر العرب والمسلمين، عندما ألقى خطابه الشهير للعالم الإسلامي من تحت قبة جامعة القاهرة، والذي أرسل خلاله سلسلة من الوعود لم يعرف أي منها التحقيق.

أوباما كان واضحاً من اللحظة الأولى باعتماده سياسة مغايرة لبوش، بعدم إقحام الجيش في معارك تكلف الكثير، والاكتفاء بالدعم اللوجيستي وتدريب المقاتلين، ما يعني باللغة البسيطة، "ترك العرب يقتلون بعضهم بعضاً" بمباركة أمريكية. كما عرفت حقبة أحداثاً مصيرية في المنطقة، بدأت بسلسلة الثورات التي تفجرت في تونس عام 2011 وتواصلت في عدة دول، وكان الموقف الأمريكي مرتبكاً للغاية في تلك الفترة، فبدأ بمساندة الأنظمة القائمة، قبل أن ينحاز للإرادة الشعبية والانسحاب "ظاهرياً" والعمل على قضايا بعينها.

- دونالد ترامب (2017-...): رفع شعار أمريكا قوية، ودشن الرئيس الأمريكي فصلاً جديداً في العلاقات الأمريكية السعودية خلال القمة العربية الأمريكية الإسلامية التي انعقدت في الرياض. وركز على الشراكة بين الولايات المتحدة والدول الإسلامية لمواجهة الإرهاب. ثم أقر نقل السفارة الأمريكية في دولة الاحتلال إلى القدس.....
- تحول تاريخي:

المبادئ العشرة لـ"الترامبية الجديدة" في السياسة العالمية¹¹

ووفق قاموس جامعة كامبريدج، فإن "الترامبية" تعني سياسيات وأفكار الرئيس ترامب، لكن البعض الآخر يرى "الترامبية" تتمثل في السعي الواضح من الرئيس الأمريكي الـ47 لتأسيس حزب جمهوري جديد لا يكون له علاقات كثيرة بالأفكار التي كان يعمل بها الجمهوريون قبل ظهور ترامب على الساحة السياسية. ويؤكد تحليل خطابات ترامب وأوامره التنفيذية منذ اليوم الأول في ولايته الثانية، أن أكثر ما يعمل عليه الرئيس الأمريكي هو تغيير شكل ومحتوى الإطار الفكري والرؤية السياسية التي اعتمد عليها زعماء الحزب الجمهوري على مدار

¹¹ د. أيمن سمير، خبير في العلاقات الدولية، تحول تاريخي، المبادئ العشرة لـ"الترامبية الجديدة" في السياسة العالمية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - أمريكا، <https://futureuae.com/ar>، بتصرف.

التاريخ، وكان آخرها الرؤية التي وضعها وعمل عليها الرئيس الأسبق رونالد ريغان، وسار عليها من بعده كل الزعماء الجمهوريين، وحتى وصول ترامب للحكم في ولايته الأولى في 20 يناير 2017.

ولا يسعى ترامب فقط إلى تسجيل اسمه في قائمة العظماء في التاريخ الأمريكي، بل يعمل هو وفريقه الجديد على نقل الحزب الجمهوري من ميراث ريغان إلى المبادئ "الترامبية" الشعبوية الجديدة؛ بهدف ترسيخ أفكار ترامب وجعلها الأساس الوحيد لرؤية الحزب الجمهوري والسياسة الأمريكية في السنوات والعقود القادمة. وهناك عشرة مبادئ "ترامبية" يعمل عليها الرئيس الأمريكي الحالي، تتمثل في الآتي:

1- عقيدة سياسية جديدة:

يتفق الكثيرون على أن ترامب، ومنذ نجاحه أول مرة في انتخابات نوفمبر 2016، يسعى لتأسيس "عقيدة جديدة" في السياسة الأمريكية تقوم بشكل خاص على أن "أمريكا أولاً". وتُعد هذه العقيدة وذلك الشعار مدخلاً لفهم كل قرارات ومواقف ومشروعات ترامب، سواء أكانت في الداخل الأمريكي أم الخارج. وعلى الرغم من أن تلك العقيدة في الوقت الحالي تقوم على التفضيلات الشخصية والعاطفة بدلاً من اتباع نموذج سياسي صارم؛ فإن ترامب يسعى إلى أن تكون لديه عقيدة سياسية راسخة على غرار "عقيدة ريغان"، و"عقيدة مونرو"، و"عقيدة ترومان".

وظهرت أولى بذور "الترامبية" في وثيقة نشرها البيت الأبيض عام 2017، كانت تقول "أمريكا ستضع مواطنيها وقيمها في المقام الأول، مثلما ينبغي أن تفعله جميع الدول".

2- مفهوم جديد للحماية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ساد مفهوم حماية أمريكا من الخارج، ويتجلى ذلك في وجود أكثر من 850 قاعدة عسكرية أمريكية في الخارج، والكثير من التحالفات العسكرية مثل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، و"أوكوس"، و"العيون الخمس"، و"كواد"، بالإضافة إلى عشرات الاتفاقيات العسكرية والأمنية الثنائية التي لها هدف واحد هو تحقيق الحماية للأراضي الأمريكية والشعب الأمريكي. لكن ترامب له مفهوم جديد للحماية؛ يتجلى بوضوح في تحقيق الحماية الذاتية والمباشرة عبر بناء "القبة الحديدية" حول كل الأراضي الأمريكية، وتعزيز قدرات الجيش الأمريكي لمساعدته على تنفيذ رؤيته "السلام الذي يقوم على القوة"، وتحديث الأسلحة النووية، لخلق فجوة كبيرة بين قدرات الجيش الأمريكي وأي جيش آخر في العالم.

3- توريث "الترامبية":

يأمل الرئيس ترامب في تخليد ذاته وسط الكبار في التاريخ الأمريكي، ليس فقط باتخاذ قرارات ذات طابع استراتيجي في ولايته الثانية، بل أيضاً من خلال تعميق ونشر أفكاره لدى الأجيال القادمة من الجمهوريين والمستقلين؛ ولهذا جاء اختياره لنائبه ديفيد فانوس الذي يؤمن بكامل أفكار ترامب، كما أنه صغير السن، ويحظى بقبول وحضور كبير بين الجمهوريين. وقد بدأ التيار المناصر لترامب في إضفاء الطابع الأيديولوجي على أفكاره حتى تتعمق أكثر وتبقى في وجدان الأجيال القادمة من الأمريكيين.

4- إزالة الخطوط الفاصلة بين التيارات الثلاثة:

كشفت نتائج الانتخابات الأمريكية في نوفمبر الماضي عن قدرة ترامب على إيجاد قبول ودعم بين التيارات الثلاثة الرئيسية في الحزب الجمهوري؛ مما منح ترامب مرونة كبيرة في الحركة والمناورة بين هذه التيارات، سواء تيار المشاركة والانخراط وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، أم التيار الانكفائي الانعزالي الذي يرفض مزيداً من التفاعل العسكري في القضايا الدولية، أم تيار الوسط الذي يتأرجح بين تيار الهيمنة وتيار الانعزال. ويعتقد ترامب أنه نجح في إزالة الخطوط الفاصلة بين التيارات الثلاثة؛ بما يمنحه قدرة استثنائية على ترسيخ مفاهيمه ورؤيته للسياسة الداخلية والخارجية بين مختلف فئات المجتمع الأمريكي.

5- تفكيك الدولة العميقة:

يعتقد ترامب أن الدولة العميقة الأمريكية يمكن أن تعوق مشروعه السياسي والاقتصادي، وقد بدأ بالفعل سلسلة من الإجراءات بهدف تفكيكها، وتعيين آلاف الموظفين الجدد المواليين لأفكار ترامب، وإقالة أي مسؤول كبير يمكن أن يعارض رؤيته؛ لذا قرر ترامب إقالة المستشارين الكبار الذين أثبت "اختبار الولاء" أنهم غير مواليين لأفكاره وعقيدته السياسية. ويعمل ترامب في الأيام الحالية على تعيين موظفين سياسيين ينتمون إلى الحزب الجمهوري، كما يعمل بالتوازي مع ذلك على تغيير شكل وحجم الحكومة بهدف تسهيل عملية اتخاذ الرئيس للقرارات، ومنحه حرية وفاعلية أكبر لتجاوز العتبات البيروقراطية، وإلغاء الحماية لآلاف الموظفين الحكوميين كما جرى من إلغاء للحماية عن خصوم ترامب مثل جون بولتون، مستشاره السابق للأمن القومي، ومايك بومبيو، وزير خارجيته السابق، وأنتوني فاونشي، كبير المستشارين الطبيين السابق بالبيت الأبيض.

6- تأسيس اليمين الجديد:

لا يمكن وصف ترامب بأنه ينتمي إلى اليمين المتطرف، كما لا يمكن القول إنه يتركز في يمين الوسط. والتعمق فيما يقوله ويفعله ترامب يؤكد أنه ليس من المحافظين الجدد الذين قادهم جورج بوش الابن ودونالد رامسفيلد. ولا تتطابق أفكار ترامب بالكامل مع المحافظين القدماء مثل أبراهام لينكولن بالرغم من إعجاب ترامب الشديد به؛ لهذا يمكن وصف ما يقوم به ترامب بأنه بمثابة تأسيس لليمين الجديد.

7- رفض العولمة ومحاربة الإقليمية:

لا تؤمن "الترامبية" بالعولمة، وقد وصفها ترامب بأنها كانت كارثة على الولايات المتحدة، استفاد منها فقط منافسو وخصوم بلاده؛ لذا انسحب ترامب في أول يوم له في البيت الأبيض في ولايته الأولى في 20 يناير 2017 من اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ التي سبق أن وقعها الرئيس الأسبق باراك أوباما. وخلال الأيام الأولى من ولايته الثانية، انسحب ترامب كذلك من منظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ. وكان أيضاً قد انسحب عام 2017 من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، وفي أغسطس 2019 انسحب من اتفاقية منع إنتاج ونشر الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى والتي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية. ويعمل ترامب في الوقت الحالي على التخلص مما يسميه "الامتيازات المجانية"، وعلى تصحيح المسار والخلل في العلاقة مع الدول الأخرى، ويطالب دول حلف "الناتو" بإنفاق 5% من الناتج القومي على الشؤون الدفاعية بعد أن كان يطلب منهم في

السابق إنفاق 2%، فضلاً عن أن ترامب يرفض العمل متعدد الأطراف، ويفضل بدلاً من ذلك الاتفاقيات الثنائية التي يكون هو فيها من يوقع الصفقة.

ليس هذا فقط، فـ"الترامبية" لا تؤمن حتى بالإقليمية والتعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، بالرغم من أن اتفاقية التجارة الحرة التي تجمع الولايات المتحدة وجيرانها الكنديين والمكسيكيين تنتهي عام 2036؛ فإن فرض ترامب للجمارك الجديدة على البضائع القادمة من كندا والمكسيك يهدد عملياً بإنهاء أكبر اتفاقية تجارية للتعاون الإقليمي في العالم، مع أن ترامب نفسه أضاف بعض البنود لصالح واشنطن في هذه الاتفاقية عندما جرى تجديد العمل بها في عام 2018 تحت اسم "نافتا" الجديدة.

8- الاقتصاد بدلاً من الحرب:

على الرغم من أن هناك في الوقت الحالي نحو 220 ألف جندي أمريكي خارج الأراضي الأمريكية، تؤمن "الترامبية" بتجنب الحرب قدر الإمكان حتى تظل الولايات المتحدة تهيمن على العالم لعقود قادمة. ويرى ترامب أن الحرب هي سبب تآكل وتراجع قدرات الأمم؛ ولهذا لم تشهد سنوات ترامب الأربع في ولايته الأولى أي نوع من الحروب، وذهب وتصافح في ثلاث قمم مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، وعقد قمة تاريخية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي عام 2018، وفي يناير 2020 توصل لاتفاق مع الصين بقيمة 200 مليار دولار لوقف الحروب التجارية. وسبق أن انتقد ترامب الحرب الأمريكية على العراق، وكان منفتحاً على سحب القوات الأمريكية من هناك، وهو من تفاوض مع حركة طالبان لسحب القوات الأمريكية من أفغانستان.

9- حماية مكاسب الأمريكي الأبيض:

عصب مشروع "الترامبية" هو الرجل الأبيض، وبالرغم من زيادة عدد المصوتين من اللاتينيين والسود للرئيس ترامب في انتخابات نوفمبر 2024؛ فإنه يعتقد أن الرجل الأبيض وليس اللاتيني أو الأسود هو من سيجعل لواء "الترامبية" وينقلها للأجيال القادمة. وهنا يمكن فهم سبب الحملة التي يقودها ترامب حالياً لطرد نحو 20 مليون مهاجر غير شرعي جاء غالبيتهم من دول أمريكا الجنوبية؛ لأن بقاء هؤلاء المهاجرين مع دخول ملايين آخرين سيعني فقدان الرجل الأبيض لهيمنتته وغالبيته في المجتمع الأمريكي، فحالياً تصل نسبة البيض في الولايات المتحدة إلى نحو 59%، واللاتينيين 19%، والسود 13.5%، والآسيويين 6%. ويخشى ترامب أن الهجرة من أمريكا اللاتينية يمكن أن تغير التركيبة السكانية؛ ولهذا فإنه سوف يبذل كل جهوده من أجل أن تظل الغالبية الكبيرة للبيض.

10- الأسرة عصب الحياة الأمريكية:

ليس من قبيل الصدفة أن يظهر ترامب وأبنائه وأحفاده في المؤتمر العام للحزب الجمهوري، وفي خطاب النصر، وأثناء أداء القسم في يوم التنصيب، والأكثر من ذلك تعيين أعضاء من عائلته في مناصب رفيعة، مثل تعيين صهره مسعد بولس كمنسق للعلاقات العربية الأمريكية، وتعيين صهره الثاني تشارلز كوشنر سفيراً في فرنسا. ويهدف ترامب من كل هذا إلى تأكيد قيمة الأسرة والعائلة باعتبارها صمام أمان لمستقبل الولايات المتحدة؛ ولهذا أيضاً كان الاعتراف منذ اليوم الأول لعودته إلى البيت الأبيض بأن الأسرة الأمريكية تتكون فقط من رجل وامرأة، وتعد بطرد المثليين من الجيش وعدم التحاقهم بالمسابقات الرياضية.

الفصل الرابع¹²

صناعة المصطلح السياسي / المصطلح السياسي

المبحث الأول: صناعة المصطلح السياسي

صناعة المصطلح السياسي:

تصدر المصطلحات السياسية عن المتفرغين للعمل السياسي والمهتمين به من السياسيين أو الصحفيين الممتازين، أو الحكام المفكرين وقيادات الأحزاب وذوي الرأي والتفكير والعقائديين من أهل المبادئ الذين يعملون لتغيير المجتمع.

- روج الأوروبيون بعد غزوهم لآسيا وأفريقيا أطلقوا أسماء جديدة على المناطق الجغرافية، فاطلقوا: اسم "الشرق الأدنى" و"الشرق الأوسط" و"الشرق الأقصى" نسبة إلى بعد المنطقة وقربها من أوروبا.
- وروج الشيوعيون مصطلحات: تجار الحروب، والإمبرياليين، والسلام العالمي، وانصار السلام، لكشف أعمال الرأسماليين للعالم وكسب الأنصار إلى جانبهم.
- وروج الرأسماليون مصطلحات: دول الستار الحديدي، وحقوق الإنسان، لكشف أعمال الشيوعيين للعالم وكسب الأنصار إلى جانبهم.
- وتروج المصطلحات الحزبية بوسائل الدعاية والإعلام المختلفة، وقد لا يكون المصطلح دقيقاً وقد لا يعبر عن وجهة نظر صحيحة، ولكن وسائل الدعاية تروج ما يروق لها وتعتم على ما لا يروق.

وتنتشر المصطلحات السياسية الجديدة بين سكان العالم على قاعدة الضعفاء يتبعون الأقوياء.

أمثلة من المصطلحات السياسية:

مصطلحات غربية:

- الستار الحديدي، اسم أطلقه تشرشل يصف فيه انغلاق البلاد الشيوعية عن الآخرين.

¹² أصل هذا الفصل، دكتور محمد كمال أستاذ الإعلام الدولي رئيس اتحاد منظمات الشرق الأوسط للحقوق والحريات، وإيهاب محمد كمال كتاب قوة التأثير ص120-136، د. عماد فوزي شُعبي، عزيزة شرقاوي، المصطلح السياسي عند الماوردي، من كتاب الأحكام السلطانية، للماوردي، دار الكتب العلمية، ص 5-145، و محمد جلال شرف: "نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام" دار النهضة للطباعة والنشر ط1982، رضوان السيد، الإسلام السياسي والأنظمة العربية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد 41، 1995م، وسعد ناجي جواد، دور الصراع العربي-الصهيوني في تشكيل العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، ورقة بحث مقدمة لندوة التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، الأحكام السلطانية، للماوردي، نسخة إلكترونية، د. حسن سعد عبد الحميد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، <http://democraticac.de> <http://faculty.ksu.edu.sa> www.asharqalarabi.org.uk <http://www.elthwedd.com> <https://annabaa.org> <http://www.al9alame.com/> <https://arabic.rt.com> <http://ourbook.info> <https://www.almsal.com> <http://www.goo.gl/cfW8Ef> بتصرف.

- سياسة الانفراج، وهو اسم لتحول في العلاقات الأمريكية الروسية من الحرب الباردة إلى التفاهم الدولي الجزئي نتيجة امتلاك القوى النووية المدمرة من قبل الطرفين.
- سياسة العصا الغليظة، اسم لسياسة أمريكية استعملتها في أمريكا اللاتينية لتأديب من يعارضها.
- سياسة حافة الهاوية، اسم لسياسة أمريكية استعملتها إزاء روسيا بعد الحرب العالمية الثانية في الحرب الباردة بينهما.
- دول عدم الانحياز اسم للدول شبه المستعمرة للغرب، لغرض الاستهلاك المحلي داخل شعوب آسيا وأفريقيا.

مصطلحات شيوعية:

- الصراع الطبقي، اصطلاح يعبر عن صراع الأغنياء مع الفقراء في المجتمع الرأسمالي على اعتبار أن التناقض بينهم يؤدي إلى هذا الصراع.
- الحتمية التاريخية، تعبير في التأكيد على انتصار الطبقة العاملة على الطبقة البرجوازية في المجتمع الرأسمالي في الصراع المصلحي الدائر بينهم كما يتصوره الشيوعيون.
- انصار السلام، تجمع سياسي بتأييد الاتحاد السوفياتي يحمل شعار مكافحة الحرب.
- الانحراف اليميني، تعبير لوصف السير البطيء نحو التغيير أو الذيلية لغير الشيوعيين.
- الانحراف اليساري، تعبير لوصف السير السريع الذي لا يلائم الوضع السياسي وقابلية تحرك الجماهير.
- الإمبريالية، اسم للسيطرة الاستعمارية الرأسمالية.

مصطلحات إسلامية:

- الجهاد، ويعني بذل كل الجهد في سبيل الله والدعوة الإسلامية.
- الكافر الحربي، وهو الذي لم يدخل في عقد الذمة مع المسلمين.
- الذمي، من أهل الكتاب الذي يعيش في كنف المسلمين تحت راية الإسلام.
- المعاهد، وهو غير المسلم الذي يرتبط مع المسلمين الذين يطبقون الإسلام بميثاق.
- الإمامة والخلافة، وهو اسم لرئاسة الدولة الملتزمة بالإسلام.
- دار الحرب، اسم للبلاد التي تحارب المسلمين.
- دار الإسلام، اسم للبلاد التي يسكنها المسلمون وتسودها شريعة الإسلام.
- أهل الثغور، وهم الجنود المسلمون وسكان الحدود في الدولة الملتزمة بالإسلام.
- الحزب اليهودي، اسم اطلق على الجهاز المنظم الذي يقوم بالنشاطات لخدمة اليهود.
- الحزب الكاثوليكي، اسم اطلق على الجهاز المنظم الذي يرأسه البابا.

- العملاء الفكريون، اسم اطلق على الذين يدعون بأفلامهم لاتباع طراز الحياة الأوروبية الغربية أو الشرقية والسير في ركابهم، ويستعمل لبيان حقيقة المعادين الفكريين للعمل الإسلامي.
- الدول المستضعفة، اصطلاح استعمل للتعبير عن الدويلات شبه المستعمرة.
- طريق ذات الشوكة، اصطلاح يستعمل تعبيراً عن صعوبة العمل الإسلامي.
- المرحلية، اصطلاح يستعمل للتعبير عن السير النامي للدعوة في المجتمع.
- الجاهلية، اصطلاح إسلامي للمجتمع العربي قبل الإسلام، ويستعمله اليوم بعض الإسلاميين ليعبر عما هو غير إسلامي في عالم اليوم.

الموقف من المصطلح السياسي:

تبني مصطلحات سياسية وتنظيمية وإسلامية عامة؛ يسهل مهمة نقل الفكر إلى الدعاة والأمة فيقوم المصطلح مقام شرح قد يطول، ولفوائد أخرى في المصطلح. مع الحرص كل الحرص عند تبني واستخدام المصطلح، وينبغي للداعية:

- أن يعي ما يقول، وأن يكون صادقاً فيما يقول.
- أن يكون ذا رؤية للأفكار والأشياء والأشخاص والتحركات السياسية المحلية والعالمية، يتنبه إليها ويربط بينها ويفكر فيها، وعند ذلك يمكن أن يبدع وأن يجري قوله مجرى الأمثال وتتحول بعض أقواله إلى مصطلحات سياسية.
- أن يتكلم مع الناس بكلام واضح مفهوم لا لبس فيه كي لا تحدث فجوة بينه وبينهم.

المصطلح السياسي عند الماوردي

اختط الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية جهاز حكم الدولة، محددًا مراتب الحكماء مع إناطة كل واحد منهم بمهامه التي عليه وبالحقوق التي له، وبسط جملة من آراءه حول شؤون الحكم وتحديدًا حول مشكل الخلافة.

ويؤكد الماوردي ضرورة وجود "إمامة" تنضبط بها حال الأمة فلا تصبح فوضى "ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين وهمجا مضاعين". ومن أشهر المصطلحات عنده:

- **مصطلح الإمامة:** الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا.
- **مصطلح الوزارة:** قسمها إلى وزارة تنفيذ ووزارة تفويض. وَيَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْوَزَارَتَيْنِ بِحَسَبِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي النَّظَرَيْنِ ، وَذَلِكَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:
- أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَجُوزُ لَوَازِيرِ التَّفْوِيضِ مُبَاشَرَةُ الْحُكْمِ وَالنَّظَرُ فِي الْمَطَالِمِ ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ لَوَازِيرِ التَّنْفِيزِ.
- وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ لَوَازِيرِ التَّفْوِيضِ أَنْ يَسْتَبِدَّ بِتَقْلِيدِ الْوَلَاةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لَوَازِيرِ التَّنْفِيزِ.

- **وَالثَّالِثُ:** أَنَّهُ يَجُوزُ لِرَؤُسِ التَّفْوِيزِ أَنْ يَنْفَرِدَ بِتَسْيِيرِ الْجُيُوشِ وَتَدْبِيرِ الْحُرُوبِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِرَؤُسِ التَّنْفِيزِ.
- **وَالرَّابِعُ:** أَنَّهُ يَجُوزُ لِرَؤُسِ التَّفْوِيزِ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ بِقَبْضِ مَا يَسْتَحِقُّ لَهُ وَيُدْفَعُ مَا يَجِبُ فِيهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِرَؤُسِ التَّنْفِيزِ.
- **مصطلح الإمارة:** قسمها إلى عامة وخاصة.
- **مصطلح الإمارة على الجهاد:** وَالْإِمَارَةُ عَلَى الْجِهَادِ مُخْتَصَرَةٌ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ. وَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
- أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ مَقْصُورَةً عَلَى سِيَاسَةِ الْجَيْشِ وَتَدْبِيرِ الْحَرْبِ؛ فَيُعْتَبَرُ فِيهَا شُرُوطُ الْإِمَارَةِ الْخَاصَّةِ.
- وَالضَّرْبُ الثَّانِي أَنْ يُقَوِّضَ إِلَى الْأَمِيرِ فِيهَا جَمِيعُ أَحْكَامِهَا مِنْ قَسَمِ الْغَنَائِمِ وَعَقْدِ الصُّلْحِ، فَيُعْتَبَرُ فِيهَا شُرُوطُ الْإِمَارَةِ الْعَامَّةِ.
- **مصطلح ولاية المظالم:** وَنَظَرُ الْمَظَالِمِ هُوَ قَوْدُ الْمُتَظَالِمِينَ إِلَى التَّنَاصُفِ بِالرَّهْبَةِ وَرَجْرُ الْمُتَنَازِعِينَ عَنِ التَّجَادُدِ بِالْهَيْبَةِ.
- **مصطلح ولاية القضاء.**

المبحث الثاني: المصطلح السياسي

المصطلح السياسي: يستهدف إيضاح فكرة أو عمل أو اتجاه سياسي، كما يعبر عن واقع حياة أو يروج لشعار أو يخدم فكر سياسي معين، فضلاً عن كونه يبين سياسة دولة من الدول أو يحارب فكر معاد أو دولة معادية، ويستعمل المصطلح السياسي استعمالاً أصيلاً أو تقليدياً واتباعاً، وقد يكون الاستعمال حقيقياً أو للخداع والتضليل.

أهم المصطلحات والمفاهيم السياسية الأساسية

تعريفات موجزة للمفاهيم الجوهرية التي تشكل أساس علم السياسة، تدرج من الأشهر إلى الأكثر اختصاصاً تحت عناوين محددة.

المصطلح	التعريف
الديمقراطية	نظام حكم حيث الشعب هو مصدر السلطة، يمارسها عبر انتخابات حرة ونزيهة لاختيار ممثليه.
السيادة	السلطة العليا والمطلقة للدولة داخل حدودها الإقليمية، وقدرتها على اتخاذ القرار دون تدخل خارجي.
الأيدولوجيا	مجموعة متماسكة من الأفكار والمعتقدات والقيم التي تشكل رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية للعالم.

المصطلح	التعريف
الليبرالية	مذهب يركز على حرية الفرد وحقوقه وحمايته من سلطة الدولة، ويدعم الاقتصاد الحر.
الاشتراكية	نظام اقتصادي واجتماعي يدعو إلى الملكية الجماعية أو العامة لوسائل الإنتاج وتوزيع الثروة بعدالة.
الرأسمالية	نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية السوق، والسعي لتحقيق الربح.
الدكتاتورية	حكم فرد أو مجموعة صغيرة يمارس سلطة مطلقة وغير مقيدة بالقانون أو إرادة الشعب.
الشمولية	نظام حكم يسعى إلى السيطرة الكاملة على جميع جوانب حياة الأفراد والمجتمع (السياسية، الاقتصادية، الثقافية).
القومية	إيديولوجية تُعلي من شأن الأمة والهوية الوطنية، وتسعى لوحدة أبناء الأمة في دولة واحدة.
الاستبداد	ممارسة السلطة بشكل تعسفي وظالم، حيث يتفرد الحاكم بالقرار دون مساءلة.
البرلمان (السلطة التشريعية)	هيئة منتخبة تمثل الشعب ومسؤولة عن سن القوانين ومراقبة عمل الحكومة.
الحكومة (السلطة التنفيذية)	الهيئة المسؤولة عن تنفيذ القوانين وإدارة شؤون الدولة اليومية (الوزراء والجهات التنفيذية).
فصل السلطات	مبدأ دستوري يقضي بتقسيم سلطات الدولة بين هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة لمنع الاستبداد.
الدولة المدنية	دولة تقوم على أساس المواطنة والقانون بغض النظر عن الدين أو العرق، وتفصل بين الدين والسياسة.
الشرعية	قبول الأفراد بحق السلطة في الحكم والإذعان لها، وغالباً ما تستمد من الدستور أو الانتخابات.

المصطلح	التعريف
البرغماتية (الذرائعية)	مذهب سياسي يركز على النتائج العملية والمصلحة، ويتخذ القرارات بناءً على نجاح العمل لا الأيديولوجيا الثابتة.
الأوتوقراطية	حكم فرد واحد أو ذاتي يملك كل السلطات دون قيود دستورية (مشابه للدكتاتورية).
التعددية	مذهب يرى أن المجتمع يتكون من روابط ومصالح متعددة (سياسية وغير سياسية) تمنع تمرکز السلطة.
الراديكالية (الجزرية)	تيار يدعو إلى تغيير جذري وشامل للنظام السياسي والاجتماعي القائم، وقد يستخدم وسائل متطرفة.
الكونفدرالية	اتحاد طوعي بين دول مستقلة تحتفظ بسيادتها الكاملة، وتفوض جزءاً صغيراً من صلاحياتها لهيئة مركزية.
الفيدرالية	نظام حكم يتم فيه توزيع السلطات بين حكومة مركزية (في العاصمة) وحكومات إقليمية أو ولايات (مثل: الولايات المتحدة، الإمارات).
الثيوقراطية	نظام حكم يستمد شرعيته من سلطة دينية، حيث يحكم رجال الدين باسم الحق الإلهي.
البيروقراطية	نظام إداري يقوم على التسلسل الهرمي والقوانين والإجراءات الرسمية لضمان الكفاءة. (ويوصف أحياناً بـ "حكم المكاتب"). غالباً ما تُنتقد لبطئها وتعقيدها.
الشوفينية	التعصب القومي الأعمى أو المبالغ فيه الذي يصل إلى حد الكراهية والعداء للأمم الأخرى أو الأجانب.
الجيوبوليتيك (الجغرافيا السياسية)	دراسة تأثير الجغرافيا والموقع على السياسة والقوة والعلاقات الدولية للدولة.
حكم القانون (سيادة القانون)	مبدأ خضوع الجميع (أفراداً وحكومات) للقانون، وأن القانون هو السلطة العليا في الدولة.

المصطلح	التعريف
الجمهورية	نظام حكم يكون فيه رئيس الدولة منتخباً لفترة محددة، وليس وراثياً.
البروليتاريا	مصطلح ماركسي يشير إلى الطبقة العاملة التي لا تملك وسائل الإنتاج وتبيع قوة عملها.
البرجوازية	مصطلح ماركسي يشير إلى الطبقة المتوسطة أو العليا التي تملك وسائل الإنتاج ورأس المال.
الحصانة	حماية قانونية تُمنح لبعض الشخصيات الرسمية (مثل البرلمانين أو الدبلوماسيين) من المقاضاة الجنائية أو المدنية.
الاستفتاء	عملية تصويت مباشرة يُطلب فيها من المواطنين إبداء رأيهم في قضية سياسية مهمة أو قانون مقترح.
السياسة الخارجية	مجموعة الأهداف والمبادئ والاستراتيجيات التي توجه علاقات الدولة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
الرأي العام	مجموعة الآراء والاعتقادات التي يحملها أغلبية المواطنين حول قضية أو شخصية سياسية معينة.
المواطنة	العلاقة القانونية بين الفرد والدولة، وتمنح الفرد حقوقاً وواجبات متساوية داخل المجتمع.

مصطلحات في العلاقات الدولية والتحليل السياسي

المصطلح	التعريف
الإمبريالية	سياسة تقوم على مد نفوذ دولة وسيطرتها على شعوب أو أراضٍ خارج حدودها، عن طريق السيطرة العسكرية أو الاقتصادية وغالباً بهدف الاستغلال الاقتصادي.
العقوبات الاقتصادية	إجراءات تُتخذ من قبل دولة أو مجموعة دول لـ معاقبة دولة أخرى اقتصادياً (مثل حظر التجارة أو تجميد الأصول).

المصطلح	التعريف
الجيوشياسية (Realpolitik)	السياسة الواقعية التي تعتمد على المصالح والقوة المادية (العسكرية والاقتصادية) بدلاً من المبادئ والقيم والأخلاق.
الدبلوماسية	فن وعلم إدارة العلاقات بين الدول بالحوار لا بالحرب.
القطبية الأحادية	وضع في النظام الدولي تهيمن فيه قوة عظمى واحدة على المسرح العالمي.
القطبية الثنائية	وضع في النظام الدولي تهيمن فيه قوتان عظيمتان متنافستان (مثل فترة الحرب الباردة).
الاتفاق النووي	معاهدة أو اتفاق بين دول ل تنظيم برامجها النووية (سواء لتحديدها أو تفتيشها أو حظرها).
الفيتو (حق النقض)	حق قانوني لأعضاء دائمين في مجلس الأمن (أمريكا، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا) لإلغاء أي قرار لا يعجبهم.
اللاجئ	شخص اضطر إلى مغادرة بلده بسبب الخوف المبرر من الاضطهاد نتيجة العرق، الدين، الجنسية، أو الرأي السياسي.
حقوق الإنسان	الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها جميع الأفراد لمجرد كونهم بشراً، بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو دينهم. (مثل: الحق في الحياة، الحرية، المساواة)، وهي عالمية وغير قابلة للتصرف.

العلاقات الدولية والمنظمات

المصطلح	التعريف
السفير	ممثل الدولة في دولة أخرى.
السفارة	تمثيل دبلوماسي لدولة في عاصمة دولة أخرى، ويرأسه سفير.
الأمم المتحدة	منظمة دولية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين.

المصطلح	التعريف
مجلس الأمن	الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين.
حلف الناتو	تحالف عسكري غربي بين دول أوروبا وأمريكا الشمالية للدفاع المشترك.
الاتحاد الأوروبي (EU)	تكتل اقتصادي وسياسي لدول أوروبية.
جامعة الدول العربية	منظمة تضم الدول العربية للتنسيق السياسي والاقتصادي.
المعاهدة	اتفاقية رسمية وملزمة بين دولتين أو أكثر.
العقوبات	إجراءات تُفرض إجراءات ضد دولة أو جهة.

مصطلحات الاقتصاد السياسي

المصطلح	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	(القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية (عادة سنة)).
الدخل الفردي	متوسط دخل الفرد في الدولة، ويُحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.
الليبرالية الاقتصادية	سياسة اقتصادية تدعو إلى تحرير التجارة ورفع القيود عن السوق.
الخصخصة	نقل ملكية القطاع العام (شركات حكومية) إلى القطاع الخاص.
التأميم	نقل ملكية الشركات أو القطاعات الخاصة إلى ملكية الدولة.
العجز في الميزانية	عندما تتجاوز نفقات الحكومة إيراداتها خلال سنة مالية.
الدين العام	إجمالي الأموال التي تقتترضها الحكومة من مصادر داخلية أو خارجية لتمويل عجز الموازنة.

المصطلح	التعريف
الركود الاقتصادي	تراجع النمو الاقتصادي لمدة فصلين متتاليين على الأقل، مصحوباً بارتفاع في البطالة.
الأزمة الاقتصادية	اضطراب حاد ومفاجئ في الاقتصاد يتمثل في انهيار الأسواق وإفلاس الشركات وارتفاع البطالة بشكل كبير.

مصطلحات إضافية شائعة

المصطلح	التعريف
الأقلية	مجموعة من الأفراد يختلفون عن الأغلبية في المجتمع (دينيًا، عرقيًا، لغويًا) وتسعى لحماية حقوقها.
الفساد	إساءة استخدام السلطة أو المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة غير مشروعة (مالية أو غيرها).
الشفافية	وضوح وسهولة وصول الأفراد إلى المعلومات المتعلقة بعمل الحكومة أو المؤسسات.
الاستقطاب	حالة تباعد شديد في الآراء السياسية، حيث تنقسم الأطراف إلى معسكرين متنافرين أو أكثر.
التحالف	اتفاق رسمي بين طرفين أو أكثر (دول أو أحزاب) للعمل معاً لتحقيق هدف مشترك.
الترويك	مصطلح يشير إلى ثلاثة أشخاص أو دول أو منظمات تعمل معاً كقوة قيادية.
الدولة العميقة	شبكة غير مرئية من الأشخاص المؤثرين في أجهزة الدولة (كالجيش والأمن والبيروقراطية) يعملون behind the scenes للتأثير سراً على القرارات السياسية بعيداً عن القيادة المنتخبة.
التكنوقراط	حكومة أو سلطة تتكون من خبراء ومتخصصين (في العلوم أو الإدارة) بدلاً من السياسيين المحترفين.

المصطلح	التعريف
غسل الدماغ	عملية ضغط نفسي أو جسدي لتغيير معتقدات الشخص الأساسية وولائه السياسي بشكل قسري.

مفاهيم النظام السياسي والحكم

المصطلح	التعريف
السياسة	فن إدارة شؤون الدولة والمجتمع واتخاذ القرارات العامة.
النظام السياسي	الطريقة التي تُنظم بها السلطة وتُمارس داخل الدولة.
الدستور	الوثيقة القانونية العليا في الدولة، التي تحدد نظام الحكم، وطريقة توزيع السلطات، وحقوق وواجبات المواطنين.
السلطة	الحق في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات الملزمة.
الملكية	نظام حكم يتولى فيه الملك أو الملكة السلطة مدى الحياة.
الشمولية	نظام يسيطر فيه الحاكم على كل جوانب الحياة العامة والخاصة.
حكم القلة	نظام تُسيطر فيه فئة صغيرة على السلطة والثروة.

أنظمة الحكم والسياسة العامة

المصطلح	التعريف
الديكتاتورية	حكم فردي مطلق دون مشاركة شعبية.
النظام الرئاسي	الرئيس يملك سلطات تنفيذية مستقلة.
النظام البرلماني	الحكومة تابعة للبرلمان وتخضع لمساءلته.

المصطلح	التعريف
النظام الفيديالي	توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والمحلية.
النظام المركزي	تركيز السلطة في جهة واحدة.
التعددية السياسية	وجود أكثر من حزب أو رأي سياسي.

مصطلحات مؤسسات الدولة والحكم

المصطلح	التعريف
حكومة ظل	في الأنظمة البرلمانية، فريق من حزب المعارضة الرئيسي يُشكل بديلاً جاهزاً للحكومة القائمة، ويراقب عمل كل وزير.
اللامركزية	نقل بعض صلاحيات ومسؤوليات الحكومة المركزية إلى هيئات محلية أو إقليمية.
النيابة العامة	جهاز قضائي يمثل المجتمع ويتولى التحقيق في الجرائم ومباشرة الدعوى العامة.
المجلس العسكري	هيئة حكم تتكون من قادة الجيش، تصل إلى السلطة عادة بعد انقلاب عسكري.

الأنظمة السياسية والحكم

المصطلح	التعريف
الملكية الدستورية	ملكية يُقيّد فيها سلطات الملك بدستور، وغالباً ما تكون سلطته رمزية.
الحكم الذاتي	حق منطقة أو شعب في إدارة شؤونه المحلية دون تدخل خارجي مباشر.
الحكم الرشيد	إدارة شؤون الدولة بشفافية، كفاءة، واحترام حقوق الإنسان.

مفاهيم حول الدولة والمجتمع

المصطلح	التعريف
الدولة القومية	دولة تتوافق حدودها مع هوية قومية واحدة.
الدولة الفاشلة	دولة تفقد قدرتها على فرض القانون أو تقديم الخدمات.
الرقابة السياسية	مراقبة أداء الحكام من قبل مؤسسات أو مواطنين.

الأحزاب والتيارات السياسية

المصطلح	التعريف
الحزب السياسي	نظيم يسعى للوصول إلى السلطة لتحقيق برنامج سياسي.
المعارضة	القوى السياسية التي تعارض الحكومة الحالية.
الأغلبية	الفئة التي تمتلك أكثر الأصوات أو المقاعد.
اليسار	التيار الذي يدعو إلى العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية.
اليمن	التيار الذي يميل إلى المحافظة والدفاع عن النظام التقليدي.
الوسط	التيار الذي يجمع بين معتدلي اليمن واليسار.
المحافظة	تيار سياسي يميل إلى الحفاظ على التقاليد والقيم الاجتماعية القائمة، ويحذر من التغيير السريع.

الحركات والاتجاهات السياسية

المصطلح	التعريف
الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)	سياسات اقتصادية تدعو إلى خصخصة وتحرير الأسواق وتقليل دور الدولة.
الاشتراكية الديمقراطية	تيار يجمع بين الإيمان باقتصاد مخطط اجتماعياً (كالتأمين الصحي الشامل) والإيمان بالديمقراطية السياسية كوسيلة للتغيير.
اليسار السياسي	مصطلح يضم التيارات التي تدعم العدالة الاجتماعية، المساواة، وتتدخل الدولة في الاقتصاد. (كالديمقراطيين في أمريكا).
اليمن السياسي	مصطلح يضم التيارات التي تدعم السوق الحرة، المحافظة الاجتماعية، والحد من تدخل الدولة. (الحزب الجمهوري في أمريكا).
الليبرتارية	فلسفة سياسية ترفض أي تدخل حكومي في حياة الأفراد والاقتصاد، وتدعو لأقصى درجات الحرية الفردية.
العنصرية	الاعتقاد بتفوق عرق أو جنس على آخر، مما يؤدي إلى التمييز والمعاملة غير العادلة.
الاستشراق	دراسة الشرق من قبل الغرب، لكن غالباً بنظرة استعلائية وبناء على صورة نمطية.
القومية العربية	أيديولوجية تدعو إلى وحدة الشعوب الناطقة بالعربية في دولة واحدة.
العالمية (الكونية)	دعوة إلى التعاون بين الشعوب دون حدود وطنية.

المفاهيم القانونية والسياسية

المصطلح	التعريف
المنفى	مغادرة شخص لوطنه قسراً أو طوعاً بسبب الظروف السياسية.
العفو العام	إسقاط العقوبات عن مجموعة من الأشخاص (غالباً بعد صراع).

المصطلح	التعريف
الفساد السياسي	استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

الدولة والسيادة

المصطلح	التعريف
الدولة	كيان سياسي له شعب وأرض وسلطة وسيادة مستقلة.
الأمة	جماعة بشرية تجمعها ثقافة أو تاريخ أو لغة أو أصل مشترك.
الإقليم	المساحة الجغرافية التي تمارس الدولة عليها سلطتها.
الحدود	الخطوط التي تفصل بين أراضي الدول.
الفوضى	غياب الحكومة أو السلطة المنظمة.
الاستعمار	سيطرة دولة قوية على دولة أضعف بهدف استغلال مواردها وثرواتها.
الحماية	وضع تكون فيه دولة تحت حماية دولة أقوى.
الدولة ذات السيادة	دولة مستقلة تمارس سلطاتها كاملة دون وصاية.

السلطات الثلاث

لمصطلح	التعريف
السلطة التشريعية	الجهة التي تضع القوانين ومراقبة أداء الحكومة. (كالبرلمان، مجلس النواب).
السلطة التنفيذية	هيئة الحكم المسؤولة عن تنفيذ القوانين وإدارة شؤون الدولة اليومية. (رئيس الدولة، الحكومة).

لمصطلح	التعريف
السلطة القضائية	الجهة التي تفصل في المنازعات وتطبق العدالة (المحاكم).
الفصل بين السلطات	مبدأ يمنع تركّز السلطات الثلاث في يد واحدة لضمان التوازن.
التوازن والرقابة	نظام يمنع أي سلطة من الاستبداد بالسلطة.
رئيس الوزراء	رئيس الحكومة والمسؤول عن تنفيذ السياسات.
الرئيس	رئيس الدولة المنتخب في النظام الجمهوري.
الوزير	مسؤول عن قطاع محدد داخل الحكومة.
مجلس الوزراء	مجموعة الوزراء الذين يساعدون رئيس الحكومة.
القضاء	الجهاز الذي يفصل في النزاعات ويحافظ على سيادة القانون.

الانتخابات والديمقراطية

المصطلح	التعريف
الانتخابات	عملية اختيار الشعب لممثليه في السلطة.
التصويت	التعبير عن الرأي في الانتخابات.
صندوق الاقتراع	المكان الذي توضع فيه الأصوات.
الحملة الانتخابية	النشاط الذي يقوم به المرشح لكسب التأييد.
المرشح	الشخص الذي يترشح لمنصب سياسي.
الناخب	المواطن الذي يحق له التصويت.

مصطلحات الانتخابات والحياة الحزبية

المصطلح	التعريف
الدائرة الانتخابية	المنطقة الجغرافية التي ينقسم إليها البلد لأغراض الانتخابات، لينتخب كل دائرة ممثلها أو ممثليها.
الحزب السياسي	تنظيم يضم أفراداً يتشاركون أيديولوجية سياسية متقاربة، ويهدف للوصول إلى السلطة.
المعارضة	الأحزاب والسياسيون غير المشاركين في الحكومة، دورهم مراقبة الأداء وتقديم البدائل.
الائتلاف الحكومي	تحالف بين عدة أحزاب لتشكيل حكومة معاً، عندما لا يحصل أي حزب على الأغلبية لوحده.
التمثيل النسبي	نظام انتخابي تحصل فيه الأحزاب على عدد من المقاعد في البرلمان يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن.
الفوز للأول	نظام انتخابي يفوز فيه المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في الدائرة، حتى لو لم يحصل على أكثر من 50%.
اللوبي (جماعة الضغط)	مجموعة منظمة تسعى للتأثير على صانعي القرار لتمرير سياسات تخدم مصالحها.
الاستقطاب السياسي	تزايد الفجوة الأيديولوجية بين التيارات السياسية في المجتمع، مما يقلل من منطقة الوسط.

الانتخابات والمشاركة السياسية

المصطلح	التعريف
الائتلاف	تحالف بين أحزاب لتشكيل حكومة أو موقف سياسي.
الحملات الانتخابية	جهود الأحزاب لكسب أصوات الناخبين.

المصطلح	التعريف
الدعاية السياسية	نشر معلومات (قد تكون مضللة) للتأثير على الرأي العام لدعم موقف سياسي.

الانتخابات والمشاركة

المصطلح	التعريف
الاقتراع العام	حق جميع البالغين في التصويت دون تمييز.
الاقتراع السري	تصويت يضمن سرية اختيار الناخب.
الترشح	حق الفرد في خوض الانتخابات للحصول على منصب.

مفاهيم انتخابية وحزبية

المصطلح	التعريف
الكتلة البرلمانية	مجموعة نواب من نفس الحزب أو التحالف.
الائتلاف الانتخابي	تحالف أحزاب قبل الانتخابات لزيادة فرص الفوز.
المنافسة الانتخابية	وجود أكثر من خيار أمام الناخبين.
الناخبون المترددون	من لم يقرروا بعد لمن سيصوتون.
الهندسة الانتخابية	تعديل قواعد الانتخاب لصالح طرف معين.

النظم الانتخابية

المصطلح	التعريف
النظام الأغلي	يفوز المرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات.
النظام النسبي	توزع المقاعد وفق نسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب.
القوائم المغلقة	الناخب يصوت للقائمة الحزبية دون اختيار أفراد منها.
القوائم المفتوحة	الناخب يختار مرشحين محددين من القائمة.
التمثيل النسبي المختلط	يجمع بين النظام الأغلي والنسبي.

القانون الدولي وحقوق الإنسان

المصطلح	التعريف
القانون الدولي	مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول.
اللجوء	الحماية التي تمنحها دولة لشخص مهدد في بلده.
اتفاقيات جنيف	معاهدات تنظم سلوك الدول في الحروب.
جرائم ضد الإنسانية	أفعال وحشية ضد المدنيين.
جرائم الحرب	انتهاكات للقانون الدولي أثناء النزاعات المسلحة.

المصطلح	التعريف
محكمة العدل الدولية	أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة.
منظمة غير حكومية	مؤسسة تعمل لخدمة المجتمع دون هدف ربحي.
العدالة	مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد.

الاقتصاد السياسي

المصطلح	التعريف
الشيوعية	فكر يدعو لإلغاء الملكية الخاصة وتوحيد المجتمع في طبقة واحدة.
السوق الحرة	نظام اقتصادي تُحدد فيه الأسعار بالعرض والطلب.
التضخم	الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار، مما يقلل من القيمة الشرائية للنقود.
الركود	تباطؤ اقتصادي يؤدي لانخفاض الإنتاج والوظائف.
الموازنة	خطة مالية تحدد إيرادات الدولة ونفقاتها.
الضرائب	مبالغ مالية إلزامية تفرضها الدولة على الأفراد والشركات لتمويل النفقات العامة.
الدعم	مساعدة مالية تقدمها الحكومة لتخفيض أسعار سلع أو خدمات أساسية (كالخبز، الوقود).
القطاع العام	المؤسسات التي تملكها وتديرها الدولة.

الأيديولوجيات والفكر السياسي

المصطلح	التعريف
النسوية	حركة تدعو للمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والفرص.
البيئية	فكر يدعو لحماية البيئة من التلوث والاستغلال المفرط.
الشعبوية	سياسة تستند إلى مخاطبة الناس البسطاء ضد النخب.
العولمة	عملية التفاعل والتكامل بين دول العالم في المجالات الاقتصادية والثقافية والتفنية، مما يجعل العالم "قرية صغيرة".
العلمانية	مبدأ يفصل بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية، بحيث لا تتدخل الدين في شؤون الحكم والعكس صحيح.
الإسلام السياسي	تيار يدعو لتطبيق مبادئ الإسلام في الحكم والسياسة.
الصهيونية	حركة قومية يهودية ظهرت في القرن 19، تدعو إلى إنشاء دولة لليهود في فلسطين.

الصراع والسلام

المصطلح	التعريف
الصراع	تناقض أو مواجهة بين أطراف بسبب مصالح أو أفكار.
الحرب	صراع مسلح منظم بين دول أو جماعات.
الحرب الأهلية	نزاع مسلح داخل الدولة بين فئات من شعبها.
الثورة	تغيير جذري وسريع في النظام السياسي والاجتماعي، تقوده غالباً جماهير شعبية .
الانقلاب	تغيير مفاجئ للسلطة عبر وسائل غير دستورية (غالباً عسكرية).
الإرهاب	استخدام العنف غير القانوني، غالباً ضد المدنيين، بهدف نشر الرعب لتحقيق أهداف سياسية أو دينية.

المصطلح	التعريف
السلام	غياب الحرب ووجود علاقات مستقرة وأمنة.
وقف إطلاق النار	اتفاق مؤقت لوقف القتال بين الأطراف المتنازعة.
التفاوض	عملية حوار لحل الخلافات بطريقة سلمية.
الوساطة	تدخل طرف محايد لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين.
المصالحة	إنهاء الخلاف وإعادة العلاقات الودية بين الأطراف.

مصطلحات العلاقات الدولية والدبلوماسية

المصطلح	التعريف
المنظمة الدولية	كيان يتكون من دول مستقلة تتعاون في مجالات محددة. (مثل: الأمم المتحدة).
مبدأ السيادة	مبدأ يقضي بأن لكل دولة سلطة كاملة على أراضيها وشؤونها الداخلية، ولا يجوز لدولة أخرى التدخل.
الحماية الدبلوماسية	حصانة يتمتع بها الدبلوماسيون وقواعد البعثات الدبلوماسية تحميهم من قوانين الدولة المضيفة.
القوة الناعمة	قدرة دولة على التأثير في الآخرين بجاذبية ثقافتها وسياساتها وقيمها، بدلاً من الإكراه العسكري أو الاقتصادي (القوة الصلبة).
القومية المتطرفة (الشوفينية)	تعصب قومي مفرط، واعتقاد بتفوق الأمة الخاصة واستحقاقها للهيمنة.
الحياد	سياسة تقضي بعدم انحياز دولة إلى أي طرف في نزاع دولي.
العقوبات الدولية	إجراءات عقابية (اقتصادية، سياسية) تفرضها دول أو منظمات على دولة أخرى لثنيها عن سلوك معين.
الحصار	قطع المساعدات والعلاقات التجارية عن منطقة أو دولة لإجبارها على الاستسلام.

المصطلح	التعريف
اللجوء السياسي	حماية تمنحها دولة لشخص فار من بلده due to ملاحقته سياسياً.
الاعتراف الدولي	اعتراف دولة أو منظمة بشرعية دولة أخرى أو حكومتها.

مصطلحات الحقوق والحريات

المصطلح	التعريف
الحريات المدنية	حقوق الفرد في التحرر من التدخل الحكومي في شؤونه الشخصية. (مثل: حرية التعبير، الاعتقاد).
المساواة	مبدأ يعامل جميع الأفراد بشكل متساوٍ أمام القانون، ويوفر لهم فرصاً متكافئة.
المجتمع المدني	مجال من التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة (كالجمعيات الأهلية، النقابات، المؤسسات الخيرية).
حرية التعبير	حق الفرد في التعبير عن آرائه وأفكاره دون خوف من الرقابة أو العقاب.
حرية الصحافة	حق وسائل الإعلام في نشر الأخبار والمعلومات دون رقابة مسبقة من الحكومة.
حرية التجمع	حق الأفراد في الاجتماع سلمياً والتظاهر.
حرية تكوين الجمعيات	حق الأفراد في إنشاء منظمات وأحزاب سياسية.
التمييز	معاملة شخص أو مجموعة معاملة غير متساوية due to العرق، الجنس، الدين، الخ.
الفصل العنصري	سياسة فصل قائمة على التمييز بين الأعراق، كما كان في جنوب إفريقيا سابقاً.

الحقوق والحريات

المصطلح	التعريف
المساواة أمام القانون	مبدأ يقضي بأن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات دون تمييز.
العدالة الانتقالية	آليات لمعالجة انتهاكات الماضي (كالمحاكمات أو لجان الحقيقة) بعد انتهاء الصراعات.
التمييز الإيجابي	سياسات تهدف إلى تمكين الفئات المهمشة لتعويض التفاوت التاريخي.

مصطلحات إستراتيجية وعسكرية

المصطلح	التعريف
مكافحة الإرهاب	الإجراءات والسياسات التي تتخذها الدول لمكافحة الجماعات الإرهابية.
الاحتلال	سيطرة جيش دولة ما على إقليم دولة أخرى.
حرب بالوكالة	حرب تخوضها دولتان أو أكثر باستخدام طرف ثالث (مثل جماعات مسلحة) بدلاً من مواجهة بعضهما مباشرة.
التطهير العرقي	طرد أو إبادة جماعة عرقية معينة من منطقة ما لجعلها نقية عرقياً.
الإبادة الجماعية (الجنوسايد)	فعل متعمد للقضاء المنهجي على جماعة قومية أو عرقية أو دينية.
التهديد الوجودي	خطر يهدد بقاء الدولة أو الأمة ذاتها.
ميزان القوى	نظرية في العلاقات الدولية تنص على أن الاستقرار يتحقق عندما تتوزع القوة بين الدول بشكل متوازن يمنع أي دولة من الهيمنة.

القانون والدستور

المصطلح	التعريف
القانون	قواعد تنظم العلاقات داخل المجتمع.
المحكمة الدستورية	تفحص توافق القوانين مع الدستور.
حقوق الإنسان	حقوق أساسية يولد بها كل إنسان، مثل الحق في الحياة، الحرية، والكرامة.
الحرية العامة	حرية التعبير، التجمع، التنقل، والمعتقد.
التجنيس	منح الجنسية لشخص غير مواطن.

مفاهيم سياسية وفكرية

المصطلح	التعريف
الفاشية	نظام سلطوي يركز على القوة القومية.
النازية	أيديولوجيا عنصرية قومية ظهرت في ألمانيا.

مؤسسات وأدوات سياسية

المصطلح	التعريف
رئيس الدولة	يمثل الدولة رسميًا داخليًا وخارجيًا.
رئيس الحكومة	يقود الحكومة ويشرف على تنفيذ السياسات.
المحكمة الجنائية الدولية	تحاكم الأفراد على جرائم دولية مثل الإبادة.

المصطلح	التعريف
السياسات العامة	خطط الحكومة لمعالجة قضايا المجتمع.
الإعلام السياسي	وسائل الإعلام التي تؤثر على السياسة والرأي العام.

مفاهيم متقدمة

المصطلح	التعريف
الهوية السياسية	انتماء الفرد إلى جماعة سياسية (كالقومية أو المذهب).
الخطاب السياسي	أسلوب التعبير الذي يستخدمه السياسيون لإقناع الجمهور.
النفوذ الناعم	القدرة على جذب الآخرين عبر الثقافة أو القيم، لا بالقوة.
النفوذ الصلب	استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية للتأثير.
الديبلوماسية	فن إدارة العلاقات بين الدول عبر الحوار.

مفاهيم حول السلطة والمقاومة

المصطلح	التعريف
السلطة الناعمة	تأثير غير مباشر عبر الثقافة أو الاقتصاد.
المقاومة المدنية	معارضة سلمية للسلطة (كالاعتصام أو العصيان المدني).

المصطلح	التعريف
العصيان المدني	رفض طاعة قوانين ظالمة بشكل سلمي.
الانفصالية	حركة تطالب باستقلال منطقة عن الدولة الأم.
الحكم المحلي	إدارة الشؤون المحلية عبر مجالس منتخبة.

مفاهيم عالمية معاصرة

المصطلح	التعريف
التعددية الثقافية	احترام التنوع الثقافي داخل الدولة.
العدالة الاجتماعية	توزيع عادل للموارد والفرص بين أفراد المجتمع.
الاستعمار الجديد	هيمنة اقتصادية أو ثقافية على دول دون احتلال عسكري مباشر.
الحوكمة العالمية	إدارة القضايا المشتركة (كالمناخ) عبر تعاون دولي.
الربيع العربي	موجة احتجاجات شعبية في العالم العربي بدءاً من 2010.

مفاهيم إضافية مهمة

المصطلح	التعريف
الانعزالية	سياسة تجنب التدخل في شؤون الآخرين.
التدخل الإنساني	تدخل عسكري أو سياسي لحماية مدنيين من انتهاكات.

المصطلح	التعريف
الحرب الباردة	صراع أيديولوجي بين قوتين عظميين دون حرب مباشرة (كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي).
التحالفات الإستراتيجية	شراكات طويلة الأمد بين دول لأهداف أمنية أو اقتصادية.

مفاهيم حول الإعلام والسياسة

المصطلح	التعريف
الإعلام الحر	وسائل إعلام مستقلة عن سلطة الدولة.
الرقابة الإعلامية	فرض قيود على نشر المعلومات.
الأخبار المزيفة (Fake News)	معلومات كاذبة تُنشر لخدمة أجندات سياسية.
الشفافية الإعلامية	وضوح مصادر الأخبار ودوافع نشرها.

مفاهيم أخرى

المصطلح	التعريف
الانتماء الوطني	شعور الفرد بالولاء لوطنه.
الانتماء السياسي	ارتباط الفرد بتيار أو حزب سياسي.
الاستقرار السياسي	غياب الاضطرابات والصراعات على السلطة.
التحول الديمقراطي	انتقال دولة من نظام استبدادي إلى ديمقراطي.

الفصل الخامس¹³

من النظام السياسي في الإسلام

أولاً: الفقه السياسي: هو مجموعة القواعد والأحكام الشرعية المتعلقة بالسلطة السياسية من نشوئها إلى عملها إلى انتهائها، مما عرف تاريخياً باسم "السياسية الشرعية". وهذه الأحكام والقواعد شرعية مصدر قوتها الشرع الإسلامي نفسه لا السلطة السياسية ولا العرف، فهي بهذا تختلف عن القوانين الدستورية الوضعية وعن أحكام الدساتير غير المدونة.

ويتميز الفقه السياسي بأنه يعتمد على "أصول الفقه" و"القواعد الفقهية"، كما يتضمن مساحة واسعة من الاجتهادات المبنية على أصول الفقه، وخاصة على المصلحة المرسلّة وقواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد، تبعاً لحالة المسلمين والسلطة السياسية والمناخ الدولي.

وهذه الاجتهادات تطورت على مدى 14 قرناً، سائر فيها هذا الفقه الحياة السياسية للمسلمين واستوعب كل التقلبات والتغيرات والانتصارات والهزائم وحالات العدل والجور والشورى والاستبداد، والقوة والضعف، والوحدة والتجزئة، والشرعية الكاملة والشرعية الناقصة.

فهو فقه متطور ومرن، يتميز بخاصيتين: أولاهما: الثبات على المبادئ الشرعية التي شكلها النص والإجماع، وثانيهما: التطور مع الأحداث والوقائع حسب الزمان والمكان، أو ما يسميه بعض الدارسين: "تاريخية الفقه السياسي".

لذلك ليس من الحكمة التقاط حكم من أحكام الفقه السياسي متعلق بواقعة في زمان ما ومكان ما، وجعله عنواناً للفقه السياسي، بل لا بد من النظر في كل الاجتهادات مع وصلها بشروطها التاريخية والظرفية والاستناد إلى القواعد التي أنتجت تلك الاجتهادات.

ثانياً: مقاصد الإسلام في الحكم: النظرية السياسية في الإسلام تبتغي تحقيق مقاصده في الاجتماع والعمران والسياسة، كما أن السياسة الشرعية تتمركز على هذه المقاصد في جوهرها.

ونعني بمقاصد الإسلام في الاجتماع الإنساني والحكم المدني قصد أحكام الشريعة إلى العدالة وإحقاق الحقوق وإنصاف المظلومين والتعاون على الصالح

¹³ د. سامر مؤيد، باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، و عبدالرحمن بينكو، الحوار المتمدن-العدد: 3721، مادة السلطة والنفوذ في الإسلام، د. أحمد العلمي: هل للإسلام نظام اجتماعي؟ وما طبيعته؟ محمود عبد الفتاح سليمان، خواطر وتأملات في النفس والفن والسياسة والدين والاجتماع، <http://www.f-law.net>، محمد علي الحلبي، <http://www.grenc.com>، أكرم البني، <http://www.mokarabat.com>، بتصرف.

والتناهي عن الشرور وحماية الفئات الأضعف ونفي التمييز على أساس عرقي أو اثني أو غيره، وصيانة الدماء وتحقيق الأمن والسلم محليا ودوليا. وباختصار تعد مقاصد الإسلام هذه عناوين مشتركة بينه وبين سائر الديانات والنظم، ومفاهيم مغروسة في الفطرة الإنسانية يمكن بها تواصل أهل العلم السياسي المسلمين مع المنظومة الدولية للقيم ومع غير المسلمين في العالم. أما مقاصد الإسلام في الحكم فتشدد حاجة المسلمين إليها في مجالين عام وخاص، أما العام فهو حاجة الدولة الملتزمة بالإسلام [أو منظومة الدول الملتزمة بالإسلام] إليها في التعامل مع المعاهدات والمواثيق الدولية وفي دراسة القانون الدولي العام والإسهام في مناقشته وصياغته وإغنائه. وأما المجال الخاص، فهو حاجة المسلمين -أفرادا وهيئات- إليها في المجتمعات والدول غير الملتزمة بالإسلام -ممن يتمتعون بصفة المواطنة فيها- إذ لا تنطبق عليهم أحكام الفقه السياسي كما هي في البلاد الإسلامية (اصطلاحاً)، لاستحالتها في حقهم، لكونهم أقلية في مجتمع غير إسلامي.

ويتعين عليهم في مجال العبادات والأمور الشخصية وأمور الحلال والحرام تطبيق أحكام الشريعة في حدود ما تسمح به قوانين المجتمع وظروفه، وأما في المجال العام فينبغي عليهم اعتماد مقاصد الإسلام في المجتمع والحكم أساساً فقهياً في مشاركاتهم السياسية وتعاملهم مع الشأن السياسي عموماً، وبذلك يستطيعون التمييز بين البرامج السياسية السائدة في بلدانهم والتعامل الإيجابي معها، والانسجام دون ذوبان في المجتمع غير الإسلامي.

ومن الأدلة الشرعية على مقاصد الإسلام في الحكم والاجتماع الإنساني، قوله تعالى: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)، وقوله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، وقوله ﷺ (لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى)، فهذه الأدلة تقرر جملة من المقاصد منها: العدل والتعاون الإنساني والمساواة والفضيلة.

كما أن الرسول ﷺ الذي حضر حلف الفضول قبل نزول الوحي عليه، حيث تعاهد فيه جماعة من الرؤساء على نصرة المظلوم ورد الحقوق لأصحابها والتكافل، فلما جاء الإسلام قال الرسول ﷺ (لقد حضرت في دار ابن جدعان حلفاً لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت)، وهذا الحديث من أسس العلاقات الدولية في الإسلام، ومغزاه مساندة كل الاتفاقيات الهادفة إلى تحقيق العدل ورد الحقوق والأمانات.

وفي هذا السياق يندرج الموقف الشهير للرسول ﷺ في "الحديبية"، حيث توجه المسلمون من المدينة إلى مكة من أجل العمرة، فرفضت قريش دخولهم إليها، وبالرغم من أن المسلمين كانوا أقوى عسكرياً لحظتها، فإن الرسول ﷺ طلب من قريش الكف عن الحرب ودعاهم إلى عهد من أجل السلم وحقق الدماء، وقال: (والذي نفسي بيده لا يسألوني اليوم شيئاً يعظمون به حرمة الله إلا أجبتهم إليها)، فلما وقع الصلح بينه وبين المشركين نزل قول الله تعالى: (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً)،

فجعل الله تعالى حقن الدماء وصيانة البيت عن انتهاك حرمة وإنشاء وضع يأمن فيه الناس "فتحا مبينا" للمسلمين.

ويوجد حديث آخر أشاد فيه الرسول ﷺ بالنجاشي ملك الحبشة -وهو نصراني- بأنه "لا يظلم عنده أحد"، وأمر الصحابة المضطهدين آنذاك في مكة من طرف قريش بالهجرة إلى الحبشة، والنزول عند حكم هذا الملك، وقد استدل بعض الفقهاء بهذا الحديث على أن المسلم في بلاد غير المسلمين يجوز له النزول عند قوانينهم إذا كان فيها عدل وأمن على دينه.

وهذا الحديث حجة على أن مقاصد الإسلام في الحكم مرجع مهم لأحكام المسلمين الموجودين في بلد غير إسلامي، إذ لا يتوجب عليهم تطبيق أحكام الفقه السياسي -كما هي في بلد الإسلام- على مشاركاتهم السياسية في بلد غير إسلامي، بل المتعين عليهم هو مساندة المؤسسات والمنظمات الأكثر ميلاً لمقاصد الإسلام في الحكم، ولا يجوز لهم مساندة أشكال وبرامج الحكم المنافية لهذه المقاصد، كالأحزاب اليمينية المتطرفة والنازية والفاشية والشمولية على سبيل المثال.

ثالثاً: السياسة والمصالح

ترسخت في ذهن أغلب المفكرين الباحثين في مجالات السياسة مقولة رئيسية "لا تحالفات دائمة ولا صداقات دائمة، إنما المصالح هي الدائمة" وعالم اليوم، وقد تدنت مستويات القيم، وأضحى الحديث عن الأصول والقيم والإنسانية في عرف مغتصبي الحقوق ترفاً فكرياً يسخرون منه ويسخرونه للتغطية على غاياتهم الدنيئة.

والمصالح في مفهوم السياسة كان قد عبر عنها عديد من الكتاب مثل ذروة الانحراف من بينهم "ميكافلي" في كتابه (الأمير) فهو الداعي لاستخدام كل الأساليب مهما تنوعت وتدنت طرقها وصولاً لاستعمال الأمير للقوة للحصول على مبتغاة، ومكاييلي صاحب نظرية "الغاية تبرر الوسيلة والواسطة"، وضمن إطار المصالح والغايات وبمنهج تجاوز الميكافلية في شططها، ووسائلهم غير إنسانية لأنها مدمرة وقاتلة ومتوحشة، وتزداد توحشاً كلما تقدم الزمن، وصور الواقع المؤلم خير معبر عنها، والمنطلق الوجودي لهذه الأفكار لم يكن ميكافيلي لوحده بل رافقه داروين وفي تفسيره للعوامل البيولوجية وتأثيرها في السياسة في إطارين فكريين: تنازع البقاء والنظرة العرقية، فهو يرى أن الاصطفاء الطبيعي يكفل بقاء ونمو خيار الناس بعد الصراع بين الأفراد من أجل البقاء، ويطور هذه الآراء هنتغتون بمقولته الحديثة عن صراع الحضارات وجميعها تخفي في جنباتها مصالح لا حصر لها.

وعن الفكر العربي ونظراته منذ البدايات إلى المصلحة والسياسة وتلاقحه مع القيم في الدين الإسلامي والديانات السماوية نجد:

- **الجاحظ** يضع نظرية مصلحة الكون في امتزاج الخير بالشر. وفي كتابه (أبجد العلوم) ليركز على حكمة حياتية بأن ما يدفع بالبعد عن المضار الدنيوية نوعان: جلب المصالح والمنافع، ودفع المصائب والمفاسد.
- والمفكر **أبو حيان التوحيدي** وفي كتابه (البصائر والذخائر) يرى صناعة السياسة في رأيه كصناعة الطب في حفظ صحة الأجساد وإعادتها لها.
- ويقول **الإمام الشيرازي** عن السياسة: "المفهوم الإسلامي للسياسة مفهوم أوسع من وظيفة الدولة وأوسع من وظيفة زمن ومكان محدد" ويؤكد أن الإنسان لا يفهم السياسة إن لم يفهم الدين، ويخلص في نهاية دراساته إلى تعريف السياسة تعريفاً جامعاً بسيطاً إذ يقول: "السياسة تنظيم وإدارة دنيا الناس على أحسن وجه وأرفه وجه".

ويتوج هذه المفاهيم حديث الرسول العربي صلى الله عليه وسلم مبيناً بقوله: "حفت الجنة بالمكاره والنار بالشهوات" وبهذه النظرات كان الفكر العربي الإسلامي سابقاً إلى وضع منهجيات السياسات الداخلية وحتى العالمية يوم كانت البشرية تعيش بساطة الحياة وعدم تداخل المصالح بعد التطور الهائل الذي حدث زمن الثورة الصناعية وفوائض الإنتاج الكبيرة التي أمنت الرفاه الإنساني، لكن أرباب المادة وعشاقها حولوا النعمة إلى نقمة فكانت النعمة الكبرى لهم واليسير منها للشعوب الدائرة في محيطهم خوفاً من عصيانها وثوراتها ضدهم بينما كانت النعمة الاقتصادية من نصيب شعوب العالم الذي أصبح يعرف اليوم بالعالم الثالث.

فالإنتاج الزائد والفائض عن حاجة شعوبه المنتجة لا بد من تسويقه لجني الربح وتكديس الثروات، والتكديس تنامي وتكاثر فكان أن ولّد الاحتكارات والشركات العابرة للقارات وأسواق المال وقد خلعت ثوب إنسانيتها وكشفت قبح مضامينها وتحسبا وتخوفا من هبوط أسعار منتجاتها تعمد في أحيان كثيرة إلى أتلافها أو حرقها وأحياناً لرميها في البحر وحرمان المحتاجين لها- رمي الشاي الأمريكي في المحيط الأطلسي - والاحتكارات النفطية وتحديداً الأمريكية والغربية لها تاريخ مؤلم بحق شعوب المناطق التي تواجدت هذه الثروة في باطن أراضيها فكانت الانقلابات، وكانت الحروب وجميع حروب الخليج يمكن اعتبارها لا تخرج عن هدف السيطرة على النفط إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً لغايات سياسية يرومونها للحفاظ على هيمنتهم ونهبهم، وحيثما تتأثرت في الأجواء روائح النفط هاجت وماجت الشهوات وتتالت التآمرات والنزاعات (أمريكا وفنزويلا والسودان) واعتماد بل وتحريك الخلل الاجتماعي بتنوعاته المحرض لظواهر سياسية اهتزازية نهجهم الثابت فهو خير مناخ للهيمنة، والمجال الرحب للكسب المادي بجميع أشكاله.

إن عالم اليوم تستأثر به المصالح المادية وتحركه ذات اليمين وذات الشمال، والنظريات الاجتماعية كانت وما زالت تبحث عن حلول تجنب الكون ويلات الحروب والدمار سقط منها بعضها (الماركسية) وبقيت أفكار وآراء تجانب الحق تارة وتبتعد عنه، وكانت العولمة قمة هرم النظام الرأسمالي حيث اعتبرت

أن علاقات السوق هي الناظم الوحيد للاقتصاد العالمي لتجعل الكون ساحة واحدة مفتوحة بلا حدود ولا ضوابط على أمواج الإنتاج الغامرة لأسواق الدول خاصة الفقيرة منها، بذلك تكون شعوبها قد فقدت القدرة بل أفقدتها تلك القوى القدرة على تنمية مواردها الذاتية ومحاولات الاكتفاء ما أمكن اكتفاء ذاتيا وان كان ذلك مستحيلا في عالم تواصلت جهاته الجغرافية وكثرت وتنوعت مطالبه ورغباته.

الوطن العربي غني بثرواته وتنوع مناخاته، وحتى في جغرافيته السياسية العالمية فهو صلة وصل بين الشرق والغرب، ومجالات الاستثمار فيه عديدة متنوعة.

بدأ بعض من المفكرين الغربيين يتبنون متأخرين مبادئ كان قصب السبق لنا فيها، والكاتب الفرنسي "أنريه كونت سوتفيل" وفي كتاب له "هل الرأسمالية أخلاقية؟" يرى خلوها وخواءها من الأخلاق وأن المجتمعات الرأسمالية لا تحتل الفراغ السياسي لذا تبحث عن عدو يشكل نقيضا لها، والأخلاق ضرورية للحد من الخلل الفكري الذي تؤثر به المادة على الروح وجدلية الأخلاق السياسية تتركز في أننا نحتاج إلى أخلاق تختزل السياسة ونحتاج إلى سياسة لا يمكن اختزالها بأخلاق ما.

رابعاً: السياسة والأخلاق

تثار إشكالية العلاقة بين السياسة والأخلاق في حضور منطق القوة والعنف في رسم مسارات حياتنا وتوجيهها، وتنامي شعور يميل نحو التحلل من الضوابط الأخلاقية وإباحة كل الطرق والوسائل لتحقيق أهدافنا السياسية ومصالحنا.

لا يقصد إذاً بالأخلاق في ميدان السياسة حزمة القيم الشائعة عن الصدق والوفاء والشجاعة على أهمية هذه القيم وضرورتها في العمل السياسي النظيف بل أساساً تلك العلاقة الشائكة والمعقدة بين الهدف السياسي والوسائل المفضية إليه، أو بمعنى آخر ماهية التحديات والمعايير الأخلاقية التي تعترض أصحاب غاية سياسية عند اختيارهم وسيلة نضال ورفض أخرى. أتستند هذه المعايير إلى محتوى الغاية أم إلى طابع الأساليب أم إلى القيم الإنسانية العامة؟!

أخلاق السياسة اليوم:

إن عدالة أي هدف تبيح عند أصحابه استخدام ما يحلو لهم من وسائل حتى لو داسوا بأغلظ الأقدام على خير ما راكمته البشرية من قيم ومثل؟!.

ويذكر الكثيرون: أن الأخلاق والسياسة ماهيتان مختلفتان بطبيعتيهما ومن قريب المحال احتواء إحداهما للأخرى، لكن يمكن دمجهما في تفاعل متبادل ترعاه أجواء الحرية والاعتدال، لأن الفضيلة السياسية أو الأخلاق في السياسية لا يمكن أن تنمو عياناً في مناخات التطرف والعنف والغلو ومع غياب حقوق المواطنة والعدالة والمساواة والمشاركة.

وقد ميز المفكرون والفلاسفة منذ أفلاطون الفارق الكبير في البنية الأخلاقية بين الفرد الذليل والمدفوع وراء أهوائه ونزواته عن الذي يتمتع بكامل حقوقه الطبيعية، المدنية والسياسية ويصبو لقيم الخير والحق والجمال والعدل، ما يجعل الديمقراطية النظرية الخيار الأكثر إلحاحاً لبناء مجتمع معافى وإنسان سوي وأيضاً لإرساء قواعد سلوك سياسي كفاحي تنظمه القيم الأخلاقية الإنسانية في مواجهة أخلاق العنف وشيوع الأساليب البربرية في حسم صراعات المصالح السياسية.

فالاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها خدمة لمصالح فئة أو جماعة سياسية على حساب جموع الناس ورغماً عنهم، تقتضي استعمال ما يلزم من قهر واستبداد لفرض نظام سياسي يروج له على أنه الخير العام. وتعاد من منظور أخلاقي صياغة التسميات والتوصيفات ليصبح كل معارض لهذا النظام أو مناهض لمصالح سادته، شراً مطلقاً لا يستحق الوجود وحتى الحياة.

ويقلب الاستبداد كل المثل الخيرة والقيم الإنسانية كي يديم امتيازاته ويحمي مكاسبه فيعمم أخلاق الخنوع والذل والدجل والوشاية، الأمر الذي نبه إليه الكواكبي في نص لا يزال يحتفظ بحيويته ودفئه حتى اللحظة الراهنة: " بأن الاستبداد يتصرف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة، فيضعفها أو يفسدها أو يمحوها.. هو يقلب القيم الأخلاقية رأساً على عقب ليغدو:

- طالب الحق فاجراً وتارك حقه مطيعاً، والمشتكي المتظلم مفسد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالحاً أميناً.
- وتصبح تسمية النصح فضولاً والغيرة عداوة والشهامة عتواً والحمية حماقة والرحمة مرضاً،
- وأيضاً يغدو النفاق سياسة والتحايل كياسة والدناءة لطفاً والندالة دماثة، وأنه أي الاستبداد، يرغم حتى الأخيار من الناس على ألفة الرياء والنفاق، ولبئس السيئتان، وأنه يعين الأشرار على إجراء غي نفوسهم آمنين من كل تبعه، ولو أدبية، فلا اعتراض ولا انتقاد ولا افتضاح."
- لذلك قيل عند المنصفين اليوم:

- إن تغييب حريات البشر واستباحة حقوقهم هي مقدمة لا بد منها لقتل بنيتهم الأخلاقية الإنسانية،
- وبالمقابل فإن إرساء عقد اجتماعي على أسس الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان يعتبر المناخ الأمثل لبناء علاقة صحية بين السياسية والأخلاق تضمن احتكام كليهما لنظام مشترك يحتويهما ويتجاوزهما.

والإنسانية أمامها خياران:

1. من ربوع الإسلام ارتوت السياسة من فيض الأخلاق النبوية وارتقى رصيدها من واقع المزاجية بين القول والعمل حيث استطاع النبي محمد صلى الله عليه

وسلم أن يجمع حوله الناس بحسن الخلق: "ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك"، وكانت أعماله وأقواله المفازة التي التقت عندها السياسة بالأخلاق، إذ كان يأمر المسلمين - عامتهم وخاصتهم- بحسن الخلق "أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم أخلاقا" حتى وصفه ربه تعالى "وإنك لعلی خلق عظیم".

2. الرصيد الأخلاقي للسياسة اليوم قد نفذ لما جاهر به المفكر الإيطالي مكيافلي [1419-1527] بالقطيعة بين السياسة عن الأخلاق، داعيا الأمير إلى "أن يستغل من الصفات ما يشاء غير ناظر إلى أي قيمة دينية أو أخلاقية فهناك من الفضائل ما يؤدي إلى سقوط حكمه وهناك من اللا فضائل ما يؤدي إلى ازدهار حكمه وشعاره الذهبي في ذلك [الغاية تبرر الوسيلة والضرورة لا تعترف بالقانون].

وبالتالي من الخطأ أن نحرر وسائل السياسة من معاييرها الأخلاقية ونقرنها فقط بما تسوغه المصالح والغايات الوطنية مهما كانت عادلة أو مشروعة. فالوسائل والغايات حلقتان مترابطتان وكل منهما شرط للأخرى، وإنجاز الهدف العادل يتطلب صحة اختيار الوسائل التي تخدمه وتلائمه، وبغير ذلك ستفضي الأمور إلى تشويه الهدف وهزيمة أصحابه في نهاية المطاف.

وليعلم أن الفصل بين ما هو سياسي وما هو أخلاقي لا يؤدي إلى إنتاج العنف فقط على الصعيد الداخلي والخارجي بل إلى تقويض أركان المجتمع الإنساني وكما قال المفكر الجزائري مالك بن نبي: "إذا كان العلم دون ضمير خراب الروح فإن السياسة بلا أخلاق خراب الأمة "

خامساً: أسئلة في النظام السياسي والاجتماعي في الإسلام

1- هل للإسلام نظام اجتماعي وسياسي؟

لم يسبق أن تساءل أي مفكر أو عالم أو فقيه أو رجل قانون مسلم خلال ثلاثة عشر قرناً عن وجود نظام اجتماعي سياسي إسلامي، ولا شكك أحد أو طعن فيه. والسبب أن هذا النظام جزء عضوي من الإسلام نفسه ومن رسالته ومن مقصود نزوله إلى البشرية، بل تتعلق أحكامه بكل أفعال المكلفين في جميع المجالات.

لكن مع سقوط الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين، طرح عدد من أتباع المدرسة العلمانية في العالم الإسلامي شبهة عدم وجود نظرية إسلامية للحكم، وأن الإسلام علاقة فردية بين الإنسان وربه، كالمسيحية ولا فرق، وكان غرضهم من هذا الطعن في النظام الإسلامي اتباع النظريات الغربية وجعلها المصدر الوحيد للدستور والقانون والتنظيم الاجتماعي عموماً.

لذلك لن نعرض على محتوى هذه الشبهة بالرد والمناقشة، وأكتفي بسرد جملة من نصوص بعض المستشرقين والدارسين الغربيين الذين اعترفوا للإسلام بالخاصية الاجتماعية والسياسية، وقيمة هذه النصوص أنها اعتراف من دارسين أجانب بأمور من الإسلام، ما كان ينبغي أن يكون فيها متشكك من أهل النخبة المثقفة في العالم الإسلامي.

- يقول **فتزجرالد** في كتابه القانون المحمدي ﷺ: "ليس الإسلام ديناً فحسب (A Religion) ولكنه نظام سياسي أيضاً، وعلى الرغم من أنه ظهر في العهد الأخير بعض أفراد من المسلمين ممن يصفون أنفسهم بأنهم "عصريون" يحاولوا أن يفصلوا بين الناحيتين، فإن صرح التفكير الإسلامي كله قد بني على أساس أن الجانبين متلازمان، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر".
- يقول **نلليو** -حسبما نقل عنه أرلوند في كتابه "الخلافة" ص: 198-: "لقد أسس محمد في وقت واحد ديناً ودولة، وكانت حدودهما متطابقة طوال حياته".
- يقول **شاخنت** في موسوعية العلوم الاجتماعية 333/8: "على أن الإسلام يعني أكثر من دين إنه يمثل أيضاً نظريات قانونية وسياسية، وجملة القول إنه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معاً".
- يقول **ستروثمان** في دائرة المعارف الإسلامية 350/4: "الإسلام ظاهرة دينية سياسية، إذ إن مؤسسه كان نبياً وكان سياسياً حكيماً أو رجل دولة".
- يقول **ماكدونالد** في كتابه التطور التبولجي والقانوني والدستوري في الإسلام ص: 67: "هنا [أي في المدينة] تكونت الدولة الملتزمة بالإسلام الأولى ووضعت المبادئ الأساسية للقانون الإسلامي".
- يقول السير **أرلوند** في كتابه الخلافة ص: 30: "كان النبي ﷺ في نفس الوقت رئيساً للدين ورئيساً للدولة".

- يقول الأستاذ جب في كتابه المحمدية ص: 3: "عندئذ صار واضحاً أن الإسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية، وإنما استوجب إقامة مجتمع مستقل، له أسلوبه المعين في الحكم وله قوانينه وأنظمته الخاصة به".

2- ما طبيعة النظام السياسي الإسلامي؟

هل توجد صفة من الصفات التي توصف بها الأنظمة السياسية يمكن أن ينعت بها النظام الإسلامي؟ فهل هو نظام "ديمقراطي" أو هو "تيوقراطي" أو "أوتوقراطي" أو مزيج منها أو هو شيء آخر مستقل عنها جميعاً؟

بالنسبة للدارسين الأوروبيين وأنصار المدرسة العلمانية فإنهم اختلفوا حسب ما رأوا أنه السمة البارزة في هذا النظام، وهذا عرض ملخص لبعض هذه الآراء:

- قال سنتيلانه "Santillana" في كتابه The Legacy of Islam ص: 286: "الإسلام هو حكومة الله المباشرة، يحكمها الله الذي يرفع شعبه دائماً، فالدولة في الإسلام يمثلها الله، حتى الموظفون العموميون هم موظفون عند الله". فالإسلام في نظره حكومة تيوقراطية.

- ويقول الأستاذ موير في كتابه الخلافة ص: 600: "المثال والنموذج للحكم الإسلامي هو الحاكم المستبد المطلق" أي أن الإسلام عنده، ذو حكومة "أوتوقراطية" استبدادية.

- وقريب منه قوله مكدونالد في كتابه السابق الذكر ص: 58: "مع بعض القيود يلزم أن يحكم الإمام كحاكم مطلق".

- زاد مرجليوث في كتابه "المحمدية" ص: 93: "إنه يمكن أن يقال إن مبدأ الحكومة "الأوتوقراطية" أي الاستبدادية قد ظل مسلماً به، لا يجادل أحد فيه في الأقطار الإسلامية، حتى القرن التاسع عشر، وذلك حين وصلت الموجة التي صدرت عن الثورة الفرنسية عن طريق تركيا إلى المناطق الحارة" ثم يقول: إن ملائمة "المنطقة الحارة للمبادئ الدستورية موضع شك"، واستدل على ذلك بأن كلمات "أكثرية - أغلبية - صوت - انتخاب.." لم تعترف في الشرق إلا حديثاً.

- يقول أرلوند في دائرة المعارف الإسلامية 884/2 عن الحكومة الإسلامية: "إنها أوتوقراطية أدعى لها، لأنها مبنية على الوحي الإلهي"، ثم قال: "وقد جعل واجبا دينياً مؤكداً على الفرد المسلم أن يطيع الحكومة الاستبدادية التي يقوم عليها الخليفة".

فهؤلاء جميعاً يرون الحكم الإسلامي جامعاً بين كونه حكماً دينياً "تيوقراطياً" واستبدادياً "أوتوقراطياً".. والذي دعاهم إلى هذا الرأي -بالإضافة إلى كونهم مستشرقين يجمعون بين التعصب وقلة الدراية- هو أنهم أصدروا أحكامهم هذه استناداً إلى الممارسة الواقعية التي سادت في التاريخ الإسلامي في كثير من فتراته، فهم لا يميزون بين المبادئ الإسلامية في الحكم كفكر وقانون ونظريات، وبين ما حدث في العالم الإسلامي من ممارسات الحكام التي اعتبرت بإجماع خارجة عن المبادئ الشرعية في الحكم.

والقول بأن الإسلام نظام ثيوقراطي خطأ، قال ضياء الدين الرئيس: "إن الثيوقراطية إنما يقصد بها حكومة الإله أو الآلهة، أو زعماء روحيين مقدسين، ومن أمثلتها حكومة البابوات في العصور الوسطى، فيكون لهؤلاء الرؤساء سلطات روحية، ولهم حق الغفران والحرمان، وتجب لهم الطاعة المطلقة، وأقولهم قانون، لأنهم يدعون أنهم يمثلون الإرادة الإلهية، والإسلام ليس كذلك، فهو خال من الكهانة، وليس لهيئة خاصة حق احتكار الشريعة أو أنها تتمتع بخصائص روحية، وما الإمام أو رئيس الدولة في إلا منفذ للشريعة، خاضع لأحكامها، وهو معين من قبل الأمة التي تنتخبه ولها الحق أن تعزله، وحق الاجتهاد مقرر للفرد، كما أن إرادة الأمة التي تصدر في صورة إجماع معترف بها أنها جزء أساسي من الشريعة، فمن كل هذه الوجوه يخالف الإسلام إذن الثيوقراطية".

وهناك آراء كثيرة تنص على أن للإسلام نظاماً ديمقراطياً، نظراً لما تتمتع به الأمة من قيمة فيه، ولما يشتمل عليه الإسلام من مبادئ ديمقراطية، كالمساواة أمام القانون وحرية الرأي، وكفالة الحقوق، لكن بين الإسلام والديمقراطية فروق كثيرة أهمها:

1. أن المراد بكلمة الأمة أو الشعب في الديمقراطية الغربية أنه مجموعة من الناس المحصورين في حدود جغرافية وتعيش في إقليم واحد، وتجمع بين أفرادهم روابط من الدم والجنس واللغة والعادات المشتركة، أي أن الديمقراطية مقترنة بفكرة "القومية" ودولتها دولة قومية. أما الإسلام فمختلف، فليست الأمة عنده هي التي ترتبط برابطة المكان واللغة والجنس والدم، بل رابطة الأمة الأساسية هي رابطة وحدة العقيدة الإسلامية، فكل من اعتنق الإسلام فهو عضو في الأمة الإسلامية، فنظرة الإسلام إنسانية وأفقها عالمي، قال تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) على أنه لا يطلب إلغاء روابط الدم واللغة والعادات، بل يؤكد، قال تعالى (ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم)، وقال: (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا).

2. إن أهداف الديمقراطية الغربية هي أغراض دنيوية مادية ترمي إلى تحقيق سعادة أمة أو شعب بعينه، من حيث تحقيق مطالبه في هذه الحياة الدنيا فقط، كإنماء الثروة أو الرفع من الأجور أو كسب حربي ما، لكن أغراض النظام الإسلامي تشمل الأهداف الدنيوية والأخروية معاً، قال ابن خلدون في غرض الإمامة: إنها "لتحقيق مصالح الناس الأخروية والدنيوية".

3. أن سلطة الأمة في الديمقراطية الغربية مطلقة، فالأمة حقاً وعلى الإطلاق هي صاحبة السيادة، هي - أو المجلس الذي تنتخبه - التي تضع القانون أو تلغيه، والقرارات التي تصدر عن هذا المجلس تصبح قانوناً واجباً النفاذ وتجب له الطاعة، حتى وإن جاءت مخالفة للقانون الأخلاقي أو متعارضة مع المصالح الإنسانية العامة، فالديمقراطية مثلاً تعلن الحرب من أجل سيادة شعب على

شعب، أو الاستيلاء على سوق أو احتلال مكان، أو احتكار منابع النفط.. لكن في الإسلام ليست سلطة الأمة مطلقة هكذا، وإنما هي مقيدة بالشرعية نفسها، ولا تستطيع أن تتصرف إلا في حدود القانون الإسلامي.

قال الرئيس: "فما دما قد أثبتنا أن الإسلام لا يتطابق مع أي من النظم السابقة التي عدناها، فليس الحاكم إذن هو صاحب السيادة، لأن الإسلام ليس "أوتوقراطية"، ولا رجال الدين لأنه ليس ثيوقراطية، ولا القانون وحده، ولا الأمة وحدها لأنه ليس ديمقراطية بهذا المعنى الضيق، وإنما الجواب الصحيح أن السيادة فيه مزدوجة، والأمران ينبغي أن يظلا متلازمين، ولا يتصور قيام الدولة وبقاؤها إلا بوجود هذا التلازم، هذان الأمران هما: (1) الأمة، (2) القانون أو شريعة الإسلام، فالأمة والشرعية معاً هما صاحب السيادة في الدولة الملتزمة بالإسلام.

فالدولة الملتزمة بالإسلام إذن على هذه الصورة نظام فريد خاص بالإسلام، لا يصح القول بأنه يتطابق مع أي من النظم المعروفة، ولذا فإنه ينبغي أن يوضع لها اصطلاح خاص، وتسمى باسم يمثل حقيقتها، وما دام هذا الاسم لم يوضع، ولم يهتد إليه بعد، فنكتفي بأن يشار إليها بصفة مجملة على أنه "النظام الإسلامي"، فإذا كان لا بد من استعمال لفظ ديمقراطية، مع مراعاة الفروق الأساسية التي بينها سابقا، فيمكن أن يوصف هذا النظام على وجه تقريبي بأنه ديمقراطية، إنسانية عالمية دينية أخلاقية روحية ومادية معا، أو يجوز — وهذه المعاني ماثلة في الذهن — أن تجمع كل هذه الصفات في تعبير موجز فيقال: إنها الديمقراطية الإسلامية".

القسم الثاني: الوجيز في الاقتصاد¹⁴

- إن دراسة الاقتصاد وتحليله تتناول العلاقات الاقتصادية المتشكلة في سياق النشاط الاقتصادي لإنتاج وتوزيع واستهلاك المنتجات.
- والنشاط الاقتصادي هو جملة من القرارات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى جزئي (المؤسسة، الشركة، الأفراد) وعلى مستوى كلي، أي على المستوى الاقتصادي الوطني.
- يدرس الاقتصاد على مستوى جزئي ويسمى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى كلي ويسمى الاقتصاد الكلي.
- النظرية الاقتصادية هي نتاج تطور الاقتصاد من النظم الاقتصادية البسيطة حتى المعقدة ونتيجة تعقيد وتنوع نماذج الاقتصاديات الوطنية وكذلك نتيجة لتطور طرق العلم، أما النظرية الاقتصادية المعاصرة هي منظومة علوم اقتصادية يجمعها موضوع مشترك (عام) هو العلاقات الاقتصادية.

التمهيد

بند 1: الحاجة لعلم الاقتصاد الإسلامي:

نظم الإسلام حياة الأفراد بما يحقق الكثير من المصالح الدنيوية والأخروية، ومن ذلك تنظيم احتياج الناس لكسب المال وتوفير الاحتياجات الحياتية الخاصة بهم. وقد كانت حياة النبي ﷺ هي النموذج الأمثل لتطبيق هذا التشريع الاقتصادي وكذلك حياة الخلفاء الراشدين. إلا أن الحياة والمشكلات الاقتصادية في الصدر الأول كانت محدودة لأمرين: -

1- فقر البيئة وتواضع الأنشطة الاقتصادية (كالرعي والتجارة المحدودة - والزراعة القليلة...).

2- قوة الوازع الديني في النفوس فلا تجد غشاً ولا تدليساً ولا غبناً ولا احتكاراً..

ولكن مع توسع المعاملات بين الناس وازدهار التجارة والصناعة، وانفتاح المجتمعات والدول على بعضها البعض، وضعف الوازع الديني وظهور الحيل والخديعة في معاملات الناس، استجدت قضايا اقتصادية تختلف تماماً عما عاشه سلف الأمة، كالشركات الحديثة وبيع الأسهم والبورصات والمعاملات المصرفية وغيرها، إضافة إلى الحاجة لضبط معاملات الناس وعقودهم لكي لا تفضي إلى النزاع والخلاف، مما أدى إلى اهتمام العلماء بدراسة هذا العلم وبحث قضاياها ومعالجة مشكلاته.

¹⁴ أصل هذا الجزء كتاب، أ.د سمير الشاعر، الاقتصاد الإسلامي، بتقسيمات كتاب الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بول سامويلسون، إدارة البحوث - اتحاد المصارف العربية، 2013م، بتصرف.

وفي بداية القرن العشرين ظهرت مذاهب اقتصادية تبنتها دول عظمى تريد الثروة أشهرها:

- (1) النظام الاشتراكي وقد خرج من التطبيق في نهايات القرن العشرين.
- (2) النظام الرأسمالي فلا زال يحتل السيطرة على اقتصاد أكثر دول العالم في الفترة الراهنة بصور متجددة من حين لآخر، غير أن تهديد الأزمات الاقتصادية المتتالية أصبحت تشكل تحدياً حقيقياً لوجوده.
- (3) أما النظام الإسلامي فقد تضعف بسبب هيمنة الدول الأجنبية على بلاد المسلمين، وإقصائهم للشريعة الإسلامية من التطبيق والتحكيم في شؤون الحياة. من خلال ما سبق ذكره من تطور وتغير كبيرين في حياة الأفراد والمجتمعات وخاصة في الفترات الأخيرة، نجد الحاجة لنظام اقتصادي جديد قد يكون حل محتواه يتوافق والنظام الاقتصادي الإسلامي، فقد تساءل المفكرون الاقتصاديون جدياً بعد الأزمة العالمية عام 2008 عن بعض ما ينادي به الاقتصاد الإسلامي، فالمقارنة الرقمية والالتزام الشرعي جنباً المسلمين ومؤسسات الاقتصاد الإسلامي وفي مقدمها المصارف الإسلامية الهزات والخسائر الفادحة.

خلاصة: "لا توجد نظرية اقتصادية شاملة ولا بد للتفكير الاقتصادي الجديد أن يكون انتقائياً".

هذه الفكرة المتبصرة هي أعظم "تركة" خلفها لنا كينز.

إذاً حالنا وفق كينز ليس ميؤوساً منه، أما ادعاء أنه لا نظرية اقتصاد إسلامي عندنا فكلام مردود بالكلام السابق وأكد على جهد المختصين لتحرير هذه العقدة.

بند 2: الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد في اللغة: مأخوذ من القصد وهو استقامة الطريق والعدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط؛ وهو ما بين الإسراف والتقتير.

أما في الاصطلاح: فهو "علم دراسة وتحليل سلوك الفرد والمجتمع تجاه الموارد الإنتاجية من أجل تحقيق الرفاه في إطار التعاليم الشرعية الإسلامية".

علم الاقتصاد الإسلامي يأخذ بعدين أساسيين:

- (1) البعد العقدي وذلك من خلال التزام الأفراد والمجتمع بأحكام الشريعة الإسلامية.
- (2) البعد التحليلي أو الاقتصادي وذلك من خلال الاستعانة بالتحليل الاقتصادي العلمي في مواجهة المشكلات والظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

بند3: أحكام الاقتصاد الإسلامي نوعان ثابتة ومتغيرة:

- **الأحكام الثابتة:** وهي ما كانت ثابتة بأدلة قطعية أو راجعة إلى أصل قطعي في الكتاب أو السنة أو الإجماع كحرمة الربا، وحلّ البيع، وغيرها.
- **الأحكام المتغيرة:** وهي الثابتة بالأدلة والمتغيرة تبعاً لمقتضيات المصلحة والتي تتغير أحياناً بحسب الأشخاص والأزمان والأمكنة، فيجوز لولي الأمر المجتهد أو العلماء المجتهدين أن يختاروا من الأحكام ما يرونه مناسباً لمستجدات الحياة وفق مقاصد الشريعة المعتمدة، ومن أمثلتها:
 1. تضمين الأجير المشترك
 2. إيقاف عمر صرف سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة وقد أقرّه الصحابة على ذلك فكان إجماعاً.
 3. الخراج على الأراضي المفتوحة عنوة.

سعر الفائدة الـ Libor

ما هو سعر الفائدة Libor الممنوح هذه الهالة الاقتصادية التي لا تصدق؟

في الساعة الحادية عشرة من صباح كل يوم تعلن جمعية المصرفيين البريطانيين معدلات أسعار الفائدة التي تم عرضها من قبل أعضائها وتحدد سعر (LIBOR) لفترات قصيرة الأمد من أموال ليلة واحدة إلى سنة واحدة. يكون سعر (LIBOR) ثابتاً حتى الصباح التالي حين يعلن سعر الفائدة الجديد.

سعر تحكمي بالمطلق لا تعكسه آليات تفاعل السوق

- بدأ تحديده رسمياً في بداية ١٩٨٦م.
- ليبور هو معدل سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك في سوق لندن.
- حالياً، هو سعر الفائدة المرجعي الأوسع استخداماً على النطاق الدولي للقروض قصيرة الأجل.

الباب الأول: الاقتصاد الجزئي

الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) يعتمد الاقتصاد الجزئي أسلوب الدراسة والتحليل للوحدات الصغيرة التي يتكون من مجموعها النظام الاقتصادي، والعلاقات المتبادلة بينها، فيعنى بدراسة وتحليل سلوك المستهلك وطلبه، والمنتج وتكاليفه على المستوى الفردي، وكيفية تحقيق التوازن بينهما .

وفي ذلك يدخل اهتمام الإسلام بالآداب والأخلاق العامة والتي بدورها تمس الحياة الاقتصادية. وبدأ غير المسلمين في عصرنا هذا بالاهتمام بعلم أخلاقيات العمل (Business Ethics) ودراسته.

الفصل الأول

أسس علم الاقتصاد

بند1: ماهية علم الاقتصاد:

علم من العلوم الاجتماعية يدرس النشاط الإنساني فيما يتعلق بـ:

- كيفية حصوله على الأموال (الثروة).
- كيفية إنفاقه لهذه الأموال.

بعبارة أخرى علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس النشاط الإنساني الذي يهدف إلى الإنتاج والتوزيع، ويتم هذا التوزيع من خلال عمليات التبادل في السوق.

بند2: خصائص علم الاقتصاد:

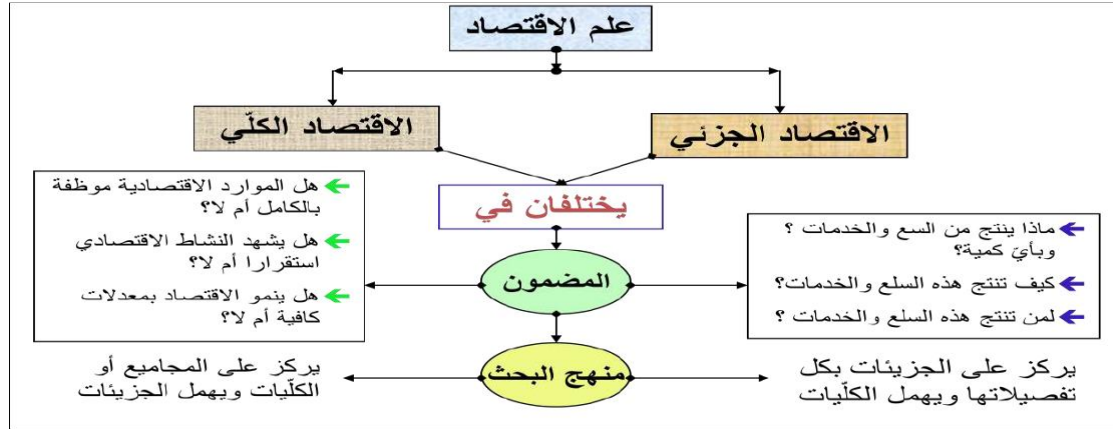
- نشاط إنساني.
- ينتج المنافع أو يزيدها.
- هدفه إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات.
- يسعى وراء رفع مستوى العيش وتحسين أحوال الإنسان.

بند3: محاور علم الاقتصاد الرئيسية خمسة وهي:

- أ. الإنتاج
- ب. التوزيع
- ج. التبادل
- د. الاستهلاك
- هـ. الحاجات وكيفية إشباعها.

بند4: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

- **الاقتصاد الجزئي (Micro Economics):** يتعلق بمسائل الأفراد والمشاريع ويكون الاهتمام فيه مركزا على تكوين الأسعار، والمشكلة الأساسية التي يعالجها هي تحديد الأسعار والكميات وفق قوتي العرض والطلب.
- **الاقتصاد الكلي (Macro Economics):** يتعلق بكليات علم الاقتصاد فهو يعالج مشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به، وبشكل عام يكون موضوعه الأساس تحديد مستوى الدخل وتغييراته.



الشكل رسم د. رفيق عمر - جامعة البتراء

بند5: الحاجات وأنواعها:

- أ. **الحاجات غير الاقتصادية:** عبارة عن تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع لم يبذل الإنسان جهداً أو كلفاً مادية في إنتاجها وهي موجودة بصورة طبيعية، وتسمى بالسلع الحرة أو السلع غير الاقتصادية.
- ب. **الحاجات الاقتصادية:** وهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها بواسطة السلع والخدمات التي يبذل الإنسان الجهد والكلف المادية في إنتاجها، وهذا يعني أن هذه السلع والخدمات لها سعر أو قيمة ينبغي على المستهلك دفعها لغرض الحصول عليها، وهذه السلع والخدمات هي التي تسبب المشكلة الاقتصادية.

بند6: خصائص الحاجات الاقتصادية:

- أ. **قابليتها للتعدد:** ذلك لأن الحاجة ترتبط بالرغبة.
- ب. **قابليتها للاستبدال:** أي أن الحاجات تعوض في الغالب بحاجات أخرى.
- ج. **قابليتها للإشباع:** أي أن الحاجات الاقتصادية هي حاجات واقعية وليست خيالية أو مستحيلة.
- د. **الحاجات متكاملة ومتراصة:** أي أن الحاجات تكمل بعضها بعضا مثلا الحاجة إلى سيارة تكملها الحاجة إلى وقود.

هـ. **الحاجة تنشأ عن طريق التعود:** أي انه كلما طال أمد استغلال السلعة أو الخدمة كلما تأصلت الحاجة إليها في نفس الفرد، ومع ذلك يمكن استبدالها بحاجة أخرى.

بند7: أنواع السلع الاقتصادية:

أ. **الثروة:** هي الأشياء المادية التي تمتلك منفعة وتكون نادرة ومن الممكن تحويلها. أما النقود والسندات فهي لا تعد ثروة إنما هي حقوق على السلع الاقتصادية. فالثروة القومية هي مجموع الأراضي الزراعية والموارد تحت الأرض وفوقها فضلاً عن المصانع والطرق والجسور ووسائل المواصلات والممتلكات.

ب. **الخدمات:** هي الأشياء غير المادية التي تمتلك منفعة ونادرة وقابلة للانتقال.

بند8: المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها بصورة مستمرة في ظل محدودية (ندرة) الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تستخدم لإشباع تلك الحاجات.

وبتعريف الاقتصاديين تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية (موارد الإنتاج) وتعدد حاجات المجتمع المراد إشباعها.

أي أن الحاجات أكبر من الموارد، لذلك فإن على الإنسان أن يختار الحاجات التي يريد أن يشبعها أولاً فأولاً.

ولمواجهة المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع لا بد من إجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية:

- (1) ماذا ينتج من السلع والخدمات؟
- (2) كيف ينتج السلع والخدمات؟
- (3) لمن ينتج السلع والخدمات؟

بند9: الرأي الشرعي في المشكلة الاقتصادية:

إن محدودية الموارد أو كما اشتهر اسمها اقتصادياً "الندرة النسبية"، تعتبر المشكلة الاقتصادية الأولى والأساسية في علم الاقتصاد إلا أن التسليم بها شرعاً غير مقبول بالمطلق، رغم الاعتراف بالندرة في المكان والزمان، فمثلاً قد نجد دواً لا تتوفر فيها المادة الخام (البترول مثلاً) فهذا لا يعني أن جنس المادة غير نادر أساساً ولكنه متوافر في أماكن أخرى، كما أن عنصر الزمن يؤخذ في الاعتبار فكثير من الدول تم اكتشاف البترول مثلاً فيها لاحقاً بعد أن ظن أن المادة غير متوافرة فهنا الندرة زمانية، وعموماً نعلم أن الله خلق البشر وتكفل بهم وجعل احتياجاتهم لبعضهم منفعة لهم إلا أن الإنسان لا يستفيد من هذه الحكمة ويطغى بما

تحت يديه، فبالمنهج الشرعي البحت أو المطلق لا توجد ندرة في الموارد وهو الأمر الذي تنبه له علماء الاقتصاد التقليديون فغيروا مسمى الندرة إلى الندرة النسبية ليس من باب الشرع بل من باب الأمانة العلمية.

بند 10: عناصر المشكلة الاقتصادية:

- أ. تعدد الحاجات الإنسانية.
- ب. الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في المكان والزمان.
- ج. المفاضلة بين الحاجات وترتيب أولوياتها وتحديد السلع والخدمات التي يتم إنتاجها أولاً.

بند 11: حل المشكلة الاقتصادية:

أي نظام اقتصادي يواجه ثلاثة محاور لحل المشكلة الاقتصادية هي:

- المحور الأول: كيفية تخصيص الموارد الإنتاجية المتاحة.
 - المحور الثاني: تحديد الأسلوب الذي يتم بموجبه توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع، ولغرض توزيع الإنتاج تواجه النظم الاقتصادية مشكلتين:
 - تحديد كمية ونوعية الإنتاج للفترة القادمة
 - تحديد الأسلوب المستخدم في الإنتاج: (إنتاج كثيف الرأسمال - كثيف التكنولوجيا أو أسلوب إنتاج كثيف العمل - قليل التكنولوجيا).
 - المحور الثالث: كيفية توزيع الدخل على أفراد المجتمع يقصد به كيفية توزيع الناتج القومي المتحقق (أي الدخل القومي) بين أفراد المجتمع.
- وبصورة عامة هناك ثلاث آليات:

- 1- آلية السعر أو آلية السوق نتيجة لعاملي الطلب والعرض، يتم توزيع الدخل القومي على المواطنين.
- 2- آلية التخطيط المركزي: المدروسة والموضوعة من قبل الحكومة، ولا يلعب عامل العرض والطلب دوراً في تحديد السعر الذي يتم بموجبه توزيع الناتج القومي.
- 3- الآلية المختلطة: في هذا الأسلوب يتم استخدام كل من الآليتين السابقتين. غالبية دول العالم تتبع هذا النظام الاقتصادي ولا توجد في الوقت الحالي دولة اشتراكية (100%) أو دولة رأسمالية (100%).

بند 12: الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

أولاً: مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود.

ثانياً: مبدأ الملكية ذات الأشكال المتنوعة.

- في الرأسمالية: الملكية الخاصة هي المبدأ العام، والملكية العامة استثناء لظروف قاهرة.
- في الاشتراكية: الملكية العامة هي المبدأ العام، والملكية الخاصة استثناء لظروف قاهرة.
- أمّا الإسلام: فإنه يسمح بملكيّات ذات أشكال متنوعة وليس لإحداها صفة المبدأ العام والأخريات استثناء وهي:
 1. الملكية العامة: وهي عامة لمجموع المسلمين مثل الأراضي العامرة بشرياً (الأراضي الخراجية).
 2. ملكية الدولة: (الثروات الطبيعية من غابات ومعادن).
 3. ملكية خاصة: تكتسب فقط عن طريق العمل الاستثماري بما لا يهدد التوازن العام.
 ثالثاً: مبدأ العدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني

الأسواق والحكومة في الاقتصاد

بند 1: ماهية السوق:

- السوق في المفهوم العادي: هو ذلك المكان الذي يذهب إليه الناس لشراء حاجياتهم المختلفة من السلع والخدمات.
 - السوق في المفهوم الاقتصادي: هو عبارة عن مجموعة من البائعين والمشتريين الذين يرغبون في بيع وشراء سلعة معينة.
 - بنية الأسواق المعاصرة: يقصد بالسوق، الاتصال الذي يقوم بين البائع والمشتري وليس من المحتم في عصرنا هذا أن يكون للسوق مكان محدد، أو زمان معين، فمجرد قيام الاتصال بين البائع والمشتري (عبر وسائل الاتصال أو عبر نشاطات الوسطاء) وسيادة هذا النوع من الاتصال أو ذلك يَعرِّف السوق.
- الاحتكار وتعريفه في الفقه الإسلامي:**

- الاحتكار لغةً: حبس الطّعام إرادة الغلاء، والاسم منه: الحكرة.
- ويقصد بالاحتكار Monopoly، في المصطلح الاقتصادي، انفراد مشروع واحد بعرض سلعة ليس لها بديل، وشرط وجود الاحتكار اختفاء المنافسة التي يَعرِّضُ بها الاحتكار السلعة.
- الاحتكار في الشرع: عرفه الحنفية بأنه إشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء. وعرفه المالكية بأنه رصد الأسواق انتظاراً لارتفاع الأثمان، وعرفه الشافعية بأنه إشتراء القوت وقت الغلاء، وإمساكه وبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق. وعرفه الحنابلة: بأنه إشتراء القوت وحبسه انتظاراً للغلاء.

بند2: ماهية الحكومة:

الحكومة أحد الفوارق القائمة بين نظام سياسي معين وأنظمة سياسية أخرى، في رؤيته الخاصة لمكانة الحكومة ووظائفها وصلاحياتها وأهدافها.

فالأنظمة السياسية المختلفة ترى أنَّ للحكومة أهدافاً ووظائف متنوعة، من بينها بعض الأهداف المشتركة بين مختلف الأنظمة.

- فبسط الأمن والاستقرار، والنظام العام، وردع العدوان، وصدّ تجاوز
الأجانب، من جملة الأهداف التي تسعى إليها جميع النظم السياسية، مهما
كانت نزعتها الفكرية.

والنظريات السياسية تدافع عن "الحد الأدنى للدولة" وتطالب، من الناحية
الاقتصادية، بالحدّ، من تدخّل الدولة في السوق الاقتصادية الحرة.

بند3: معايير اقتصاد السوق:

وقد أرجعت الكثير من الدراسات الاقتصادية المتخصصة أن اقتصاد السوق يحتاج إلى معايير دقيقة تكون واجبة الاستخدام تعمل جنباً إلى جنب مع تفاعل قوى العرض والطلب ولعل من أهم تلك المعايير ما يلي:

1. عدم التدخل بتحديد الأسعار ويترك لذلك العرض والطلب دون التدخل فيه.
 2. حصول الأفراد على الحرية الكاملة في الانضمام إلى مختلف أشكال النشاط الاقتصادي.
 3. عدم التدخل في الحرية الخاصة للأفراد بغض النظر عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي.
 4. حرية انتقال وتدفق المعلومات.
 5. حرية الدخول والخروج في الأسواق.
 6. أن يتم الحفاظ على المنافسة دون وجود احتكار أو أي نوع من أنواع تقييم التجارة والأسعار.
 7. أن يقتصر دور الحكومة على تنظيم ومراقبة الأسواق بشكل يحمي الأفراد والمؤسسات من بعض الممارسات غير المسؤولة.
- وعليه لا غنى عن وجود الحكومة في نظام اقتصاد السوق.

بند4: دور الحكومة الرئيسي في نظام اقتصاد السوق يتمثل بالآتي:

1. التحكيم: بما لها من سلطات واجبة النفاذ لكشف حالات الغش والتزوير لحماية حقوق المنتجين والمستهلكين والتحكيم في المسائل التجارية بينهم.
2. تنظيم المنافسة بين المنتجين.
3. العمل على إزالة المعوقات والتعقيدات الروتينية.
4. العمل على حماية حقوق الملكية.

بند 5: العناصر الأساسية للعرض والطلب

يعتبر العرض والطلب من أهم أدوات التحليل الاقتصادي انتشاراً مهماً كان النظام الاقتصادي، ويعكس كل من الطلب والعرض مستوى الاستهلاك والإنتاج في اقتصاد ما.

- **الطلب (Demand):** يعرف بأنه مجموع الكميات المختلفة التي يرغب ويستطيع المستهلك شراءها من السلعة عند الأسعار المختلفة وذلك خلال فترة زمنية محددة.
- **العرض (Supply):** يعرف بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المنتج بعرضها وبيعها عند الأسعار المختلفة وذلك خلال فترة زمنية محددة.
- **الظروف المؤثرة في العرض:**
 - عدد المنتجين.
 - المستوى الفني للإنتاج.
 - أسعار عناصر الإنتاج.
 - الضرائب والإعانات.
 - توقعات المنتجين.

الفصل الثالث

الدخل وتسعير عوامل الإنتاج

يعتمد الدخل في الاقتصاد أساساً على العرض والطلب وعلى المهارات التي لها قيمة عالية في نظر المجتمع. وتساهم المنافسة بين أصحاب الأعمال حول اليد العاملة من جهة، وبين العمال وفرص العمل من جهة أخرى في تحديد مستوى الأجور، إذ إن مشاريع الأعمال تحتاج إلى دفع أجور عالية بما فيه الكفاية، لتجذب إليها العاملين الذين تحتاج إليهم. وتؤثر النقابات العمالية وكذلك الحكومات على الأجور في العديد من البلدان، وتتفاوض النقابات مع أصحاب الأعمال لتحديد درجات الأجور وظروف العمل المقبولة من أعضائها.

بند 1: الدخل المحلي: هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال سنة واحدة. ويتضمن:

- **الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج** = الأجور والمرتبات + أرباح وفوائد + إيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.
- **الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج** = صافي الدخل المحلي.

بند2: الناتج المحلي الإجمالي (GDP): عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.

بند3: الدخل الشخصي (PI):

- **الدخل الشخصي** = صافي الدخل المحلي – أقساط معاشات التقاعد – ضرائب على أرباح الشركات – أرباح محتجزة (غير موزعة) + مدفوعات الضمان الاجتماعي والإعانات الشخصية الأخرى (مدفوعات تحويلية).
- **الدخل الشخصي المتاح** = الدخل المتاح – الضرائب المباشرة على الدخل.
- **الدخل الشخصي المتاح** = الاستهلاك + الادخار.

بند4: الدخل القومي National income: الدخل القومي مجموع الدخل المكتسب في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة واحدة. ويوضح هذا الرقم إن كانت البلاد المعنية تنمو أم أنها تتراجع. ويستعمل الاقتصاديون أرقام الدخل القومي لمقارنة الاقتصاديات المختلفة للبلدان.

بند5: عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي: إن عدالة توزيع الدخل القومي لا تتحقق وفقاً للفكر الاقتصادي الإسلامي إلا بعد أن يشعر كل فرد في المجتمع انه قد حصل على حقه بالكامل جزاء عمله، وانه يجد من الدولة الرعاية الكاملة التي يحتاجها عندما يصيبه ما يجعله غير قادر على العمل المنتج.

بند6: سوق عناصر الإنتاج

طلب عناصر الإنتاج	عرض عناصر الإنتاج
<ul style="list-style-type: none"> - طلب من قبل المؤسسات الإنتاجية. - طلب العمل: طلب المؤسسة لعدد من العمال 	<ul style="list-style-type: none"> - عرض من قبل الأفراد الذين يملكون عناصر الإنتاج. - عرض العمل: عرض العمال لخدماتهم.

ويتحدد سعر عناصر الإنتاج بناءً على تفاعل قوى العرض والطلب:

عناصر الإنتاج وأسعارها	
عناصر الإنتاج	السعر
العمل	الأجر
الأرض	ريع
المنظم	ربح
رأس المال	عائد المساهمة أو المشاركة وليس الفائدة

بند7: رأس المال في الاقتصاد الإسلامي: يحتل موضوع رأس المال خصوصية خاصة في الاقتصاد الإسلامي، حيث لا يعترف بالفائدة سعراً له كعنصر من عناصر

الإنتاج، وهو إما أن يكون عينياً مثل الأصول المادية الملموسة لدى المجتمع، وهي لها صفة التعمير أي أنها تدخل في العملية الإنتاجية لأكثر من مرة كالآلات والمباني والمصانع، هنا تستحق هذه الأصول الأجرة لتعويض الإهلاك الحاصل لها. وقد يكون رأس المال تقديراً وهو النقود المستخدمة في العملية الإنتاجية، هنا يستحق جزء من الربح لإبعاد الربا عن العملية الإنتاجية.

الفصل الرابع

فرض الضرائب والإنفاق الحكومي

بند 1: مفهوم الضريبة وأهدافها

الضريبة هي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررّة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين (الممولين) تبعاً لمقدراتهم على الدفع ولغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة ولتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.

أ- الهدف المالي: وهو تحقيق مورد مالي لتغطية الدولة نفقاتها العامة (الجارية والاستثمارية).

ب- أهداف اقتصادية:

1- تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو مشاريع إنتاجية وذلك:

- بإعفاء هذه المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة.
 - وتوفير الحماية للصناعة المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج.
 - وتوفير الصادرات إلى الخارج من الضريبة بشكل كلي أو جزئي.
- 2- وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات.

3- وسيلة لتنظيم الإنتاج القومي.

ج- أهداف اجتماعية: تتمثل بإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخولهم وبالتالي تقليل حدة التفاوت بين مستويات الدخل وتمويل الخدمات العامة من الضريبة لمصلحة الدخل المنخفضة.

بند 2: حكم فرض الضريبة في الفقه المالي الإسلامي

انقسم الفقهاء حيال حكم فرض الضريبة إلى فريقين، فريق قال بالجواز ولكن ليس على الإطلاق، وفريق منع من فرض الضريبة مطلقاً.

أولاً: المانعون لفرض الضرائب:

يرى هذا الفريق أن الحق الوحيد في المال هو الزكاة، فمن أخرج زكاة ماله فقد برئت ذمته، ولا يجوز بعد ذلك التعرض لما في يده من أموال دون حق، ولا يُطالب بشيء إلا أن يتطوع رغبة بالأجر من الله تعالى.

حجتهم في المنع:

احتجوا لهذا الرأي بأحاديث؛ أهمها:

1. ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً أتى النبي ﷺ، فقال: دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، فقال: (تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان)، قال: والذي نفسي بيده، لا أزيد على هذا شيئاً ولا أنقص منه، فلما ولى قال رسول الله ﷺ: (من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا)¹⁵، وفي رواية قال عليه السلام: (إن صدق الأعرابي؛ دخل الجنة)¹⁶، ففي هذا الحديث أعلن الرجل أنه لا يزيد على الزكاة المفروضة ولا ينقص، فرضي رسول الله ﷺ وأخبر أنه من أهل الجنة.
2. روى الترمذي عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: (إذا أدبت زكاة مالك؛ فقد قضيت ما عليك)¹⁷، ومن قضى ما عليه في ماله، لم يكن عليه حق فيه ولا يُطالب بإخراج شيء آخر على سبيل الوجوب.
3. ما رواه ابن ماجه عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس، أنها سمعته - تعني رسول الله ﷺ - يقول: (ليس في المال حق سوى الزكاة)¹⁸، وقالوا: إن ما جاء في بعض النصوص من إثبات حقوق في المال غير الزكاة مطلوبة على سبيل الاستحباب لا على سبيل الوجوب والالتزام كما في حق الضيف، أو قالوا: بأنها حقوق واجبة قبل الزكاة، فلما فُرِضت الزكاة نسخت كل حق كان قبلها.
4. احترام الملكية الشخصية؛ احترام الإسلام الملكية الشخصية، وجعل كل إنسان أحق بماله، وحرَمَ الأموال كما حرَمَ الدماء والأعراض، والضرائب مهما يقول القائلون في تبريرها وتفسيرها ليست إلا مصادرة جزء من المال يُؤخذ من أربابه قسراً وكرهاً.
5. الأحاديث الواردة بدم المكس ومنع العشور؛ فلقد جاءت الأحاديث النبوية بدم المكوس والقائمين عليها وتوعدهم بالنار والحرمان من الجنة، فعن رُوَيْفَعِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنْ صَاحَبَ الْمَكْسُ فِي النَّارِ)¹⁹. وعن عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ)²⁰، وعدَّ الذهبي

15 صحيح البخاري وصحيح مسلم.

16 الترمذي.

17 ابن حبان، المنذري في الترغيب والترهيب.

18 سنن ابن ماجه.

19 مسند أحمد، المنذري في الترغيب والترهيب.

20 سنن أبي داود، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة: رواه أبو داود وأحمد وغيرهما عن عقبة بن عامر به مرفوعاً، وصححه ابن

المكس من الكبائر، وقال: (المكاس من أكبر أعوان الظلمة، بل هو من الظلمة أنفسهم؛ فإنه يأخذ ما لا يستحق، ويعطيه من لا يستحق).

ثانياً: المجيزون، وهو الراجح:

أ. **الحنفية:** يرى الحنفية جواز فرض الضرائب على الناس، إذا كانت هناك حاجة تدعو إليها؛ حيث يسمونها النوائب (النوائب: جمع نائبة، وهي اسم لما ينوب الفرد من جهة السلطان بحق أو بباطل، ونوائب الرعية: ما يضربه السلطان من حوائج على الرعية؛ كإصلاح القناطر والطرق وغيرها)، فقد جاء في حاشية رد المحتار ما نصه: (زمن النوائب ما يكون بالحق؛ كرى النهر المشترك للعامة، وأجرة الحارس للمحلة والمسمى الخفير، وما وظف الإمام ليجهز به الجيوش، وفداء الأسرى، بأن احتاج إلى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك)، ويتابع فيقول: (وينبغي تقييد ذلك بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك).

ب. **المالكية:** قالوا يحق للإمام أن يوظف الضرائب لظروف خاصة، يقول الإمام القرطبي: (واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليها)؛ والمقصود بالمال هنا غير مال الزكاة، مصداقاً لقوله تعالى: {وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ} [البقرة: 177]، وقال الإمام مالك: (يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم).

ج. **الشافعية:** يقرون شرعية الضرائب على الأغنياء إذا احتاج الإمام من أجل مصلحة عامة؛ وفي ذلك يقول الإمام الغزالي: (إذا خلت الأيدي من الأموال، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر، ولو تفرق العسكر واشتغلوا بالكسب لخيف دخول العدو ديار المسلمين، أو خيف ثوران الفتنة من أهل العرامنة²¹ في بلاد الإسلام؛ جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند).

وفتوى الشيخ عز الدين بن عبد السلام للملك المظفر قطز في فرض الضرائب على الناس لأجل الاستعداد والتجهيز لقتال التتار، (إنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم، وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم بشرط أن لا يبقى في بيت المال شيء، وأن تبيعوا ما لكم من الحوائص²² المذهبة، والآلات النفيسة، ويقتصر كل الجند على مركوبه وسلاحه، ويتساووا هم والعامة، وأما أخذ الأموال من العامة مع بقايا في أيدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة فلا).

د. **الحنابلة:** أجازوا فرضيتها وسموها الكلف السلطانية، واعتبروها من الجهاد بالمال، وفي ذلك يقول ابن تيمية في الفتاوى إذ يعتبر أن الكلف السلطانية أو ما يأخذه السلطان من أموال الأغنياء يُعد من قبيل الجهاد بالمال؛ فيقول: (وإذا طلب منهم شيئاً يؤخذ على أموالهم ورؤوسهم، مثل الكلف السلطانية التي توضع عليهم كلهم،

خزينة والحاكم، 729/1.

21 قوم من قبائل الفواعير.

22 أداة زينة.

إما على عدد رؤوسهم، أو على عدد دوابهم، أو على أكثر من الخراج الواجب بالشرع، أو تؤخذ منهم الكلف التي أحدثت في غير الأجناس الشرعية، كما يُوضع على المتابعين للطعام والثياب والدواب والفاكهة وغير ذلك، يُؤخذ منهم إذا باعوا، ويُؤخذ تارة من البائعين، وتارة من المشتريين).

بند3: القواعد أو المبادئ لفرض الضريبة التي وضعها آدم سميث في كتابه ثروة الأمم:

1. قاعدة العدالة (قاعدة المساواة) أو (العمومية)
2. قاعدة اليقين (الوضوح والدقة)
3. قاعدة الملاءمة
4. قاعدة الاقتصاد (مبدأ الإنتاجية).

بند4: قواعد أو مبادئ وضعها علماء آخرون:

1. قاعدة المرونة.
2. قاعدة الاستقرار.
3. قاعدة الإقليمية.
4. قاعدة السنوية.
5. قاعدة التنسيق بين الأهداف.
6. قاعدة إمكانية التطبيق.

بند5: الإنفاق العام يركز على النظام الاقتصادي

يعتبر الإنفاق العام انعكاساً لدور الدولة في المجتمع لأنه يعبر عن واجباتها وأولوياتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي، ولهذا فإن نوع وحجم وصورة الإنفاق العام يرتبط بتطور الدولة والأساس الفكري الذي يقوم عليه نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

بند6: أهداف الإنفاق العام

تستهدف الدولة بإنفاقها العام عدداً من الأهداف أجملها الاقتصاديون في الآتي:

1. إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية.
2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. تحقيق التنمية الاقتصادي.

الباب الثاني: المفاهيم الأساسية للاقتصاد الكلي

الاقتصاد الكلي (Macroeconomics): يعتمد الاقتصاد الكلي دراسة وتحليل الظواهر الكلية والوحدات الكبيرة على نطاق الاقتصاد الوطني كالناتج الإجمالي الكلي أو الدخل القومي والتنمية الاقتصادية والعرض والطلب والمستوى العام للأسعار والبطالة من منظور قومي كلي.

لما كان الاقتصاد الكلي يهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل والتوازن، من خلال التعرف على المشكلات، ووضع التصورات الكفيلة بحلها؛

فإن الاقتصاد الإسلامي يرى هذا الهدف مشروعاً، ويؤكد على أهميته وضرورة السعي إليه لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل.

- **فالتوازن الاقتصادي** يحول دون التذبذب والخلل الاقتصادي وما يؤدي إليه من الإضرار بالناس من جراء الانكماش والتضخم، والإسلام ينهي عن إلحاق الأذى بالناس، ويؤيد كل إجراء يحول دون ذلك؛ طالما كان الإجراء أقل ضرراً.

الفصل الخامس

نظرة في قضايا الاقتصاد الكلي

لم يحتل التحليل الكلي مكانته الحالية في النظرية الاقتصادية إلا منذ زمن قريب وفي منتصف القرن الماضي بفضل الاقتصادي البريطاني "جون مينرد كينز"، لكن هذا لا يعني عدم وجود التفكير الكلي في المشكلات الاقتصادية قبل ذلك.

وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجموعته، فإنه يمكننا تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي في النقاط التالية:-

1- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة، الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.

2- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.

3- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

4- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بند 1: السياسة الاقتصادية

فهي Economic Policy "اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة". ولو أنه من المستحسن أن تتبع سياستنا الاقتصادية النظرية الاقتصادية، إلا أنه كثيراً ما تعدل السياسة الاقتصادية بواسطة السياسات الاجتماعية أو الحربية أو الظروف والأحداث السياسية.

فقد ترى النظرية الاقتصادية وجوب الأخذ بمبدأ الحرية التجارية وإلغاء القيود على المبادلات الدولية، ولكن نظراً لضغوط سياسية معينة تتبع الحكومة سياسة اقتصادية من شأنها زيادة القيود المفروضة على التجارة الخارجية.

بند2: أهداف السياسة الاقتصادية

يذكر الاقتصاديون غالباً أن هناك أربعة أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية، تتمثل في التالي:-

1. العمالة الكاملة.
2. استقرار الأسعار.
3. النمو الاقتصادي.
4. التوازن الخارجي.

بند3: الطلب الكلي والعرض الكلي

الطلب الكلي Aggregate Demand هو "إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين". أما العرض الكلي Aggregate Supply فهو "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة". ويتحقق التوازن Equilibrium في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. فإذا ما حدث وزاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظيف الكامل أدى ذلك إلى حدوث تضخم Inflation. أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظيف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور ما يعرف بالركود Depression.

وإذا كنا نقول بأن التوازن يعني تعادل القوى المتضادة في فترة زمنية معينة، فإن عدم تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي أو بعبارة أخرى حدوث عدم تعادل للقوى المتضادة يعرف بالاختلال.

بند4: سياسات الاقتصاد الكلي

في محاولة لتفادي الصدمات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الكلي المعاصر، مثل الكساد الكبير والتضخم الجامح، تحاول الحكومات اليوم من خلال إجراء تعديلات في السياسة العامة التي تأمل أن تنجح في تحقيق استقرار الاقتصاد ونموه. فالحكومات تعتقد أن نجاح هذه التعديلات ضرورية للمحافظة على ثبات واستقرار الاقتصاديات. هذه الإدارة الاقتصادية تتحقق من خلال نوعين من السياسات هما السياسة المالية أو الضريبية (Fiscal Policy) والسياسة النقدية (Monetary Policy).

وفي سبيل تحقيق الأهداف السابق ذكرها في الاقتصاد الكلي، يتم اللجوء إلى السياسات الاقتصادية الكلية التالية سواء منفردة أو عن طريق المزج بين أكثر من سياسة معا في آن واحد:

1. **السياسة المالية (Fiscal policy):** وهي التي تعتمد على سياسات الإنفاق الحكومي والسياسات الخاصة بالضرائب.
2. **السياسة النقدية (Monetary policy):** وهي التي تعتمد على سياسات سعر الفائدة (وفق النظم الوضعية) والإصدار النقدي الجديد والسياسات التي تهدف للتأثير على عرض النقد والطلب عليه.
3. **سياسات التجارة الخارجية (International trade policies):** وهي سياسات التدخل الحكومي في التجارة مباشرة أو في معدلات سعر الصرف بما يؤثر في التجارة بطريق غير مباشر.
4. **سياسات الدخل (Income policies):** مثل السياسات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور إلى الإشراف المباشر فيما يتعلق بالدخل.
5. **المزج بين أكثر من سياسة اقتصادية كلية معا في آن واحد.**

الفصل السادس

الدخل القومي وحسابات الإنتاج

بند1: الناتج المحلي والدخل المحلي (القومي):

إن المفهومين وجهان لعملة واحدة، ولكن الناتج المحلي يشكل وجه الإنتاج للسلع والخدمات، أما الدخل فيمثل وجه القيم النقدية للإنتاج، فالعلاقة بينهما لا بد أن يتساوى الدخل القومي مع إجمالي الناتج المحلي.

بند2: الناتج المحلي الإجمالي:

هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

بند3: تقييم الناتج المحلي الإجمالي

1. بقياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار العادية في السوق ويطلق عليه الناتج المحلي النقدي، أي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
2. والناتج المحلي الإجمالي للعام المحدد يشمل جميع السلع والخدمات النهائية وليست الوسيطة وذلك حتى تكون الصورة حقيقية للنشاط الاقتصادي.
3. يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة.
4. لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة غير شرعية كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموال وغيرها.

بند4: الإنفاق أربعة أنواع:

- أ. الإنفاق الاستهلاكي: ويشمل كل ما ينفق من قبل الجمهور على شراء السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات.
- ب. الإنفاق الحكومي: ويقصد به كل ما تنفقه الحكومة من شراء السلع وما تدفعه من رواتب وأجور باستثناء معاشات التقاعد والهبات والإعانات الأخرى.
- ج. الإنفاق الاستثماري: ويشمل جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة.
- د. صافي الصادرات والواردات: ويقصد به التدفق التجاري للدولة مع بقية دول العالم حيث تصدر الدولة بعض منتجاتها وتستورد ما تحتاجه من الدول الأخرى في نفس الوقت، وتخصم الواردات من الصادرات ويتم إضافة الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بند5: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي

- الناتج الاسمي: هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها، ولكن تغير السعر جعل هذا المقياس غير دقيق. مثال: 100 وحدة من صنف (أ) في سعرها 1 دينار يصير المجموع 100 دينار أما إذا ارتفع السعر إلى 1.5 دينار يصبح المجموع 150 ديناراً.
- الناتج الحقيقي: هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها الحقيقية في السوق.

الفصل السابع

الاستهلاك والاستثمار

أولاً: الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك أهم مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتكون من الاستهلاك Consumption، والاستثمار Investment، والإنفاق الحكومي Government Spending، وصافي الإنفاق الخارجي (الفرق بين الصادرات – الواردات Exports – Imports)، لذلك نلاحظ أنه عندما يزداد الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات أو انخفاض الواردات سيزداد الناتج المحلي. ويحتل الاستهلاك أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إنه يستحوذ في العادة على ما يزيد من 70% عن الناتج المحلي للدول.

بند 1: الاستهلاك في الإسلام

يعرف الاستهلاك عموماً بأنه الإنفاق الذي يوجه لشراء السلع والخدمات النهائية بغرض إشباع الرغبات والحاجات الإنسانية على مختلف مستوياتها وتختلف أنواع الرغبات والحاجات وأولوياتها باختلاف المجتمعات. وكذلك تختلف السلع والخدمات التي يتم بواسطتها إشباع هذه الرغبات والحاجات.

وفي الاقتصاد الإسلامي: هو مجموعة التصرفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تتحدد طبيعتها وأولوياتها بالاعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية وذلك لغرض التمتع والاستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى. ويمكن أن نجمل أهمية الاستهلاك في خمسة أمور رئيسة:

- 1- جعل الله تعالى الطبيعة البشرية بحيث تتطلب حداً أدنى من الاستهلاك لتستمر على قيد الحياة.
- 2- يشكل الاستهلاك جزءاً رئيساً من مكونات الطلب الكلي.
- 3- يعتبر نشاط القطاع الاستهلاكي هو المحور المولد الذي تدور حوله جميع نشاطات القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- 4- بتحديد مستوى الاستهلاك يمكن استنتاج مستوى الادخار المحلي الذي يعتبر مهماً لتمويل الاستثمار وتكوين رأس المال الذي يعتبر عنصراً ضرورياً لتحقيق التنمية في العالم الإسلامي.
- 5- إن إتباع الرشادة في التصرفات الاستهلاكية يؤدي إلى قيام المسلمين بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه مختلف أولويات المجتمع الإسلامي على الوجه الأمثل.

بند 2: ضوابط الاستهلاك في الإسلام

1. كراهة البذخ والترف في الحياة.
2. تحريم الإسراف والتبذير.

3. التوسط والاعتدال.
4. تحريم استهلاك الخبائث من السلع والخدمات.
5. ترتيب أولويات الاستهلاك.

ثانياً: الاستثمار

بند1: تعريف الاستثمار في المنظور الإسلامي

هو تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية عند استثماره، فهو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء كان ذلك في التجارة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهو ما يتفق مع تعريف الاستثمار بأنه إضافة على الناتج القومي، في إطار أحكام الشريعة بما يؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال الأولويات التي تعكس واقع الأمة الإسلامية.

بند2: أهداف الاستثمار في القطاع الاقتصادي الإسلامي

شموله للأنشطة الضرورية للمجتمع، مع مراعاة الأولوية في خطة التمويل بما يحقق المصالح الشرعية في مراتبها الثلاث.

- 1- مشاركة رأس المال في النشاط الإنتاجي.
 - 2- تحقيق التشغيل الأمثل لرأس المال، بحيث يتم توجيه كل المدخرات نحو الاستثمار.
 - 3- تنمية العنصر البشري.
- وتكمن أهمية الاستثمار بالنسبة للنشاط الاقتصادي من خلال كونه المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي:

- في الأجل الطويل وهو وسيلة الاقتصاد إلى تنمية الطاقة الإنتاجية من خلال تراكم رأس المال وزيادة العمالة، وتحديث أساليب وهياكل الإنتاج.
- أما في الأجل القصير فهو يعتبر المؤشر الأساسي في الطلب الكلي، باعتبار أن دالة الاستهلاك مستقرة نسبياً وتميل إلى الثبات.

بند3: مقاصد الاستثمار في الاقتصادي الإسلامي

تعرف المقاصد بأنها: الغاية التي يرمي إليها التشريع والأسرار التي وضعها الشارع الحكيم عند كل حكم من الأحكام لغرض تحقيق إسعاد الفرد والجماعة وحفظ النظام وتعمير الدنيا بكل ما يوصل إلى الخير والكمال الإنساني حتى تصير الدنيا مزرعة للأخرة فيحظى الإنسان بسعادة الدارين.

وبعد الدراسة التحليلية لمقاصد التشريع استخلص الاقتصاديون عدداً من الأهداف والمقاصد التي يرمي التشريع الإسلامي إلى تحقيقها من وراء حثه على الاستثمار، وهذه المقاصد هي :

- 1- الحفاظ على المال وتنميته.
- 2- تحقيق تداول الثروة .
- 3- القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي.
- 4- تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع.

بند4: الإطار النظري للاستثمار في الإسلام

1. القواعد الشرعية:

تتميز الشريعة الإسلامية بأنها تركز على الحرية الاقتصادية لكن يوجد مبادئ عامة لا بد من التنبه لها: -

أ. من الضروري ألا تخرج الاستثمارات عن إطار القواعد والقيم الشرعية.

ب. تجنب المشاريع الاستثمارية التي تنتج مباشرة سلعاً محرمة وتنتج سلعاً وسيطة تستخدم في إنتاج سلع محرمة.

ج. تجنب أشكال الوسائل المالية والمادية المحرمة.

2. الأهداف والدوافع:

من العوامل المادية وغير المادية المحركة للاستثمار عند الفرد المسلم:

أ. دوافع غير مادية عند الفرد المسلم كالإنفاق في سبيل الله، أما الدوافع المادية كالاستهلاك الخاص.

ب. تحريم المقامرة.

ج. وجوب الزكاة.

د. تحريم الفائدة.

3. مجالات الاستثمار:

أ- الاستثمار الخاص: يوجد حافزان لهذا الاستثمار هما الربح والأجر.

ب- الاستثمار الحكومي وينقسم هذا الاستثمار إلى مجموعتين حسب التمويل هي: -

- من موارد مالية خاصة بحافز الأجر.

- من موارد مالية عامة.

بند5: محددات وموجهات الاستثمار من المنظور الإسلامي

يعتمد الاستثمار في المنظور الإسلامي على استراتيجية محددة في محاور أربعة:

- المخاطرة بدل المقامرة،

- المشاركة بدل الربا،

- استقرار قيمة النقود بدل التضخم،

- ومنافسة تعاونية يسودها سعر العدل (ثمن المثل) وحرية التسعير ومنع بيع الغرر بدل الاحتكار.
- كما أن إلغاء الفائدة ليس هو الإصلاح الوحيد بل لا بد من توافر ثلاثة إصلاحات:
- توجيه الادخار نحو الاستثمار
- والقضاء على الاكتناز
- والفاعلية في استخدام المدخرات.
- يتحدد حجم الاستثمار في المنظور الإسلامي من خلال معدل عائد المشاركة، درجة المخاطرة، مدى استقرار التوقعات، مدى توافر بدائل للاحتفاظ بالنقد.
- ولكي تحقق العملية الاستثمارية - الإنفاق الاستثماري - أهدافها الأساسية، وضع النظام الاقتصادي الإسلامي موجهات للعملية الاستثمارية منها:
- 1. الحث على الاستثمار.
- 2. تحريم الربا.

الفصل الثامن

الحكومة، التجارة الدولية والمخرجات

أولاً: السياسة المالية

بند 1: السياسة المالية: يقصد بها تحديد الدولة لمصادر دخلها وأوجه الصرف لهذا الدخل، ويتم ذلك من أجل تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وإنجاح سياستها الاقتصادية المتبعة، والصرف هو (الإنفاق الحكومي).

بند 2: أدوات السياسة المالية: جرت عادة الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته باستخدام السياسة النقدية والتي يعتبر معدل الفائدة والخصم ومعدل الاحتياطي أدواتها، فإنها أيضاً تستخدم أدوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة، وأدوات السياسة المالية هي:

- توزيع الضرائب
- وتوزيع الإنفاق
- وطريقة التعامل مع الدين العام أو الفائض.

بند 3: ضوابط أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي

لا اعتراض على مفردات أدوات السياسة المالية، فالدين العام لا يكون إلا بأدوات التمويل الإسلامية وفي مقدمها الصكوك وهي نظير السندات التقليدية، ولا ضير في توظيف الإنفاق الحكومي بما يخدم الاقتصاد والصالح العام وفق ما استقر عليه الخبراء.

أما الضرائب فلا تكون إلا بالضوابط الشرعية للضريبة، فالضريبة يجب أن تكون عادلة: تؤخذ بالحق وتنفق في الحق وتمنع من الباطل. ولقد وضع الفقهاء ضوابط شرعية لفرض ضريبة بجوار الزكاة منها ما يلي:

- أ- نقص في حصيلة الزكاة ولا تكفي النفقات.
- ب- موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة (أهل الحل والعقد) على فرض الضرائب.
- ج- أن تفرض على جميع المواطنين الأغنياء بالحق.
- د- توزيع أعباء الضرائب بالعدل.
- هـ- إنفاق حصيلة الضرائب في مصالح الأمة.
- و- أن تنفق في الأغراض التي فرضت من أجلها.
- ز- أن تنفق بالعدل وتمنع من الباطل.

ثانياً: التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية أو القطاع الخارجي من أهم محددات النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب ومن أهم عناصر الناتج المحلي الإجمالي وقد تزايدت أهمية هذا القطاع نتيجة تطور نظم المعلومات والاتصالات والعلاقات الدولية.

بند1: أهمية التجارة الخارجية

تتبع أهمية التجارة الخارجية والتبادل الخارجي من مبدأ الندرة النسبية (ندرة الموارد) ذلك أنه لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية للشعب.

بند2: مصادر (أسباب) الحاجة للتبادل الخارجي

- أولاً: اختلاف ظروف الإنتاج
- ثانياً: انخفاض تكاليف الإنتاج
- ثالثاً: اختلاف الميول والأذواق.

بند3: مفهوم التجارة الدولية

يختلف مفهوم التجارة الدولية International Commerce عن التجارة الداخلية، في أن الأولى تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية، وموانع تداول، وأنظمة، وقوانين، وآليات، ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية الوطنية.

بند4: تأثيرات الحكومة على التجارة الخارجية

تتدخل الدولة في التجارة الخارجية بوضع بعض القيود لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية وزيادة فرص عمل عن طريق تشجيع الصناعة المحلية وتوسيعها ولأسباب أمنية أو مجرد الاعتزاز بوجود صناعات محلية. ومن هذه العوائق:

1. التعرف الجمركية: الضريبة على المستوردات مجرد دخولها حدود الدولة.

2. نظام الحصص: تحديد أكبر كمية ممكن استيرادها.

3. دعم الصادرات: دعم مادي مباشر من الحكومة للمصدرين لتقليل أسعارهم بغية منافستهم للمنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية.

الفصل التاسع

النقود والأعمال المصرفية التجارية

أولاً: النقود

بند 1: النقود:

هي إحدى الظواهر الاقتصادية الملازمة للاقتصاد القائم على التبادل. وقد اجتهد الاقتصاديون في تعريف النقود انطلاقاً من الوظائف الخاصة بها أو انطلاقاً من الخصائص التي تتمتع بها. ومن هذين المنطلقين:

- تعرّف النقود بأنها المعادل العام للسلع، ووسيلة للتبادل وأداة لقياس القيم ووسيلة ادخارها، يضيف بعضهم إلى هذا التعريف أن النقود أداة دفع الحسابات وتسويتها.

- والنقود هي بضاعة كباقي البضائع، لها قيمة مادية بذاتها أو قيمة تمثيلية لبضاعة أخرى مخزونة يصعب تداولها بذاتها، أو قيمة اعتبارية يعتاد الناس على التعامل بها من دون النظر إلى كنهها وطبيعتها.

بند 2: خصائص النقود:

1. القبول العام.
2. استقرار القيمة.
3. ثقة الجمهور بها.
4. القابلية للتجزئة.
5. التجانس.
6. سهولة الحمل.

بند 3: مواصفات النقود:

بالإضافة إلى وظائفها يجب أن تحمل مجموعة من الصفات ومنها:

1- تتميز بصفاتها الموحدة Uniformity

- 2- تتميز بسهولة حملها Portable
- 3- تتميز بصفة الديمومة Durability
- 4- تتميز بالندرة النسبية Scarcity
- 5- تتميز بقابليتها على القسمة Divisible

بند4: نشأتها وتطورها

يعتقد بعضهم أن الرومان تعاملوا بالنقود الخطية، غير أن الثابت تاريخياً أن أحد المصرفيين في سويسرا ويدعى بالمستروك Palmstruck قد ابتكر ما سمي بشهادات الودائع في القرن السابع عشر، يعطيها لزبائنه بدلاً من الذهب المودع لديه لاستخدامها في عمليات التبادل. وما لبثت شهادات الودائع أن تحولت بسرعة إلى الأوراق النقدية أو ما يسمى بالنقد الورقي. وما زال العمل بهذه الأوراق حتى الزمن الحاضر بصرف النظر عن أنها لم تعد تمثل ذهباً أو فضة. فقد تحولت من نقد تمثيلي (تمثل قيمة المعدن الثمين المودع في المصرف) إلى نقد اعتباري يقبله الناس في التداول لاقتناعهم بإمكانية الحصول مقابلته على البضاعة التي يريدونها. وتحولت الأوراق النقدية إلى قوة شرائية عامة وفورية تقوم بكل وظائف النقد.

بند5: العلاقة بين حجم النقود والمستوى العام للأسعار

إن زيادة حجم النقود المتداولة لدى الأفراد سيشجعهم على إنفاق هذه المبالغ على شراء المزيد من السلع والخدمات المختلفة، مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات، أي أن ارتفاع كمية النقد المتداول أدى إلى تنشيط الاقتصاد.

إلا أن الإفراط في زيادة حجم النقد المتداول سيؤدي إلى عجز الناتج الكلي (العرض الكلي) عن تلبية الطلب الكلي ومن ثم الوقوع في مشكلة التضخم (فجوة تضخمية).

أما تقليص حجم النقد عن المستوى المطلوب فسيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على (العرض الكلي)، وما يترتب على ذلك من انكماش في النشاط الاقتصادي (فجوة انكماشية). إذاً، يمكن القول إن هناك علاقة طردية بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار.

بند6: وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي

1. قياس القيمة.
2. تيسير التبادل.
3. خزن القيمة.
4. سداد الديون.

بند7: رأي المجمع الفقهي حول العملة الورقية

إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي قد اطلع على البحث المقدم إليه في موضوع العملة الورقية، وأحكامها من الناحية الشرعية، بعد المناقشة والمداولة بين أعضائه، قرر ما يلي:

أولاً: أنه بناء على أن الأصل في النقد هو الذهب والفضة وبناء على أن علة جريان الربا فيهما هي مطلق الثمنية في أصح الأقوال عند فقهاء الشريعة.

وبما أن الثمنية لا تقتصر عند الفقهاء على الذهب والفضة، وإن كان معدنهما هو الأصل.

وبما أن العملة الورقية قد أصبحت ثمناً، وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها، وبها تقوم الأشياء في هذا العصر، لاختفاء التعامل بالذهب والفضة، وتطمئن النفوس بتمولها وادخارها ويحصل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها، وإنما في أمر خارج عنها، وهو حصول الثقة بها، كوسيط في التداول والتبادل، وذلك هو سر مناطها بالثمنية.

وحيث إن التحقيق في علة جريان الربا في الذهب والفضة هو مطلق الثمنية، وهي متحققة في العملة الورقية، لذلك كله، فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، يقرر أن العملة الورقية نقد قائم بذاته، له حكم النقدين من الذهب والفضة، فتجب الزكاة فيها، ويجري الربا عليها بنوعية، فضلاً ونسياً، كما يجري ذلك في النقدين من الذهب والفضة تماماً، باعتبار الثمنية في العملة الورقية قياساً عليهما، وبذلك تأخذ العملة الورقية أحكام النقود في كل الالتزامات التي تفرضها الشريعة فيها.

ثانياً: يعتبر الورق النقدي نقداً قائماً بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، كما يعتبر الورق النقدي أجناساً مختلفة، تتعدد بتعدد جهات الإصدار في البلدان المختلفة، بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس، وأن الورق النقدي الأمريكي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وبذلك يجري فيها الربا بنوعيه فضلاً ونسياً كما يجري الربا بنوعيه في النقدين الذهب والفضة وفي غيرها من الأثمان.

وهذا كله يقتضي ما يلي:

أ. لا يجوز بيع الورق النقدي بعضه ببعض أو بغيره من الأجناس النقدية الأخرى من ذهب أو فضة أو غيرهما، نسيئة مطلقاً، فلا يجوز مثلاً بيع ريال سعودي بعملة أخرى متفاضلاً نسيئة بدون تقابض.

ب. لا يجوز بيع الجنس الواحد من العملة الورقية بعضه ببعض متفاضلاً، سواء كان ذلك نسيئة أو يداً بيد، فلا يجوز مثلاً بيع عشرة ريالات سعودية ورقاً، بأحد عشر ريالاً سعودياً ورقاً، نسيئة أو يداً بيد.

ج. يجوز بيع بعضه ببعض من غير جنسه مطلقاً، إذا كان ذلك يداً بيد، فيجوز بيع الليرة السورية أو اللبنانية، بريال سعودي ورقاً كان أو فضة، أو أقل من ذلك أو أكثر، وبيع الدولار الأمريكي بثلاثة ريالات سعودية أو أقل من ذلك أو أكثر إذا كان ذلك يداً بيد، ومثل ذلك في الجواز بيع الريال السعودي الفضة، بثلاثة ريالات سعودية ورق، أو أقل من ذلك أو أكثر، يداً بيد لأن ذلك يعتبر بيع جنس بغير جنسه، ولا أثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة.

ثالثاً: وجوب زكاة الأوراق النقدية إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدة للتجارة.

رابعاً: جواز جعل الأوراق النقدية رأس مال في بيع السلم، والشركات.

والله أعلم، وبالله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثانياً: الأعمال المصرفية

بند 1: أنواع المصارف: يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقاً لتخصصها والدور الذي تؤديه في اقتصاد هذا المجتمع. فبحسب فعالية المصارف، تقسم المصارف إلى:

1. مصارف الودائع.
2. مصارف الأعمال.
3. مصارف الاعتماد الطويل والمتوسط الأجل.
4. المصارف الإسلامية.

بند 2: المصارف الإسلامية: إن الأعمال المصرفية، ما هي إلا وسائل يقصد من ورائها سد الحاجات، والوفاء بمتطلبات الجانب الاقتصادي في هذه الحياة، وأن بعض هذه الأعمال كان معروفاً قبل نشأة المصارف الحديثة، وأن الحضارة الإسلامية – ومنذ عصورها الأولى – قد عرفت بعض هذه الأعمال، بعد أن عرفت حرمة الربا بجميع أنواعه، سواء كان ربا ديون، أو ربا ببيع، وسواء كان لقرض استهلاكي أو إنتاجي، وسواء كان بين الأفراد بعضهم مع بعض، أو بينهم وبين الدولة، أو بين الدول بعضها مع بعض، وسواء كان مضاعفاً أو غير مضاعف، فذلك كله حرام قطعاً لا فرق بين قليله وكثيره في الحرمة وليس من مصلحة الناس محاولة الدعوة إلى إباحته، ومؤيد ذلك بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وآراء الفقهاء والمفسرين، كما بينت علة التحريم.

بند3: أنواع المصارف الإسلامية على نوعين:

1. مصارف إسلامية تعمل في بلدان تنص قوانينها على حرمة التعامل بالربا كالسودان وباكستان، والأمل قائم ومعقود في أن يعم ذلك جميع البلدان الإسلامية.
2. مصارف إسلامية تعمل في بلدان لا تلتزم أنظمتها المالية بعدم التعامل بالربا، وهذا هو حال معظم المصارف الإسلامية المعاصرة.

بند4: أهداف المصارف الإسلامية:

1. الابتعاد عن كل أشكال التعامل الربوي، أو ما يؤدي إليه، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المصرفية بعيداً عن كل أشكال الربا.
2. المساهمة في الخطط التنموية للمجتمعات الإسلامية.
3. المساهمة في توفير الخدمات الاجتماعية.
4. عرض العمليات المصرفية التي تقوم بها على الأصول والقواعد الشرعية.

بند5: بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية:

1. التنوع في الأنشطة والخدمات المصرفية.
2. التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية.
3. النمو عن طريق الاندماج (محلياً، إقليمياً ودولياً).
4. التطور التنظيمي والإدارة (على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا والرقابة وأجهزتها).

الفصل العاشر

البنوك المركزية والسياسة النقدية

بند1: أهداف ووظائف البنك المركزي

إن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو (تحقيق الاستقرار الاقتصادي)، وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو (التنمية الاقتصادية) ويمارس البنك المركزي مجموعتين من الوظائف هما:-

أولاً: الوظائف ذات السمة العامة

1. مسؤولية البنك المركزي عن موازنة سعر الصرف للعملة القومية.
2. القيام بعمليات السوق المفتوحة.
3. وضع شروط الانتماء لمجالات محددة من النشاط.

4. تمارس البنوك المركزية دور الوكيل المالي للحكومة.

5. مشاركة الحكومة في مسؤولية نقل النقود داخل الدولة.

وتلعب البنوك المركزية في دول العالم الثالث دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وتكوين رؤوس الأموال ويقوم البنك المركزي بوظيفتين أساسيتين هما:-

1. تنشيط الاستثمار الأجنبي.

2. تدعيم النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

وقد يتم ذلك من خلال توجيهاته إلى البنوك التجارية بزيادة الاستثمار في الأسهم التي تصدرها منشآت الأعمال.

ثانياً: الوظائف الأخرى التي لها ارتباط مباشر بنشاط البنوك التجارية، وتتمثل هذه الوظائف بالآتي:-

1. إصدار أوراق النقد (البنكنوت).

2. إدارة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي.

3. منح الائتمان للبنوك التجارية.

4. تيسير عملية الاقتراض بين البنوك.

5. تحصيل الشيكات.

6. التوجيه والإشراف على البنوك التجارية.

بند 2: أدوات رقابة البنك المركزي على البنوك

يستخدم البنك المركزي الوسائل التالية لتحقيق أهدافه والمتعلقة بالبنوك المرخصة:-

1. تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو

الاقتصادي والاستقرار النقدي.

2. العمل كبنك للبنوك المرخصة.

3. مراقبة البنوك بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق

المودعين والمساهمين.

وهو يقوم باستخدام هذه الوسائل من خلال الأدوات التالية:-

1. الاحتياطي النقدي الإلزامي.

2. السيولة القانونية.

3. نسبة الائتمان / الودائع.

4. السقوف والتركيزات.

5. سعر الفائدة.

6. سعر إعادة الخصم.

7. عمليات السوق المفتوحة.

8. تسليف البنوك.
9. تفتيش البنوك.
10. الرقابة المكتبية.

بند3: أهم مشكلات البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية

إن من ابرز المشكلات التي تواجهها معظم البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية ما يلي:-

1. تطبق البنوك المركزية على المصارف الإسلامية نفس نسبة السيولة بالرغم من اختلاف مكونات بسط النسبة.
2. تطبق البنوك المركزية على المصارف الإسلامية نفس نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي
3. صعوبة الحصول على تمويل من البنوك المركزية عند الحاجة.
4. عدم استفادة البنوك الإسلامية من إعادة الخصم.
5. تعارض قيام البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية وذلك لان السندات الحكومية تصدر بسعر فائدة.
6. تطبق نسبة رأس المال إلى الودائع على البنوك الإسلامية كما هي مطبقة على البنوك التقليدية.
7. تعتمد البنوك المركزية في تطبيق العقوبات والغرامات المالية كالنقص في الاحتياطي النقدي الإلزامي على استخدام سعر الفائدة.

بند4: السياسة النقدية: الآلية التي يتبعها البنك المركزي في معالجة القضايا الاقتصادية والمشاكل المالية في البلاد باستخدام أدوات السياسة النقدية. **وتتلخص الآلية** باستخدام مجموعة من الأدوات والتي من خلالها يستطيع البنك المركزي التأثير أو السيطرة على عرض النقد في البلاد أو حجم الائتمان الممنوح وشروطه.

بند5: أدوات السياسة النقدية الكمية

1. **عمليات السوق المفتوح:** من أكثر الأدوات استخداما في الدول المتقدمة وتتلخص في دخول البنك المركزي في السوق المالي **بائعا أو مشتريا لسندات الحكومة.**
2. **سعر إعادة الخصم:** سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول

- على أموال أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية.
3. **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** فرض نسبة معينة تلتزم بها البنوك التجارية في الاحتفاظ بها من النقد في البنك المركزي دون أن يحصل على أي فوائد كوديعة تحت الطلب.
4. **الإيداعات الخاصة:** يقصد بالإيداعات الخاصة نسبة إلزامية إضافية يفرضها البنك المركزي على الودائع لدى البنوك التجارية وعادة ما يدفع البنك المركزي فوائد على تلك الإيداعات الإلزامية لذا يطلق عليها القروض الإلزامية.
5. **أسلوب الإقناع:** يقصد بأسلوب الإقناع حث البنوك التجارية على التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية التي قد تقتضي زيادة عرض النقود أو إحداث انكماش فيها.
- تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم النقد والائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد وهي:**

1. الرقابة على الائتمان.
2. الرقابة على الأرصة الأجنبية.

بند6: ضوابط أدوات السياسة النقدية:

1. **الفائدة المصرفية.**
2. لا يمكن قبول سياسات الأسواق المفتوحة مطلقا ولا ردها مطلقا، بل لا بد من توافر الضوابط التي فرضتها الشريعة الإسلامية وتحقق المصالح ودرء المفاسد.
3. **أداة الاحتياطي القانوني** جائزة شرعا، ويمكن أن تستعملها الدولة عوضا عن سياسة معدل الفائدة.

جدول: بدائل أدوات السياسة النقدية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

الأداة في الاقتصاد الإسلامي	بدلا من	الأداة في الاقتصاد الوضعي
تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية	←	تغيير نسبة الاحتياطي القانوني
تغيير نسبة نقدية الزكاة	←	السياسة المالية وتصاعد الضرائب
سياسة السوق المفتوحة	←	سياسة السوق المفتوحة الربوية
تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر	←	سياسة سعر إعادة الخصم
التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات	←	التمييز في نسبة الاحتياطي القانوني

الفصل الحادي عشر

التنمية الاقتصادية

بند 1: التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

لقد حرص الإسلام حرصًا بالغًا على تنمية الإنسان وتنمية موارده الاقتصادية، ليعيش حياة طيبة كريمة، هائلة مليئة بالإنجاز والعمل. العمل الصالح الذي يؤتي ثماره مرتين: مرة في الحياة الدنيا، ومرة في الحياة الآخرة، وهي الحياة التي ترتفع بالمسلم من حد الكفاف إلى حد الكفاية والرفاهية.

ولم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعًا في الكتابات الإسلامية الأولى، إلا أن المعنى قد استخدم كثيرًا بألفاظ مختلفة منها: **العمارة والتمكين والنماء والتثمين**، وقد ورد بعض هذه الألفاظ ومرادفاتها في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم في عصور الإسلام المبكرة والوسيلة.

إن الإسلام لما أوجب العمارة على خلقه، جعل لهم في مقابل ذلك حوافز عظيمة:

- **الحوافز الذاتية** التي تجعل الإنسان يسعى لتحقيق التنمية من خلال المنهج التربوي الإسلامي.
- **الحوافز الأخروية والروحانية**، فنجد أن هناك آيات كثيرة، وأحاديث ترغب في العمل وتحث عليه، ومن الحوافز الأخروية قول الله تعالى {ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون} [الأحقاف: 19]. وقوله تعالى {إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً} [الكهف: 30]. وكذلك قوله تعالى {إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه} [فاطر: 10]. ومن ذلك قول النبي ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة»²³.
- **الحوافز الدنيوية**، فقد وردت أحاديث كثيرة، فمثلاً في مجال الأعمال المخصصة كالزراعة، جاءت أحاديث تجعل العمل الزراعي في الأراضي غير المملوكة سببًا في التملك، وهذا الحافز يتسم مع طبيعة الإنسان المجبولة على حب المال والتملك. ومن ذلك قول النبي ﷺ: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»²⁴، وما أكلت العافية منه له به صدقة.

بند 2: مبادئ أساسية في التنمية

نجد أن الإسلام قد ركز على ثلاثة مبادئ مهمة، من المبادئ الحركية للحياة الاجتماعية، وهي :

²³ أخرجه البخاري (الفتح 3 / 5 - ط السلفية).
²⁴ رواه الترمذي (4 / 630 ط السلفية)، وأعله الترمذي بالإرسال لكن له شاهد من حديث عائشة في البخاري (5 / 18 تلخيص الجيد ص 3 / 54).

1. الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة والطبيعة التي وهبها الله تعالى للإنسان وسخرها له.
 2. الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج.
 3. تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله.
 4. هي تنمية شاملة، لأنها تتضمن جميع الاحتياجات البشرية، بحيث لا تقتصر على إشباع بعض الضروريات، أو الحاجات دون الأخرى.
- ولذلك فقد ارتبط مفهوم التنمية في الإسلام بالقيم والأخلاق الفاضلة، وأصبح تحقيق التنمية مطلباً جماعياً وفردياً وحكومياً، يسهم فيه كل فرد من أفراد المجتمع.

بند3: أهداف ومركزات التنمية

للتنمية الاقتصادية في الإسلام مبادئ وأهداف جلية، يمكن أن نجملها اختصاراً في اثنين :

- هدف اقتصادي مرحلي يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للفرد والجماعة.
 - هدف إنساني، وهو الهدف النهائي ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي، لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة متمثلة في السلام والعدل والمعرفة الكاملة بالله عز وجل.
- وترتكز عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام على مرتكزين أساسيين:
- أولاً: مرتكز العقيدة الإسلامية.

ثانياً: مرتكز الإرادة المجتمعية والتي تستند إلى القيم الاجتماعية الإسلامية.

والنظم الوضعية تركز تركيزاً شديداً على الجانب الاقتصادي لعملية التنمية فترجع التخلف لاعتبارات مادية بحتة:

- كندرة رأس المال، أو نقص المهارات التنظيمية، أو تخلف الفن الإنتاجي أو النمو السكاني السريع.
- كما تجد علاج هذا التخلف في التقدم المادي، كزيادة تراكم رأس المال، وتطوير التكنولوجيا وتنويع الهيكل الإنتاجي .

الفصل الثاني عشر

الدورات الاقتصادية والبطالة

أولاً: الدورة الاقتصادية

بند1: الدورة الاقتصادية: يمكن تعريف الدورة الاقتصادية أنها: " تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي". وعرفت كذلك بأنها "تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار".

بند2: مراحل الدورات الاقتصادية

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل، مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي:

- مرحلة الانتعاش Recovery.
- مرحلة الرواج Boom.
- مرحلة الأزمة Crisis.
- مرحلة الكساد Depression.

ثانياً: البطالة

بند1: البطالة بالمفهوم الاقتصادي: يقصد بها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو رباً للأسرة، حيث تؤدي إلى تصدع الكيان الأسري، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب.

بند2: أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة خاصة تلك التي عرفت بها البلدان الرأسمالية والتي نذكر منها:

- **البطالة الدورية:** تنتاب النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية فترات صعود وهبوط والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين والتي يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية Business Cycle والتي لها خاصية التكرار والدورية.

وتنقسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة على مرحلتين: مرحلة الرواج أو التوسع Expansion، والتي من مميزات الأساسية اتجاه التوظيف نحو التزايد، إلى أن تصل إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، والتي تعتبر نقطة تحول ثم يتجه بعد ذلك النشاط الاقتصادي نحو الهبوط بما في ذلك التوظيف، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانكماش Récession. وتبعا لدورية النشاط الاقتصادي، فإن البطالة المصاحبة لذلك تسمى بالبطالة الدورية.

- **البطالة الاحتكاكية:** تعرف البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment، على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب **التنقلات المستمرة للعاملين** بين المناطق والمهن المختلفة، والتي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. وبالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر.
- **البطالة الهيكلية:** يقصد بالبطالة الهيكلية Structural Unemployment، ذلك النوع من **التعطّل الذي يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني**، والتي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطّلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر. فالبطالة التي تتجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب. كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية..

بالإضافة إلى الأنواع السالفة الذكر للبطالة، هناك تصنيفات أخرى للبطالة مثل:

- **البطالة السافرة والبطالة المقنعة:** يقصد بالبطالة السافرة، حالة **التعطّل الظاهر التي يعاني منها جزء** من قوة العمل المتاحة والتي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني. وآثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة وإعانات حكومية أخرى، في حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية.
- أما **البطالة المقنعة Disguised Unemployment**، فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج، وبالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة.
- **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:** تشير البطالة الاختيارية Voluntari Unemployment إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به. إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب. في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.

أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة إجبارية ومثال على ذلك تسريح

العمال كالطرد بشكل قسري... وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد. كما أن البطالة الإجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

بند3: آثار البطالة

1. الآثار النفسية والاجتماعية.
 2. الآثار الأمنية والسياسية.
 3. الآثار الاقتصادية.
- أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكمل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الإنتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعاً في معدلات البطالة.

الفصل الثالث عشر

ضمان استقرار الأسعار(التضخم/ الركود)

بند1: تعريف التضخم

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة. وفي واقع الأمر، فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى، فإن هناك ارتباطاً قوياً ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي.

يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة يمكن أن نختار منها الحالات التالية:

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
2. ارتفاع الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
3. ارتفاع التكاليف.
4. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد... بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي... كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح... ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخل النقدي. وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق

على كل منها " التضخم " هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.

بند2: أنواع التضخم

1. **التضخم الأصيل:** يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.
2. **التضخم الزاحف:** يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار.
3. **التضخم المكبوت:** وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.
4. **التضخم المفرط:** وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا خلال عامي 1921 و1923 وفي هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية.

بند3: أسباب نشوء التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

1. تضخم ناشئ عن التكاليف.
2. تضخم ناشئ عن الطلب.
3. تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي.
4. تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى.

بند4: آثار التضخم

يؤدي عادة إلى انخفاض في قيمة النقود أي انخفاض في القوة الشرائية للنقود. أي توجد علاقة عكسية بين التضخم وبين قيمة النقود أي القوة الشرائية للنقود، أكبر المتضررين من التضخم هم أصحاب الدخل الثابتة ولكن أصحاب الأموال المتغيرة يستفيدون لأن الأرباح ترتفع في حالة التضخم البسيط كما أن التضخم يفيد المدين ويضر الدائن وينطبق هذا على أصحاب المدخرات.

بند5: علاج مشكلة التضخم في المنهج الاقتصادي الإسلامي:

يقوم المنهج الاقتصادي الإسلامي لعلاج مشكلة التضخم على الأسس الآتية:

1. تحريم الفوائد الربوية كلية.
2. تحريم الإسراف والتبذير في الإنفاق الحكومي كأحد وأهم مسببات التضخم.
3. تجنب خلق وطبع نقود جديدة.

4. تحريم الاكتناز بكافة صورة وأشكاله.
5. تحريم الاحتكار.

بند 6: الركود الاقتصادي

الركود الاقتصادي حالة تمر بالاقتصاد الوطني يعاني فيها من **انخفاض في الطلب الكلي** (الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي الحكومي وفي الاستثمار وفي الطلب الخارجي) مما يؤدي إلى تكدس السلع في مخازن الشركات وكسادها في الأسواق بالرغم من انخفاض الأسعار، وينتج عن ذلك تدهور في معدل النمو الاقتصادي وانتشار البطالة.

- **أسبابه:** يحدث نتيجة لعجز الطلب الكلي عن شراء السلع والخدمات المعروضة في الأسواق فتتخفض الأسعار، إلا أن الانخفاض في الأسعار يشجع المشتريين على الشراء فتتكدس البضائع في المخازن وتستمر هذه الحالة قائمة طالما توجد فجوة بين الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين العرض الكلي منها.
- **آثاره:** مع انخفاض المستوى العام للأسعار في حالة الركود ترتفع **القيمة الحقيقية للنقود**، لأنها علاقة عكسية بين التغير في الأسعار والتغير في قيمة النقود أي القيمة الشرائية للنقود، وتجدر هنا الإشارة إلى أن الركود يجب **على المجتمع علاجه في حالة حدوثه** بأسرع ما يمكن بل العمل على تجنب حدوثه لأنه يسبب أضراراً كبيرة بالاقتصاد الوطني.
- **علاجه:** حيث إن سبب الركود يكمن في قصور الطلب الكلي عن شراء السلع فإنه يجب تحريك هذا الطلب ليتحقق **التوازن بين العرض والطلب** ويتم ذلك باستخدام الطرق التالية:-

1. زيادة الإنفاق الحكومي في الميزانية العامة.
 2. تخفيض الضرائب.
 3. زيادة كمية النقود: حيث إن زيادة كمية النقود تزيد من السيولة في المجتمع فيرتفع الطلب الكلي.
- وتجدر الإشارة إلى أن الدولة يمكن أن **تستخدم السياسات** المشار إليها أعلاه (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وزيادة كمية النقود) إما **مجتمعة أو كلاً على حدة** حسب الحاجة بشرط العمل على التنسيق فيما بينها وبأسلوب منظم بحيث لا يؤدي **التمادي** في استخدام هذه السياسات إلى تحول الركود إلى حالة من حالات التضخم.

الفصل الرابع عشر

عواقب الدين الاقتصادية

أولاً: الموازنة والسياسة المالية

بند1: الموازنة:

إن الموازنة العامة ليست فكرة حديثة، وإنما تعود إلى عقود قديمة، حيث يشير القرآن الكريم في قصة يوسف عليه السلام إلى أن النبي يوسف سلام الله عليه، قد **وضع موازنة عامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمصر** في ذلك الوقت (قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع اجر المحسنين) (سورة يوسف 55-56).

الآن الموازنة العامة التي عرفت في تلك الحقبة الزمنية الماضية، بشكلها البسيط مقارنة بما هي عليه في الوقت الحاضر، ومع **تطور وظائف الدولة** وزيادة تدخلها في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية توسعت أكثر النفقات العامة، وتعددت مصادر الإيرادات وأصبحت الموازنة أكثر تفصيلاً وأكثر أهمية حتى أضحت الموازنة العامة تتحدد بعنصرين أساسيين:

- أولهما يتعلق بتقدير النفقات والإيرادات للسنة القادمة،
- وثانيهما يتعلق بتصديق السلطة التشريعية لهذه التقديرات.

بند2: تعريفها

تعريف الموازنة: هي تعبير رقمي (كمي وقيمي)، عن خطة النشاط المتعلقة بفترة مالية مقبلة، ووسيلة للرقابة الفعالة على التنفيذ، وأداة يتم من خلالها توزيع المسؤوليات التنفيذية بين العاملين، حتى يمكن تقييم الأداء، ومتابعة التنفيذ، والتحقق من إنجاز الأهداف الموضوعية، واتخاذ القرارات المطلوبة. لذا، **فالموازنة تحقق هدفين رئيسيين، هما:**

1. التخطيط والتنسيق.
2. الرقابة وتقييم الأداء.

بند3: السياسة المالية والنقدية

تستخدم الدولة السياسات المالية والنقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي يعني **تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.**

1. **السياسة المالية:** تتمثل أدوات السياسة المالية في كل من الإنفاق الحكومي أو الضرائب. يتم تطبيق السياسة المالية لتحقيق الأهداف التالية: استقرار الأسعار، التوظيف الكامل، إعادة توزيع الدخل، ورفع معدل النمو الاقتصادي. تتمثل السياسة المالية الملائمة **لعلاج التضخم** الناتج عن زيادة الطلب بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو كلاهما.

تتمثل السياسة المالية الملائمة **لعلاج الانكماش** (الطلب الكلي أقل من العرض الكلي) بتخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو كلاهما.

2. **السياسة النقدية:** تؤثر على الناتج والدخل باستخدام عرض النقود. يتم التأثير على عرض النقود عن طريق سياسة السوق المفتوح، سياسة نسبة الاحتياطي القانوني.

- **لعلاج الركود** الاقتصادي تقوم الدولة بتطبيق سياسة نقدية **توسعية** بحيث تزيد عرض النقود الذي سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي يزيد الطلب الكلي.

- **لعلاج التضخم** تقوم الدولة بتطبيق سياسة نقدية **انكماشية**، بحيث تخفض عرض النقود الذي سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي.

3. **السياسة المالية والنقدية معاً:** يمكن استخدام كلا السياستين في نفس الوقت لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فإذا كان الاقتصاد يعاني من **حالة ركود** يتم إتباع سياسة مالية توسعية بحيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية توسعية والتي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من **حالة تضخم** يتم إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية انكماشية والتي تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض الطلب الكلي.

وجدير بالذكر أن السياسات النقدية من اختصاص البنك المركزي أما السياسات المالية فهي من اختصاص وزارة المالية للدولة.

ثانياً: عبء عجز الموازنة والدين

بند 1: مفهوم الدين العام وتطوره: الدين العام Public Debt هو مصدر من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولاسيما من الضرائب، فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية.

وفكرة الدين العام تعد حديثة نسبياً لأنها تعود إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً، وكان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الدين العام من جهة أخرى.

- وقد اتخذ الفكر التقليدي في غالبته موقفاً عدائياً من سياسة التجاء الدولة إلى الدين العام وطالب بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنوياً، وقد قاد هذا الاتجاه آدم سميث وريكاردو ومالتوس وباستيل.

- أما الفكر المعاصر الذي يمثله كينز ومن تبعه من الفقهاء الاقتصاديين والماليين المحدثين، أكد على أهمية الدين العام في الاقتصاد الوطني باعتباره إحدى الوسائل المالية الثلاث الهامة في يد الدولة وهي:

■ النفقات العامة

■ والضرائب

■ والدين العام.

وإن أغلب دول العالم تلجأ اليوم، وعلى نطاق واسع، إلى الدين العام وذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة. ويمكن الالتجاء إلى الدين العام في حدود ما يمكن أن يحدثه من آثار حميدة على كل من مستوى الدخل القومي وتوزيعه والطلب الفعال الكلي.

بند2: مفهوم الدين العام القانوني والاقتصادي

الدين العام: «مبلغ نقدي من المال تقتضيه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق».

بند3: الدين (القرض) العام في الاقتصاد الإسلامي

أ. تعريف القرض العام: عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد القرض عند حلول موعد السداد من السلطة المختصة.

والفقهاء يطلقون على القرض بأنه عقد من عقود الإرفاق وهي التي يراد بها محض الإحسان من غير نفع مقابل. وبناء على ذلك فينبغي ملاحظة ما يأتي:

• اتفقوا على حرمة الفائدة الحاصلة من القرض بسبب القرض وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بالربا.

• اختلفوا في إلزام السداد في مواعده المتفق عليه لأن تحديد المدة في القرض يتنافى مع مبدأ الإرفاق، مع إجماعه على وجوب مطلق السداد.

ب. دواعي القرض العام: لا بد للقروض العامة أن يكون الداعي إليها، والموجب لعقدها هو الضرورة القاهرة، أو المصلحة العامة الملحة.

فليس من الحصافة والحكمة أن تلجأ الدولة لسد عجز الموازنة إلى القروض فتصرفها في النفقات العامة العادية المتكررة، فلا يداوي الداء بمثله. والأسباب الداعية للقروض العامة كثيرة، وللتمثيل يمكننا ملاحظة الآتي:

• **دواعي الضرورة القاهرة** كتعرض الدولة للعدوان الخارجي فتلجئها إلى تغطية نفقاتها العسكرية.

• **دواعي الحاجة الملحة** كالنفقات الكبيرة التي تصرف في إنشاء البنى الأساسية، والخدمات العامة، ومشاريع الاستهلاك الجماعي من نحو إنشاء السدود، وإقامة الجسور، وتعبيد شبكات الطرق العامة، ومحطات توليد الطاقة. فهذه المشروعات من المصالح الحاجية التي لا بد منها لتيسير الحياة، ورفع العناء والمشقة وكل ذلك من أهداف التشريع الإسلامي.

ولأهمية هذا الداعي فإن القروض بسببه لم تعد مجرد وسيلة من وسائل مواجهة عجز الموازنة بل هي - في الواقع - مورد مالي يمكن للدولة - لو أحسنت استخدامه - الاعتماد عليه لإقامة المشاريع الإنتاجية، والنهوض بالتنمية. ونلاحظ أن القروض العامة في الدواعي السابقة لم تقتصر منافعها على الجيل المقترض، وإنما تعدت إلى الأجيال اللاحقة.

ج. **الضوابط الشرعية للقرض العام:** يمكننا من خلال النصوص الشرعية الآتية، وأقوال العلماء في فهم عباراتها وإشارات ودلالاتها أن نستنتج شروطاً وضوابط عامة تلزم الدولة بالتقيد بها في إجراء سياسة القرض العام. ومن أهمها:

- أن يكون القرض في حالة الضرورة القاهرة، أو المصلحة العامة الملحة - كما تقدم - مع خلو خزانة الدولة من الأموال اللازمة لسد الحاجة، ودرء المفسدة.

- يحدد الفقهاء الالتجاء إلى القروض العامة بضابط ترتيب مصادر الإيرادات فلا تلجئ الدولة إلى القروض وفي خزانتها من الموارد ما يكفي لدرء الأخطار ودفع الأزمات.

- القدرة على السداد بأن يكون لخزينة الدولة دخل ينتظر، لئلا تتراكم الديون فتعجز الدولة عن سدادها مما يؤدي إلى المخاطرة بالأموال ومستقبل الأجيال.

- ترشيد الإنفاق العام، وذلك بالاستغناء بما هو ضروري أو حاجي عن كل ما هو كمالي أو تحسيني.

- أن لا يؤدي الاستقراض إلى ضرر أكبر بالمسلمين. والواقع في الدول المعاصرة أنها تفضل الاعتماد على القروض الداخلية لأنها - القروض الداخلية - تعد نوعاً من إعادة توزيع الدخل، حيث يتخلى المقرضون بصفة مؤقتة عن جزء من القدر الزائد من دخولهم، ثم تعيد الدولة توزيع هذه المبالغ عن طريق الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة.

والتطبيقات الإسلامية اعتمدت القروض الداخلية، وقد سبق أن الدولة قد جهزت بعض معاركها من قروض داخلية، أو التجأت إلى تعجيل الزكاة على سبيل القرض كما حدث مع العباس بن عبد المطلب -رضي الله عنه-. واعتماداً على هذه الروايات تأسست أقوال علماء الفكر المالي في الإسلام.

بند4: عجز الموازنة

أولاً: مفهوم عجز الموازنة الحكومية: إن عجز الموازنة الحكومية يحصل عندما تنفق الحكومة أكثر مما تحصل عليه، وحجم العجز عادة هو قضية سياسية واقتصادية مهمة، لذا يقصد بالعجز:

- هو الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية، أي أنه يساوي صافي الزيادة في اقتراض الحكومة مضافاً إليه صافي النقص في حقوقها وأرصدها النقدية.
 - كما يقصد بالعجز، مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تفرضه من ضرائب ورسوم وإيرادات تحصل عليها.
- ويعد العجز أحياناً صمام أمان للاقتصاد، خاصة في فترات الركود الاقتصادي من خلال تحفيز إنفاق القطاع الخاص، فتقوم الحكومة بإحداث عجز مقصود بالموازنة لتسحب الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الانتعاش، **فزيادة العجز سيولد دخلاً إضافياً للجمهور**، بحيث يجنب هذا الدخل الأفراد الانخفاض في استهلاكهم وذلك لأن الإنفاق الكلي لا ينخفض بدرجة كبيرة لذا يحصل الانخفاض في المدفوعات الضريبية.

ثالثاً: أشكال عجز الموازنة الحكومية

1. **العجز المقصود (المنظم):** إجراء تتخذه الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة، فعند حدوث كساد بسبب تدهور حجم الطلب الكلي الفعال، وتراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات عندها تكون الحكومة أمام ثلاثة خيارات، إما أن تلجأ إلى تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات العامة، أو كلاهما، حيث الخيارات الثلاثة ستؤدي إلى إحداث عجز مقصود.
2. **العجز الهيكلي:** يحدث هذا العجز إذا لم تغط الإيرادات العامة النفقات العامة، ويعود هذا الوضع إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد وتحمله للأعباء، ويشير إلى **وجود خلل في هيكل الاقتصاد القومي** نفسه بحيث يصعب حل هذا العجز إذا تم الاستعانة بالوسائل المالية فقط، فيمكن أن تضاف عوامل اقتصادية متعددة، وبالإمكان **التخفيف من حدة العجز الهيكلي** من خلال وسيلتين هما: -
الوسيلة الأولى:- تخفيض النفقات العامة.
الوسيلة الثانية:- زيادة الإيرادات العامة.

3. **العجز المتراكم:** العجز من الممكن أن يتراكم سنة بعد أخرى لأنه يكون سبيلاً للتخلص من الأزمة وخاصة أزمة الركود، فإذا ما حدث فائض في أي سنة من السنوات من الممكن استخدامه في تغطية عجز الموازنة.

4. **العجز المؤقت (العجز الدوري):** يرتبط العجز المؤقت بمستوى النشاط الاقتصادي وبالتقلبات الاقتصادية المؤثرة فيه، ويمكن القبول بهذا العجز كونه مؤقتاً وخاصة إذا تم إتباع سياسة مالية محددة ومرسومة تبعاً لتوازن الاقتصاد القومي، ووسيلة معالجة هذا العجز إما من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الإيرادات العامة أو اللجوء إلى تلك الوسيلتين معاً، ولكل وسيلة خط سير خاص بها.

5. **عجوزات الضعف وعجوزات القوة:** عجوزات الضعف تظهر بسبب سوء الإدارة الحكومية للموازنة ولكلا جانبي الموازنة، أما عجوزات القوة تحدث بسبب المساعدات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص. ولكن الصفة المشتركة بين هذين الشكليين هي كونهما من الأشكال الجديدة لعجز الموازنة الحكومية.

بند 5: تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي: تمويل عجز الموازنة تقنية مالية تستخدم في جميع مدارس الفكر الاقتصادي، إلا أن الفكر الاقتصادي الإسلامي اختص بأداة ووسائل تمويل العجز تتماشى وتعاليم الدين الحنيف ولعل أهمها:

أولاً: صيغ تمويل عجز الموازنة الدورية:

1. الزكاة.

2. الوقف.

ثانياً: الصيغ الحديثة في تمويل عجز الموازنة:

1. سندات المقارضة (المضاربة).

2. أسهم المشاركة.

3. سندات الإجارة.

4. سندات السلم.

5. عقد الاستصناع.

6. أسهم الإنتاج.

7. تعجيل الزكاة.

الفصل الخامس عشر

سياسات التنمية والاستقرار

إن التنمية والاستقرار في أي منطقة يُعدان عاملين محسوبين في الانفتاح على العالم الخارجي وبناء العلاقات الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق معدلات عالية للتنمية هو الاستقرار السياسي والاجتماعي وأسلوب التطور المتدرج لنظم الإدارة بما يحقق التنمية المتوازنة دون الوقوع في التسرع غير المحسوب أو اللهفة إلى تحقيق تنمية تزحف سلبياً على بعض مظاهر الاستقرار. الدول المستقرة سياسياً وأمنياً، هي المؤهلة لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية متى توافرت الإدارة الجيدة للموارد المالية والبشرية. والدليل العملي دول مثل: سنغافورة، وماليزيا، ودول الخليج العربية. تلك الدول التي حققت معدلات نمو جيدة، مع بعض الفوارق التي تعود إلى الإدارة وطبيعة الموارد الاقتصادية، لكنها تتشابه من حيث الوضع السياسي المستقر وانعكاسه الإيجابي على الأوضاع العامة في تلك الدول.

تبقى عملية التنمية مشروطة بطبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم في هذا البلد أو ذاك، أي إنها تتحدد، في التحليل الأخير، بشكل ملكية وسائل الإنتاج وبطبيعة علاقات الإنتاج الغالبة. وعلى هذا الأساس برزت ثلاثة أنماط تاريخية للتنمية الاقتصادية: نمط رأسمالي، ونمط اشتراكي، ونمط «ثوري قومي» تباينت الآراء في وصفه، وأطلقت عليه تسميات كثيرة منها «نمط التطور اللا رأسمالي» أو «نمط التوجه الاشتراكي».

بند 1: مصطلح التنمية الاقتصادية في الإسلام

لقد استخدم المسلمون الأوائل لفظ **عمارة الأرض** للدلالة على التنمية الاقتصادية: ومفهوم التنمية في الإسلام يظهر من خلال الهدف من التنمية، حيث ينحصر هدف التنمية في الإسلام في تحقيق مقاصد الشريعة الخمسة وهي الدين والنفس والنسل والعقل والمال. وتحقيق العدالة الاجتماعية لكافة المجتمع الإنساني من خلال التوزيع العادل للموارد.

بند 2: السياسة الاقتصادية والتنمية

" سياسة التنمية الاقتصادية هي السعي المستمر والدائب باستعمال وسائل واتخاذ تدابير وإجراءات من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وحسن إدارتها والعمل على إدامتها."

هذا السعي المستمر وهذا الاستعمال للوسائل والإجراءات في الإطار الإسلامي يقع ضمن ما يسميه كثير من العلماء والفقهاء "السياسة الشرعية"، ويسميه بعضهم "استصلاحاً" أو "مصالح مرسلة."

بند 3: السياسة الشرعية

تعرف السياسة الشرعية بأنها: "سياسة الأمة بأحكام الشرع، بحيث تستطيع الدولة المسلمة تحقيق كل مصلحة خالصة أو راجحة، ودرء كل مفسدة خالصة أو غالبة، وهي في ظل الشريعة السمحة لا تخرج عنها ولا تحتاج إلى غيرها"، فالسياسة

ما وافق الشرع لا ما نطق به الشرع، فالأحكام التي نجتهد فيها والسياسات التي نرسيها لا حاجة لنا لإثبات شرعيتها نصاً، وإنما وجب أن يكون فحواها موافق للشرع محقق لمصالح العباد، فجوهر التدبير السياسي هو الموازنة بين مقررات الوحي ومقاصده وبين الواقع المتغير".

فغاية السياسة الشرعية على هذا الأساس تحقيق مصالح العباد ودرء المفسد عنهم، لذا دأب المسلمون على تقييد هذه المصالح بالإطار الشرعي الذي يضمن عدم التلاعب في اعتبارها أو إلغائها.

بند4: مقومات السياسة الاقتصادية في الإسلام
تقوم السياسة الاقتصادية في الإسلام على ثلاثة عناصر أساسية:

- الأهداف الرئيسية
- والوسائل
- الترجيح، بين الآثار المختلفة قبل أن نقبل أو نستبعد سياسة معينة.

1. أهداف السياسة الاقتصادية في الإسلام:

الأول: تحقيق الرفاه المادي الاقتصادي، وتوفير حاجيات الناس المعيشية الضرورية، وهو أهم هدف؛

الثاني: تحقيق التوازن الاقتصادي سواء في السلوك أو في الملكيات أو في السياسات؛

الثالث: تحقيق العدالة في توزيع الدخل؛

الرابع: تحقيق حرية الفرد في حدود الرفاهية الاجتماعية.

قواعد الترجيح والسياسة الشرعية:

- القاعدة الأولى: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛
- القاعدة الثانية: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام؛
- القاعدة الثالثة: الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف؛
- القاعدة الرابعة: الضرورات تبيح المحظورات؛
- القاعدة الخامسة: الاضطرار لا يبطل حق الغير؛
- القاعدة السادسة: الضرورة تقدر بقدرها؛
- القاعدة السابعة: لا ضرر ولا ضرار؛
- القاعدة الثامنة: المشتقة تجلب التسيير؛
- القاعدة التاسعة: الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة؛
- القاعدة العاشرة: الخراج بالضمان؛
- القاعدة الحادية عشرة: يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء؛

- القاعدة الثانية عشرة: في كل أمر جهتا نفع وضرر، والعبرة شرعاً للغالب؛
- القاعدة الثالثة عشر: يراعي في تخريج حكم جميع مآلاته؛
- القاعدة الرابعة عشر: لكل مطلوب شرعي مستويات دنيا وعليا؛
- القاعدة الخامسة عشر: الوسطية أساس في الشريعة؛
- القاعدة السادسة عشر: اليقين لا يزول بالشك.

فهذه القواعد جميعاً لها تطبيقات واسعة في مجال المصالح المرسلة والسياسة الشرعية، خاصة في مجال الاقتصاد الذي تدخل نشاطاته في مجال المعاملات في الفقه الإسلامي والتي تتسم بكثرة التغير والتنوع اللامتناهي، وقد فصل فيها الفقهاء والأصوليون واجتهد فيها علماء الإسلام بشكل عام، ونخصص الاجتهاد أكثر في المسائل الاقتصادية خصوصاً في الآونة الأخيرة.

الفصل السادس عشر

ميزان المدفوعات الدولي

ميزان المدفوعات (Balance of Payments)

بند 1: مفهوم ميزان المدفوعات، أهميته، تركيبته

مفهوم ميزان المدفوعات هو "سجل تفيد فيه العمليات كافة التي تجري لمقيمين في بلد ما والخارج، خلال فتره زمنية اتفق عليها بالسنة"، كما أن هناك اتفاقاً أيضاً، كون أن ميزان المدفوعات الذي يسجل كافة معاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي، وبالتالي فهو "يبين مدى فاعلية الاقتصاد ونشاطه على مستوى علاقاته مع العالم الخارجي".

بند 2: أهمية ميزان المدفوعات

تجدر الإشارة من قبل الاقتصاديين، إلى أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة لمختلف البلدان، من أن الأغراض التي يؤديها عديدة ومن أهمها:

أ. يتيح متابعة التغيرات في موقع البلد المعني، بالنسبة للتجارة العالمية وفي تحديد السياسات الاقتصادية الخارجية "وخصوصاً التجارية منها" في ضوء النتائج الفعلية "السلبية أم الإيجابية" في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

ب. تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل القومي للبلد المعني ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار، التغيرات في أحجامها النسبية، عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل القومي والتوظيف ومعدلات الاستثمار.

ج. تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة البلد ومن ثم على السياسة المالية والنقدية الواجب إتباعها.

بند3: أهداف ميزان المدفوعات

- أ. توفير إحصاءات التجارة الخارجية، وقياس تدفق الموارد بين دولة وأخرى.
- ب. تقديم معلومات عن المدفوعات المقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.
- ج. يستخدم ميزان المدفوعات لقياس اثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي.
- د. يشير إلى عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشراً، لاتخاذ وسائل تصحيحية "من الجهات المعنية" لإعادة التوازن.

الفصل السابع عشر

التعاون الدولي

مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها وبعد تغير مراكز القوة العسكرية والاقتصادية والسيادية من الملكية البريطانية للصقر الأمريكي، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها أسس النظام الحديث الذي يتضمن الجانب السياسي والاقتصادي بما يتناسب مع الوضع الجديد ويحقق مقاصد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في التوسع والسيادة.

ففي الجانب السياسي نتج من عدة اجتماعات ومؤتمرات **ميثاق الأمم المتحدة** الذي شهد ولادة منظمة الأمم المتحدة لتحل محل **عصبة الأمم**، ويقوم الميثاق على عدة مبادئ عامة أساسية وهي:

- الاعتماد على الحل الدبلوماسي بدلا من العسكري لتسوية المنازعات بين الدول،
 - الاعتراف بسيادة الدولة واستقلالها،
 - ضرورة احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز بين الأفراد،
 - تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول،
 - كذلك إنشاء **محكمة العدل الدولية** وهو الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة..
- فميثاق الأمم المتحدة، **ظاهرة المساواة في الحقوق والتصويت بين الدول الأعضاء** فلكل دولة صوت واحد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، **وباطنه تمييز بين الدول المنتصرة بالحرب العالمية الثانية وتلك المنهزمة، بينما في مجلس الأمن** وهو الجهاز التنفيذي في أمور السلم والأمن، يتكون من خمسة عشر مقعدا منها **خمس دائمة** وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، الصين وهي دول لها حق الاعتراض والنقض فقط دون الغير، أما **المقاعد العشرة الأخرى** فهي مقاعد مؤقتة

يتم انتخابها من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة دوريا لمدة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي انتهت مدته على الفور، ويتم التوزيع بناء على العدالة الجغرافية حيث خصص خمسة مقاعد لأفريقيا وآسيا، ومقعدان لأمريكا اللاتينية، مقعد واحد لأوروبا الشرقية، ومقعدان لأوروبا الغربية.

بينما في المجال الاقتصادي، فقد أرسيت أسسه المؤسسية في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في 1944، معلنا عن إنشاء أول تكتل اقتصادي دولي يتألف من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

■ فالأول يتعامل مع قضايا التمويل
■ والآخر مختص بقضايا النقد على المستوى العالمي،
وأما قضايا التجارة، والتي تعرض لها ميثاق هافانا في 1947، لم تخرج بنتائج عملية حتى نهاية الحرب الباردة حين أنشئت منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء جولة أورجواي في 1994، وإزاء الفشل في الوصول إلى نظام تجاري عالمي عند نهاية الحرب العالمية الثانية فقد تجمعت الدول الصناعية المتقدمة بشكل أساسي في ترتيبات خاصة عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). وفي المقابل وجدت الدول النامية مضطرة لدعوة الأمم المتحدة لتشكيل كيان اقتصادي يناسب احتياجاتهم وقدراتهم مما دعا لانعقاد أول مؤتمر وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف باسم الأونكتاد 1964 فالأول (الجات) للأغنياء والثاني (الأونكتاد) تجمع الفقراء وفيما يلي أبرز المؤسسات الدولية الاقتصادية:

الركن الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)

بعد تولي الولايات المتحدة زمام السيادة العالمية بدأت تملي على العالم أفكارا ذات طابع مؤسسي تهدف ترسيخ مفهوم العالم الواحد. ودعت لبناء بنك دولي يعزز مبادئ النقد المصرفية وآخر لتثبيت أسعار الصرف. وبعد عدة مفاوضات واقتراحات تم تشكيل المؤسسات الاقتصادية التالية:

- **البنك العالمي لإعادة الإعمار والتنمية** International Bank for Reconstruction and Development، أعيدت تسميته لاحقا ليصبح معروفاً باسم البنك الدولي World Bank.
- **صندوق النقد الدولي** International Monetary Fund IMF.
- **المنظمة العالمية للتجارة** International Trade Organization ITO، أعيدت تسميتها لاحقا لتصبح باسم منظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO.

كان الهدف من إنشاء البنك هو التركيز على تعمير وتنمية الدول الأعضاء خصوصا تلك التي تضررت من الحروب العالمية، حيث كانت تقدم القروض بشكل مساعدات دولية طويلة الأجل، وبتكلفة أقل، أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية.

ويساعد البنك مؤسسات مالية تعمل في إطار ما يسمى بمجموعة البنك الدولي
World Bank Group وهي:

- **مؤسسة التمويل الدولية** International Finance Corporation IFC
أنشئت سنة 1956 وتعتبر IFC ذراع مجموعة البنك الدولي **للتعامل مع القطاع الخاص**، حيث تشجع IFC استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية. وتركز على تعزيز عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو المنشآت الإنتاجية وأسواق رأس المال المتسمة وخلق فرص وظيفية، وبناء الاقتصادات، تستثمر IFC في المشاريع التي تكون ملكية القطاع الخاص فيها هي الأغلبية في غالبية البلدان النامية في العالم.
- **مؤسسة التنمية الدولية** International Development Association IDA
أنشئت سنة 1960 كذراع البنك الدولي **بمساعده البلدان الأكثر فقرا في العالم**، وتهدف IDA إلى تحسين المستوى المعيشي في الدول الفقيرة من خلال تقديم قروض بدون فائدة، منح برامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، تخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، تحسين الأحوال المعيشية للشعوب.
- **الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار** Multilateral Investment Guarantee Agency MIGA
تأسست 1985 بغرض **توفير الضمان للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم، منع التحويل للعملات الأجنبية بغرض تحسين المناخ العام للاستثمار خاصة في الدول النامية.**

الركن الثاني: صندوق النقد الدولي

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو/تموز 1944. ويهدف الصندوق إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان من شراء السلع والخدمات فيما بينها.

الركن الثالث: منظمة التجارة العالمية

تقوم على عدة ركائز هي استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات وحرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي، وضمان حرية التجارة الدولية.

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية.

تقوم المنظمة بذلك عن طريق: (مقتبس من موقع WTO)

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.

- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.

المزايا العشر لوجود النظام التجاري العالمي (مقتبس من موقع WTO)

- يدعم النظام السلام ويعززّه.
- تجري معالجة النزاعات بطريقة بناءة.
- يؤدي إرساء الأسس والقواعد إلى جعل الحياة أيسر للجميع.
- يخفّض نظام التجارة الأكثر تحرراً تكاليف الحياة.
- يوسّع نظام التجارة الأكثر تحرراً من نطاق الخيارات في المنتجات ونوعياتها.
- تزيد التجارة الحرّة من الدخل.
- تحفّز التجارة الحرّة النمو الاقتصادي.
- يجعل وجود قواعد وأسس للتجارة الحياة أجدى وأنفع.
- يحمي نظام التجارة الحرّة الحكومات من وجود التحزّب والتجمعات.
- يساعد نظام التجارة الحرّة على وجود حكومات قويّة.

الخاتمة

هل الاقتصاد الإسلامي إلى انتشار أم انحسار؟

ختم سامويلسون كتابه بالسؤال التالي: هل أمريكا في حالة سقوط أم هي في الطليعة؟، إلا أنني أحببت أن أختتم بسؤال ينسجم وموضوع الكتاب، واخترت السؤال التالي: هل الاقتصاد الإسلامي إلى انتشار أم انحسار؟

إن الدخول في التنظير بين من يرون فرص انتشاره أو معاكسيهم أنه إلى انحسار وأدلة كل فريق في تبرير وجهة نظره أمر قد تحشد له الصفحات بل والمطولات، إلا أنني أؤكد بعد انهيار المنظومة المسماة الاشتراكية عام 1990 والأزمة العالمية المستمرة من 2007 والتي تفجرت 2008 وهي حتى تاريخه لا زالت تعصف بدول العالم أجمع، أن النفس الإنسانية تتوق لأي بديل ولو كانت تكابره سابقاً، والبديل الوحيد المطروح عالمياً والجديد وليس الهجين من مركبات ما سبق هو الاقتصاد الإسلامي والذي خبرته جزئياً مؤسسات الاقتصاد العالمي كصندوق النقد الدولي مؤخراً.

وعليه أجزم بذلك لأن سنة الحياة تقتضي التحسين والتطوير واتخاذ أي طوق نجاة يلوح، فأقول وأؤكد أن ما لم يكتمل من ميكانيزمات عمل الاقتصاد الإسلامي سيضطّر الخبراء والعلماء من مختلف دول العالم، بغض النظر عن انتمائهم الديني، إلى إتمامها للحاجة البشرية المجردة ولكون العلوم إنسانية بالمطلق.

وأختصر وأجيب على التساؤل: إنه إلى انتشار، لفهمي لقوله تعالى "والله متم نوره" الآية/ (الصف 8).